

٤١٥
ج . ط

خلاصة الاعراب ، اللطوسيه وى ، حاجى بابا بن
ابراهيم بن عبدالكريم (من علماء القرن
التاسع الهجرى) . كتبت فى القرن الحادى
عشر الهجرى تقديرا .

٥٨٦١

٦٤ ق ١٩ س ٣ ر ١٩ × ١٤ سم
نسخة حسنة ، مناقصة من الآخر ، خطها تعليق
عثمانلى مؤلفلى ٢٧٣ : ١ بروكلمان ٢٩٤ : ١
١ - النحو ، اللغة العربية أ - المؤلف
ب - تاريخ النسخ .

Copyright © King Saud University

٣١٦٢٢
١٤٤١/١١/٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا اله الا هو فاطر السموات والارض والانس والجان جاعل الملئكة خداما لادام و
 الصلوة على محمد وآله الكرام واصحابه العظام وبعد فهذه خواشيتها جدي يا ابن
 حاج ابراهيم بن حاج عند الكريم بن عثمان الطوسي للصباح وسما خلاصة الاعراب
 قال المصنف قدس سره رحمه الله احب بعد حمد الله ذي الانعام اعلم انها حروف بلا خلاف له
 لالتة على معنى غيره وشبهه عليه ذكرهم اياما في الحروف دون غيرها في ذلك فقولهم ^{بلا خلاف} انهم يطلقون
 لفظ الكلمة عليها دون الحرف لان اطلاق الجنس على شئ لا يخرج عن نوعه فكونها كلمة
 لا ينافي كونها حرفا كما لا ينافي كون زيد حيا ان كان انسانا اولان لعقل الشريعة في ذلك خفاء
 حرفيتها من حيث انها علمت في الظروف والنسب ليس بشئ غيرها من الحروف كذلك وتفتحت
 بمفعول وجواسم حتى فتروها قال سيبويه قولهم اما زيد فنطقوا معناها مما يمكن من
 شئ فزيد منطلق فلم يطلق عليها فتوهمها كذلك واطلق اسم جنسها لما ظهر انما لم
 يخرج عن احد انواعها وصح اطلاقها على كل منها اعلم انه قيل اصداها ما واخلطوا
 في افرادها وتركيبها فقبل هو مفردة اذ كان الاصل هو الافراد وقال الآخرون هي
 مركبة واخلطوا هو اذ يقال قوم اصلها ما فالاول اذ ان الشرط والزيادة فلما
 اجتمعت كلمتان بلفظ واحد قلبت الالف الاولى هاء فصارت هاءا وقال الآخرون
 اصلها التي بمعنى اكف ما الثانية هي اذ ان الشرط والثانية زيادة ثم قلبت الهاء فيهما
 هاءة نظرا الى الاتحاد في المخرج الحلق ثم العنا كونهما وانفتاح ما قبلهما ولا يلزم اجتماع
 الاعلالين الغير الحائزين اذ الاعلالان ليسا من جنس واحد فانظر في ذلك وبع ثم اذ
 الالف مكان الميم على قاعدة القلب المكان فصارت الالف في مكان الميم بالعين حتى كانت
 الالف بالفتح ضرورة امتناع الابتداء بابا كن فصارت اما بعد الادغام فان قلت لم

قلبت الهمزة
 ثم قلبت الالف
 على مكان الميم في

لم تفتح الالف والاصل في تحريك الالف الكسرة قلت دفع الالف بالالف العاطفة فان قلت
 ان الالف ليس بلفظ بالفتح بانما المركبة التي في فوقها اما انث منطلقا انطلقت قلت
 الفرق يحصل بلفظ الفاء في اما المفردة دون اما المركبة فان قلت هذا الفرق حاصل
 على تقدير اعطاء الكسرة للاصل فلفظ تجميع الفتح عليه مع ما فيه من المبرج دون الفتح وهو الالف
 قلت ان المبرج في الفتح هو حقها واقتضاء اما الشرطية اياها ككثرة استعمالها فاعطيت
 الفتح لكثرة المبرج فيها بقدر اعلم ان بعد من طرفي المكائنة لانه من الجهات الست لكن
 يقال ههنا ان طرف زمان وذلك لانه ربما يكون حال المضاف حال المضاف اليه من التذكير والتانيث
 كالحرفان فاذا حكم ما اضيف اليه من التذكير والتانيث وبعدها مضاف الى الزمان تقديره بعد
 زمان الفراغ من حمداته فاقول حذف المضاف اليه واقسم بعد مقامه ويسمى المضاف اليه
 فيقال ان طرف زمان لان فيه معنى في وكل اسم فيه معنى في فهو ظرف ثم اعلم ان الظرف ينقسم اولا
 الى الزمان والمكان وكل منهما ينقسم الى متصرف وغير متصرف والمتصرف ما كان اسما و ظرفا و
 غير المتصرف ما لا يكون الا ظرفا والاول كاليوم والنفوس والساكنة وحيت وكل منهما ينقسم الى
 المستقر والمتصرف المستقر هو الذي يحد في عامه حذفا لازما ويكون متعلقا من الافعال العامة
 كالظهور والاستعداد والكون وسر هو متصرف فيحد في ظرف لغو كما غير متصرف لما لم يستعمل الا
 للظرف ولما قلنا ان طرف لغو لان العامل فيه اما دهي ليس من الافعال العامة فان قلت
 اليس انا يانية من باب الفعل الذي هو يكون من الافعال العامة قلت نعم الا ان الظرف لم يستعمل
 ولا بد في المستقر من ان يستعمل ظرفا مسددا لفعل حمداته محذورا وبانه مضاف اليه لبعده
 هو مضاف اليه انه وافادته الحمد انه اضاف المصدر المفعول وفاعله محذوف اذ تقديره
 اما بعد حمداته فحد في الفاعل وجوباء المتكلم لدلالة المقام عليه فاضيف المصدر اليه

كنت في

وكثيرا حذف منه المضاف اليه
 وبين على الفهم واعلم ان طرفه

في الانعام هو اسم من اسماء الستة المعتلة المضافة يكون بالواو في حالة الرفع وبالالف في
 حالة النصب وبالياء في حالة الجر وهذا بالياء لانه يجوز ان يكون مضاف اليه وهو مضاف الى الانعام
 وهو انما هو الجزاء الغير الغرض والغرض والجزء يكون مضاف اليه لذي جاعل هو مجرور
 على انه بدل من ان قلنا لم لا يجوز ان يكون وصفه قلنا لا يجوز ذلك لعدم الشرط وهو التعلق
 بينهما تعريفيا وتكميلا فان قيل لم يتعين جاعل هذا بالاضافة قلنا لانها لفظة غير مفيدة للتبيين
 بل للتخفيف بسقوط التنوين لان اصله جاعل النحو لا معنوية حتى يفيد فان قيل لا يجوز ان يكون
 جاعل بدلا من ان لانه لو كان بدلا لوجب ان يكون موصوفا بصفة لما ثبت من ان النكرة اذا
 ابدلت من المعرفة فوجب ان يتصف بصفة فلو لم يكن موصوفا فظهر انه ليس بدلا قلنا ان
 الموصوف هنا محذوف ولذا علم اسم الفاعل عن جاعل اعتمادا على ان ذكر الموصوف تقديره الى
 جاعل النظم خذ الموصوف واقمت الصفة مقامه في بند رفع الاعتراض وانتصاب جاعل على
 الحال او على المدح والارتقاء على انه خبر مبتدأ محذوف وجب وعلم ان جاعل ههنا من الجعل
 وهو بمعنى التصيير وهو من افعال التكسير القلوب المستدعية للمفعولين ومفعول الاول
 النحو وهو مجرور لاضافته جاعل اليه في الكلام في حرف من الحروف الحارة والكلام
 مجرور به متعلق بجاعل منصوب محلا على انه مفعول فيه غير مخرج جاعل فاعلة اذا كان
 الجار والمجرور به يكون مفعولا فيه غير مخرج واذا كان بالكلام يكون مفعولا غير مخرج
 واذا كان بغيرها يكون مفعولا غير مخرج كالمحج وعلم ان الكافي فيه يجوز ان
 يكون بمعنى المثل وهو ح يكون في محل النصب على انه مفعول ثان لجاعل فان قلنا ان
 ان متعلق الجار والمجرور انما يكون محذوفا اذا وقع خبر الوصف او صلة او حالا
 وهناك كيف يكون متعلق كالمحج محذوف ولم يقع شيء منها قلنا لانه ذكر لان جاعل من

لا بد

يجوز ان يكون حرف جر
 جازم وناظر والمجرور متعلق بجاعل
 منصوب على ان يكون في محل النصب

من الافعال القلوب هي يدخل على المبتدأ والخبر فيكون متعلق الجار والمجرور الحقيقة
 خبر في الطعام في حرف جر الطعام مجرور به والجار مجرور متعلق بجاعل منصوب
 محلا على انه مفعول فيه غير مخرج جاعل وعلم ان الموصوف نحو بالمحج والتشبيه عبارة
 عن الدلالة على مشاركة امر لا مفعول وهو مقتضى الاشياء الستة المشبهة والمشببه
 والمشببه والمشببه ووجه التشبيه والغرض من التشبيه والاشياء المشبهة والمشببه هنا
 الموصوف المشببه به هو النحو والمشببه هو المحج والاشياء المشببه هو المحج والغرض من التشبيه
 المبالة ودمج النحو ووجه التشبيه الصلاح بليتها لها والفساد باحسانها والمراد با
 استعمال المحج ان يجعله كالنقضية الذوق السليم والطبع المستقيم وبالاصل على صلاحه ان
 لا يجعل كذلك اما بان لا يجعل اصلا او يجعل اقل من المقضي او اكثر منه يقع كما ان
 المحج اذا جعل في الطعام على الوجه المقضي صلاح ذلك الطعام والافس يكون قليلا
 وكثيره فقد الاجل تلك الاستعمال على الوجه المقضي لانفس القلة والكثرة كذلك نحو
 اذا استعمل في الكلام صلاح والافس والمراد بليتها في الكلام ان يجرى فيه قاعدة بان يرفع
 فيما يرفع وينصب فيما ينصب مجر في الجار والاهل اعدم اجراء هذه القاعدة هذا هو
 الوجه في التشبيه ومن ظن ان التشبيه في القلة والكثرة فقد ساء سمها عظيم اذا لا
 معنى للفساد من جهة القلة والكثرة في النحو والصلوة الواو فيه حرف من حروف
 العاطفة الصلوة مجرورة بانها معطوفة على حمداى ما بعد الصلوة وهي من الله رحة ومغفرة
 ومن عباده دعاء واستغفار على نبيه على حرف نبيه مجرور به والجار والمجرور متعلق
 بالصلوة منصوب محلا بان مفعول به غير مخرج للصلوة والفم فيه مجرور المحل كونه مضاف اليه
 للنية الصلوة على وزن فاعلة قلبت الهمزة بياء لوقوعها بعد ياء زائدة ثم ادغم اللجسية

اوتبوة قلبت الواو باء لاجتماعهما وسبق اصددها بالسكون فادغمت للجنبه محمد
 مجرور بانه عطف بيان للنبيه سيقدر مجرور على انه صفة محمد الانام مجرور لكونه مضافا
 اليه لسيد استورا وسويد من السودة فان كان سيور قلبت الواو باء وادغمت الياء الياء
 كما ثبتت في قاعدة العربيين ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقتهما اصددهما بالسكون قلبت
 الواو باء وادغمت الياء في الياء وان كان سويدا وعللا كذلك وعلى انه الواو والياء
 المجرور بانه معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد والمجرور معطوف بالصلوة على نفسه
 محلا بانه مفعول به غير مخرج للصلوة واصحابه وسجود مجرور بانه معطوف على الله والضمير
 مجرور المحل على انه مضاف اليه لاصحابه راجع الى النبي مؤيدى الاسلام وهو من التأييد
 وهو الاحكام واصله مؤيد من فخرت النون لاجل الاضافة لان النون في المنع والجمع
 بمنزلة التنوين في المفاريد فكما ان التنوين يسقط عند الاضافة في المفاريد كذلك
 على الانفصال وفيها الاجتماع في محل واحد في حالة واحدة فكذلك النون في المنع والجمع
 وصحيح المذكر السلام حالة رفع بالواو حالة نصب وجهه بالياء ومنها مجرور على انه صفة لا
 صحاب لان الاضافة بفتح المضاع لان زمان تأييد الصحابة الاسلام في زمان الحاضر فيعرف اللفظة
 فيصح ان يقع صفة المعرفة ولا يخط الياء من الكتابة لتلايل تنوين بالمعروف فان قلت لم لم يجر
 حركيم كما جرت ايتشنية عند التقاء الساكنين نحو مررت بغلامي القوم قلت لانها لو كانت
 لزمت اجتماع الكسرات بخلاف بقاء التنوين فان ما قبلها مفتوح ولا ما ساغ الى الغنة والفتح وهو
 فان الولد الاعز الغاء جوابا عما تضمنتها معنى الشرط وان حرف من جروق المشبهة بالفعل
 سيقدر على الهم منصوبا والخبر مرفوعا الولد منصوب على انه المسمى والاعز منصوب ايضا على انه
 صفة الولد لا زال اي دام وثبت لان النفع وهو لا اذا دخل على ما فيه النفع وهو ذال

فيه مجرور محلا لافانته
 ال اليه راجع

والدلالة الاضافة على
 الانتقال

زال يفيد الاثبات ولا زال فعل من الافعال الناقصة وهي يدخل على المستبداء والخبر فيه رفع
 الاول فيكون اسمه وينصب الثاني ويكون خبره تشبها لهما بالفاعل والمفعول في الناقصة مثل
 كان زيد قايما وكذا غيره فلم لا زال مستغنى عن رفع الخبر راجع الى الولد كاسمه والجار
 والمجرور مع متعلق خبر لا زال اي كاسم كاسم فيجوز ان يكون الكاف بفتح المتعلق ليكون خبر لا زال
 اي لا زال مثل اسم مسعودا فهو بدل من كاسم بدل الكل من الكل او بدل الاشتغال وما قيل
 ان مسعودا خبر لا زال وكاسم جار من الضمير المستكن في لا زال ليس سبيدا لان الحال قيد بعامل
 وجود عار للولد والقيد دينا فيه لان الدعاء المطلق افعي واو من القيد واعلم ان جملة
 لا زال كاسم مسعودا جملة معتمة بين اسمان وفيه وهو قوله اردت ان المظن والامحلا لهما
 من الاعراب الجملة المعتمة هي التي تتوسط بين افراد الجملة المستقلة بقيد معنى يتعلق بها او
 باحد افرادها وهي التثنية والتخفيف والدعاء والجملة المعتمة هي هنا تتوسط بين
 افراد الجملة المستقلة وهي اسمان وفيها تقيد معنى وهو الدعاء يتعلق باحد افرادها وهو
 اسمان والاول مجرور بانه الخيرة مجرور باضافة اهل اليه والجار والمجرور متعلق بقوله
 مودودا وهو معطوف على قوله مسعودا تقديره ومودودا الى اهل الخيرة فان قلت انهما
 النظم اللغويان في انهما لكونه فضلة وصق الطرف المستوفى التقديم اعلا ما لكونه عمدة و
 محتاجا اليه فهنا قدم اللغوي وهو قوله الى اهل الخيرة على قوله مودودا قلت لا امر السمع
 لا ينظر ونقد عن صاحب الكشاف انه قال في الجملة كلمة لما اذا دخل على الحاضر يكون
 ظرفا واذا دخل على المقارن يكون حرفا جارا ما خولا يخرجه ويكون فعل مثنى من لم لما و
 بفتح الاكسحة قوله تعالى ان كل نفس على ما حافت اي الاعلى حافت وفي قوله تعالى وان كل
 لما يوفينهم علم قراءة التشديد وهو هنا بمعنى حين لا دخلها على الحاضر وهو ينظر

والعامل فيه اذت فان قلت لم لا يجوز ان يكون العامل فيه المستظهر قلنا لانه مضاف اليه ولا يجوز
 ان يجعل المضاف اليه في المضاف فلما امتنع تقديم المضاف اليه علم المضافا وامتناع كون الشيء
 عاملا في عامله وبطلان الاضافة لتعذر الغرض منها ولو جاز ان يكون العامل في ما جاز
 والمستظهر فاعلم مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة بركونها مضاف اليها لئلا فان
 قلت الجملة التي وقعت بين اسمان وفبرها لا يكون لها محل من الاعراب وهرنا جملة المستظهر
 وقعت بين اسمان وفبرها فكيف تقول انها في محل الجمل قلنا لا ذلك لان جملة المستظهر
 من جازان رتبة وان كانت مقدما لفظا لان العامل في ما اذت والعامل مقدم على المفعول
 في لا يكون جملة المستظهر واقعا بين اسمان وفبرها واعلم ان لما في هذا المقام اسم مبنية فان قلت
 ما علم بنا ان ما فيه قلت علم بناء الالحاق في الصورة بين كون اسم او بين كون حرفا كذا
 فانه مبنية حال اللامية مبنية اسم على صورة الحرفية كذلك ما تختص منصوب علم انه مفعول به
 المستظهر وهو مضاف الى الاقناع وازدادة المختص الا الاقناع اضافة المسموع الى اسم المستظهر
 كذا في المختص الذي هو الاقناع وكشف اي زال عنه اي عن المختص الواو في وكشف للعلني
 وكشف فعل ماض فاعلم مستتر فيه عايد الى الولد ومحل بركونها معطوفة على جملة المستظهر
 بحفظ الباء فيه للامتناع اي لكشف عنه بامتناعه حفظه وهو حرف جر وحفظ مجرور بها و
 الجار مع المجرور متعلق بكشف والضمير في حفظ مجرور والمحل لكونه مضاف اليه بحفظ ويجوز
 ان يكون عايدا الى الولد فيكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره
 بحفظ الولد المختص ويجوز ان يكون عايدا الى المختص فيكون من اضافة المصدر الى المفعول
 والفاعل متروك تقديره بحفظ المختص الولد فضلة منصوب لانه مفعول كسب ومضاف الى
 القناع واحاط واعرابه كاعراب كسب من غير فرق بمفرداته الجار والمجرور فيه متعلق بالجار

باجاط اي عباثله واجاثة والفبر فيه مجرور والمحل لكونه مضاف اليه للمفردات عايد الى المختص حفظا
 منصوب على التميز وهو فاعل في المفعول لان المفعول احاط بحفظ واتقن اي احكم واشتبه هذه
 الجملة الفعلية معطوفة على جملة احاط والمستظهر وباء اعرابه كاعراب كسب ما ومن موصولة
 لا يدر لها من صلة مستحيلة على التميز العايد الى الموصول لان الموصول مع صلة لما تنزه الشيء
 الواحد فلا يثبت في صلبها ما فيه في حرف جر والجار والمجرور متعلق بحصول
 الجار مع المجرور مع متعلقة صلة الموصول والتميز المستكن في فيه المنتقل من حصول بعد حذف
 لان تقديره واتقن ما حصل فيه فاعلم الطرف عايد الى ما والفبر البارز في فيه راجع الى المختص والموصول
 مع صلة منصوب على انه مفعول اتقن ومن في من النحو بيانية فان قلت ان من البيانية في اي موقع يكون صفة لما قبلها
 وفي اي موقع يكون حالا من ما قبلها قلت ان من البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان
 كان ما قبلها نكرة نحو اريت رجلا من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في ما
 فيه من النحو لان الموصول مع الصلة معرفة فان قلت كيف يمكن ان يكون الموصول مع الصلة
 معرفة في كل منهما نكرة وانفهام النكرة الى النكرة لا ينفذ التعريف قلت يمكن ان يحصل من الاجتماع
 والانفهام هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة او تقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة
 عند المخاطب في جاز ان يعرف ويختص المبهم الذي هو الموصول لفظا ومعنى منصوبان
 علم التميز بمعنى المفعول اي اتقن معنى ماض ولفظ فان قلت ما الفرق بين التميز بمعنى الفاعل
 والتميز بمعنى المفعول قلت ان التمييز يكون بمعنى الفاعل ان افترقه واضفته الى فاعل فعل ويكون
 بمعنى المفعول ان افترقه واضفته الى مفعول فعل اردت فعلا وفاعلا ان من مصدرية المظهر هو
 فعل مضارع منصوب به فاعله مستتر فيه وهو انا والفبر البارز المتصل منصوب على المحل لانه
 مفعول المظهر وهو عايد الى الولد والمظهر منصوب على المحل علم انه مفعول اردت واراد من كل

فيه فاعلة يعرف بها التميز
 بمعنى الفاعل والتميز بمعنى
 المفعول وهي

فيه مرفوع المحل على انه خبر ان تقديره فان الولد مراد مني تليظ او ريد ان التليظ فان قلت
 مادعي هذا التقدير قلت الداعي الى هذا التقدير وهو اما ان الاصل في الخبر الافراد والتحقيق
 كونها مرفوعة المحل من كلام مجرورين والجار والمجرور متعلق بالظن منصوب بمحل لا على
 انه مفعول غير مخرج المظن الا انهم مجروران بانه مضاف اليه المحقق مجرور على انه صفة للامام
 والجبر مجرور لانه معطوف على المحقق ومعنى الخبر العالم المحقق المتيقن وقيل هو متعلق ب
 من البحر فان قلت ما وجه التشبيه على تقدير كون الخبر مفعولاً من البحر بين العالم والبحر قلت
 وجه التشبيه بينهما هو ان العالم يجمع العلم كما ان البحر يجمع الماء والنضامين العلم والماء
 مناسبة في كونها سببان للحياة فكما ان الماء سبب الحياة البدن كذلك العلم سبب حياة
 الروح وفي هذا المعنى قال الشاعر من صار بالعلم حيا لم يميت ابدا المذوق وهو من دوق
 الشئ اذا علمه علم وجه اليقين واطلع فيه علم سخر وهو مجرور على انه صفة الجبر اي مجرور
 بانه بدل من الامام وبكر مجرور لكونه مضافا اليه لاي واية بكنية الامام وهي من اقام
 العلم لان العلم اما ان يصدر بآب وام اولا فالاول كنية اية بكر واية عم ودام كلنوم الكا
 اما لن يقصده الذم او المدح اولا واللقب الثاني العلم عبد القاهر مجرور لانه عطف ببيان
 لا يكره من سقطت الهمة منه لوقوعه بين العلمين وهو مجرور لكونه صفة لعبد القاهر وهو
 مضاف الى عبد وهو مضاف الى الرحمن الجواد صفة نسبتة للامام لان المراد معرفة لا
 معرفة ابادة سقى فعل ماض فاعله الله ومفعول ثراه اي قبه ومنزلة منصوب تقديره
 والهاء مجرور المحل لانه مضاف اليه لثرا راجع الى الامام وجعل الواو في عاطفة جعل فعل
 ماض من جعل وهو افعال القلوب يتعد الى مفعولين المنع الاقتصار على الصواب
 فاعله مستتر في عايد الله الجنة مفعول الاول متناه اي مكان مفعول الثاني وفيه كثره

من الام

ثراه فان قلت من اين عرف ان جعل من افعال القلوب وما ذكره ونصوا عليه من افعال القلوب
 منقولة في السبعة وهي ظننت وحسبت ودخلت وعلمت واوريت ووجدت وزعمت ولم يعدوا
 واجعلت منها قلت انما ذكره هو الذي اشتهر استعماله في افعال الناقصة فانهم حكموا بوجوب
 بانها ثلثة عشر فعلا مع ان الزيادة على ذلك متحققة وهذا ان الفعلان اعني ستم وجعلت
 لفظا وان شاء ان معنى لانهما في معنى الامر فان قلت لم يجب بلفظ الماضي عن الامر قلت للتعاذر
 كانه قد جعل الله تبارك وتعالى مكانة في الجنة وهو اخصر عنه بالماضي فان قلت ما محل هذا الجملتين
 اعني ستم وجعلت من الاعراب قلنا لا محل لهما من الاعراب لعدم وقوعهما موقع المفعول
 هو في حتم يعلق اي ثبت من علق الشئ اذا ثبت فان قلت ان دخول حتم متنع على
 الفعل لان من جروف الجارة وهي مختصة باللام فكيف دخل هنا على الفعل قلت نعم لان
 الفعل بعد في تقدير المصدر بتقدير ان تقديره حتم ان يعلق في دخول على اللام تقديره فان قلت
 ان من الواجب في حتم ان يكون ما بعده اجزا ما قبلها ليفيد قوة او ضعفا وما بعد حتم
 هنا ليس جزءا مما قبلها قلت نعم لان ما بعده حتم في قوة الجزء مما قبلها لان التعلق من لوازم
 التليظ فيفيد قوة هذا لان التعلق بالطبع اقوى منه بطبعه والجار والمجرور منه متعلق
 المحل بانه مفعول غير مخرج ليعلق والضمير في مجرور الجارة لفظ مجرور به والجار والمجرور متعلق
 بكائنا منصوب بمحل لا على انه حال من فاعله يعلق اي ما يتفرق والضمير في من لفظ مجرور المحل
 اللفظ اليه اضافة المصدر الى الفاعل عايد الامام المحل مجرور بانه صفة اللفظ ما وهو
 الموصول وبنابيع مرفوع بانه فاعل يتفرق وهو جمع ينبوع وهو عين الماء التي مجرور بانه
 مضاف الى بنابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وهو مع ما عمل
 فيه مجرور المحل بانه جار مع الجور متعلق بآردت منصوب المحل على انه مفعول غير مخرج

المحل لاضافة الطبع اليه عايد
 الى الولد من لفظ من جوف من جوف

موصول يتفرق اي سبيل صلة منه
 متعلق يتفرق الفجر المجرور من عايد اليه

اكلم وهو يتلوي لا يفتول ايضا الاول الفيم البارز المنصل والثاني قوله رنفما
 والهاء فيه مجرور المحل يكون مضاف اليه لرفع عايد الى الكتب كراهية مصدر منصوب لانها
 مفعول من استطلق وهو مضاف الى الفاعل لانا وهو ما موصول فيها صلة والموصول
 مع الصلة مجرور المحل لاضافة كراهية اليه وذكر الفاعل مذكور تقدير كراهية فيها اي في الكتب
 الثلاثة والفي في فيها اي ما تقديره كراهية في منها من الاشياء والمجاز المجزوء رنية متعلق
 بكنا منصوب محلا بانه حال من الموصول وبيان المعادة وهي اسم مفعول من الاعادة
 مجزوءة على انها صفة الاشياء والكلام في الكلام في المقطوع من هذا السؤال والحوار
 وان كانت الواو فيه الحار وان الشرط في الاصل كانت فعل من الافعال الناقصة يدعي
 اللهم مرفوعا والخ منصوبا واسم مستتر في عايد الاشياء لا تخلوا وهو فعل مضارع
 منفي بلا جزاء الشرط ومحل هذه الجملة ايضا لانها كانت وفعل الشرط وجزء الشرط
 منفي عنها معنى الشرط وقعت حالا من الاشياء قلت هذه الجملة لا يجوز ان يقع صرح
 حالا لانها لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول قلنا لان ذلك لانه عبارة عن ماء الموصول
 في كراهية فيهما وهي مفعول كراهية من الافادة من جهة الافادة مجزوءة وبها
 والمجرور متعلق بلا تخلو منصوب محلا بانه مفعول به غير مرفوع له كتحصيف وهو فعل
 وفاعل والجملة معطوفة على استطلعت منها اي الكتب الثلاث متعلق باس تصنيف
 هذا وهو اسم من الاماء الاشارة بنى على الفتح بنيت الحروف من حيث الاحتياج لا
 المثار اليه كما ان الحروف محتاجة لا متعلقة لكن محلة النصب لانه مفعول تصنيف
 المحقق وهو منصوب لانه صفة هذا فيكون تابعا لبنى وتابع البنين تابع المحقق
 وهو معطوف على تصنيف عن حرف جر مجزوء بها والجار والمجرور متعلق

بنفيت

بنفيت والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه اي عن كل واحد منها اي من الكتب الثلاثة ما وهو
 تكرر وهو فعل ماضٍ والفي فيها اي الكراهية وهو تقدير المصدر ما في محل النصب مفعول بنفيت تقديره
 بنفيت عن كل تكرره فان قلت لم لا يجوز ان يكون ما نافية قلنا لانه يلزم في التكرار وهو غير منفي
 فان قلت هل يجوز ان تكون ما موصولة ههنا قلنا نعم بخلاف المحذوف المضاف ويكون التقدير
 بنفيت عن كل واحد منها تكرر ما تكرر المستغفالا وهو منصوب على انه مفعول من بنفيت او منصوب
 على انه جار من ضمير بنفيت بمعنى مستغفالا للمعاد واللام فيه حرف من حروف الجارة المعادة مجزوءة
 والجار والمجرور متعلق بالمستغفالا منصوب محلا بانه مفعول له غير مرفوع والمعاد ههنا مصدر بمعنى
 الاعادة والتكرار واستغفالا معطوف على مستغفالا في الوجهان ايضا للمعاد واللام
 فيه حرف من المعاد مجزوءة والجار والمجرور متعلق بالمستغفالا منصوب محلا بانه مفعول له غير مرفوع
 وهو اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه اما للمعهد والمعهود وهو الولد المذكور او بمعنى الجنس
 والاد كل من استغفالا من هذا المختص فان قلت ان الالف واللام في المعاد لا يجوز ان يكون
 للمعهد والجنس لان الالف واللام في الصفة بمعنى الذي في لافعال الالف واللام في الصفة للمعهد
 او للجنس كما يقال الذي لا يكون للمعهد لانه جهم والجنس المعين معنى بل الجنس العم من ان
 يكون مستغفالا او غيره قلت هذا السؤال غير وارد لان الفرق بين الذي وبين الالف
 واللام طوصوان الذي يتوقف بالصلة دون الالف واللام بل هو وضع للتوقيف واذا
 كان للتوقيف بصلح ان يكون الالف واللام في المعاد للصبي المعهود والجنس معنى وهو من كمنعقد
 ولان حال الصفة الموصوف معروف او جسا معينا كان الصفة كذلك غير وهو منصوب
 على انه حال من الضمير في المستغفالا فان قلت لا يجوز ان يكون غير حالا لانه من شرط الجار ان
 يكون من المشتقات وغير ليس من المشتقات قلنا ان الغير ههنا بمعنى المقايير وهو من المشتقات

باعتبار

قلنا وقوع غير ط لا باعتبار اضافة المشتق وهو مدح وهو مجرور لكونه مضافا اليه
 فصل منصوب بانه مفعول مدح لانه اراد به الجار والمقتضيان فان قلت اعلم اسم الفاعل
 مشروط عند البصريين بالا عناية على احد الاشياء الستة الاولى حرف النفع وحرف الالتفات
 والمستبداه والموصول والموصوف وذو الحال ومهما لم يعتمد على احد الاشياء فكيف يعمل
 قلنا اسم الفاعل اعتمد على غير فان قلنا غير ليس من احد الاشياء الستة قلت ان في غير معنى
 النفع ولهذا استوى فيه المشي والجمع والمذكر والمؤنث لانه لما كان فيه معنى للنفع صار علة
 حرف النفع لا يتنجس ولا يجمع ويذكر ولا يؤنث وكذلك غير فيفضل النصيحة مجرورة لاضافة فضل
 اليها حرف رعاية مجرورة به وهو ظرف لغو متعلق بمجرور يجوز ان يكون ظرفا مستقرا
 في محل نصب على الحالية من النصيحة او على الصفة لهما بان يقدر المتعلق معرفة اي النصيحة
 الكاينة في رعاية وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو عبارة عنه وذكر الفاعل عنه وكونه قوله
 في رعاية عبارة عنه والضمير اليها مجرور بالجار لاضافة العبادات اليه وهو عايد الى الامام
 النصيحة وهي مجرورة بانه صفة العبادات فان قيل لم يجمع مع ان الموصوف جمع قلت
 وجوابه قوله في المطبوعة ولم وهي حرف من حروف الجواز في الطور وهو فعل مضارع
 وعلامة الجزم فيه سقوط الياء لان اصله اطوى وفاعل مستتر فيه وهو انا والجملة
 محطوفة على جملة النصيحة ذكر وهو منصوب بانه مفعول لم اطو شي وهو مجرور لاضافة
 ذلك اليه من حروف مسائلها وهي مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بلم اطو اليه فيه
 مجرور بالجار لاضافة المسائل الا وهي حرف من حروف الاستثناء ما وهي موصولة تدفع فعل
 ما في صلة وفاعل مستتر فيه عايد الى ما هو محال الموصول اما منصوب على الاستثناء على البدلية
 من ذكر شي في حروف المضاف اي لم اطو ذكر شي الا اطو ذكر ما ندر وما مجرور على انه بدل

منه الا اطو ذكر شي

بدل عن شيء في يكون تقدير الكلام ولم اطو ذكر ما ندر لقوم مسائلها فتقدير الكلام لم اطو
 ذكر شي من مسائلها الا اطو ذكر شي التي ندرت فان قلت لم لا يجوز تقدير ان يكون بدلا
 من الضمير المتصل بالجار قلت لفساد المعنى لان الضمير المتصل بالجار راجع الى الكتب
 الثلاثة فيم تقديره ولم اطو شي من مسائل الكتب الثلاثة الا الكتب الثلاثة وهذا فاسد
 او شاع وهو معطوف على ما ندر فيما في حرف جر موصولة بينهم وبين منصوب على
 الظرفية وهم ضمير متصل مجرور بالجار لاضافة اليه عبارة عن النجاة و
 فاعله محذوف وهو حاصل والضمير فيه عايد الى ما والفاعل مع المفعول جملة ظرفية
 صلة للموصول والموصول مع صلة مجرور بالجار والمجرور متعلق ببناء منصوب
 محلا بانه مفعول في غير صريح شاع وانتشر وهو معطوف على شاع او على نشر
 ولم وهي حرف من حروف الجزم اذ فعل مضارع مجزوم بلم اصله ان يدر سقط
 الياء لالتقاء الساكنين وهو الياء والدال وفاعل مستتر فيه وهو انا وفيه
 فيه اي في المختصر متعلق بلم ازد والجار والمجرور منصوب محلا بانه مفعول في غير
 صريح له شياء وهو منصوب لانه مفعول لم ازد اجنبيا وهو منصوب لانه صفة
 شيء الاسرى من حروف الاستثناء ما وهو موصولة كان وهو فعل من افعال
 الناقصة صلته اسم مستتر في عايد الى ما بالزيادة والجار والمجرور متعلق بغيرها منصوب محلا بانه مفعول
 منصوب بانه خبر كان فان قلت ان حق الظرف اللغوي التأخير انما لكونه فضلة
 وهما تقدم اللغو وهو بالزيادة على قوله حريا قلت وجوابه مر في قوله وال
 اهل الخيرة ودوا وحمل الموصول اما منصوب على الاستثناء او على البدلية من
 شياء اجنبيا وترجمة اي سميت هذا المختصر الواو فيه للعطف ترجمت فاعله

ضمير بارز قصر والهاء منصوب المحل بانه مفعول ترجبت وهو عايد الى المختص وهو
 الجملة معطوفة على جملة تصنيفت بكتاب وهو مجرور بالياء متعلق بترجبت المصباح
 وهو مجرور باضافة الكتاب اليه وهي اضافة العام الى الخاص ليستضي اي يستبين
 فان قلت ادخل الكلام محتج على الفعل لانه من حروف الجارة وهي مختصة باسم
 فكيف دخل عليه قلت وجوابه قد مر في قوله جت يعلق وليستضي فعل مضارع وهو
 منصوب بان مقدرة وفاعله الضمير المستتر فيه عايد الى الهاء لانها نواره والجار مجرور
 فيه متعلق ليستضي والضمير مجرور بالجار لافادة الانوار اليه يستضي اي يضيء وهو
 منصوب بترجعت الحافض تقديره بجماع اناره اي من مقام اناره والضمير فيه راجع الى المختص
 وكسرة اي طوبى وجمعة مشددا وهو فعل وفاعله والهاء منصوب المحل بانه مفعول
 كسرة وهو عايد الى المختص وهذه الجملة معطوفة على جملة ترجبت على حصة علم حرفي
 جو ختم مجرور بها والجار والجور متعلق بكسرت منصوب محلا لانه مفعول بغير مجرور
 بكسرت ابواب وهو مجرور باضافة الحصة اليها الباء وهو حرف فاعله مبتدأ الاول
 وهو مرفوع على انه صفة الباب في حرفي الاصطلاحات وهي مجرورة بفتح والجار والجور
 متعلق بكماين مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ فان قلت ان المصدر لا يفتح ولا يجمع فكيف
 جمع ههنا قلت المراد من قولهم المصدر لا يفتح ولا يجمع هو المصدر الذي لا يكون معني
 الغير فيجوز ان يفتح ويجمع والاصطلاحات ههنا بمعنى المصطلحات او تفرد المراد من قولهم
 المصدر لا يفتح ولا يجمع هو المصدر الذي لا يقدر به الانواع اما اذا قدرت فيجوز ان يفتح
 ويجمع والمراد منه الانواع المختلفة المتخوة وهي مجرورة على انه صفة الاصطلاحات فان قلت
 المتخوة لا يجوز ان يكون صفة الاصطلاحات لعدم شرط وهو التطابق لان الموصوفين
 يتقدم

معطوف على استضي والهاء المستتر فيه عايد الى الورد مقام وهي ح
 اما ان كان عن بعض النسخ

الموصوفين ههنا جمع والصفة ليست كذلك قلت لان الصفة اذا نسبت الى صفة الجمع جاز
 فيه الوجهان الافراد والجمع فان قلت هذه القاعدة انما يجوز اذا كانت الصفة من المشتقات
 وههنا ليست كذلك قلت ان الباء فيه باء النسبة فيكون بمعنى الفعل فيكون تقدير الكلام
 الباب الاول كماين في الاصطلاحات المنسوبة الى الخوة الاصل مصدر بخانهما اذا قصدت قلت
 لم سمع هذا العلم خوفا قلت ان سمع ابو الاسود الدؤالي قاريا يقرأ ان انه برئ من المشركين
 ورسوله بالبر ثم ذهب الى امير المؤمنين وحدثه ذلك فقال امير المؤمنين كرم الله وجهه
 لمخالطة العجم قال قام الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف الاسم ما ابتداء عن المسح والفعل ما ابتداء
 عن حركة سحر حركة المسح والحرف ما او جدر معنى في غير الفاعل مرفوع وما سوى فرع عليه
 والمفعول منصوب وعلوى فرع عليه والمضاف اليه مجرور وعلوى فرع عليه وقال في ولذا
 سمع هذا العلم خوفا الباب مرفوع بانه مبتدأ الثاني وهو مرفوع تقديره على انه صفة الباب
 في حرفي العوامل وهو مجرورة بفتح والجار والجور في محل الرفع بانه خبر مبتدأ اللفظية
 وهي مجرورة على انها صفة العوامل القياسية وهي مجرورة بانها صفة بعد صفة العوامل
 الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية واعرابه كاعراب الباب الاول الباب الرابع في
 العوامل المعنوية واعرابه كاعراب الباب الخامس الباب مرفوع بانه مبتدأ وخامس مرفوع بانه
 صفة في فصول الجار والجور فيه في محل الرفع الجزية من حرفي من حروف الجارة
 العربية مجرورة والجار والجور متعلق بكماين مجرور محلا على انه صفة فصول قوله كل
 وهي مرفوعة بانه مبتدأ لفظية وهي مجرورة لافادة كل اليه وهو لازم للاضافة فان
 يكون مذكرا ان كان المضاف اليه مذكرا او يكون مؤنثا ان كان المضاف اليه مؤنثا
 فان قلت لم يلزمها الاضافة قلت لانها لا معنى لها الا في الاصطلاحات يستوي خاتمة فان قلت هذا الكلام منقول بغير انكادوم
 والاصطلاحات

اعلم اخو

الباب الاول في
 الاصطلاحات الخوية

هذا الكلام منقول بغير انكادوم
 والاصطلاحات

لان الكلام منها لم يصف قلت وقد ينفذ ما يضاف اليه كل المقدم وتقدر الالة لكل قسم
 درجات فان قلت لان الكلام مبدع من مفرد ام جمع قلنا ان الكلام في اللفظ مفرد وفي المعنى
 جمع وعلى هذين الاعتبارين يعود التخيير اليها قوله تعالى وكلهم اتيه يوم القيامة وقوله
 تعالى وكل اتوه واخرين فان قلت هذا يجوز دفع الالف اللام على كل ام لا قلت لا يجوز ذلك
 لان تعريفها بالاضافة والالف واللام يبطل ذلك فان قلت هذا الجواب ينقض قولهم
 الكلام وان الكلام وانهم ادخلوا الالف واللام على الكلام قلنا لا يجوز ادخال الالف واللام
 عليه الا اذا كان عوضا من المضاف اليه الكلام وان الكلام تقديره هو كل وان كل اورد
 لفظه كما يقال فان الكلام لا يحل الا افراد المراد في لفظه كذا ذكره ابو البقاء في المجتبى شرح الجمع
 دلت وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى لفظه وهذه الجملة فعلية مجزورة
 المحل على انها صفة لفظ فان قلت الجملة التي وقت بين المبتداء والخبر لا يكون لها محل
 من الاعراب قلت لا وهو مبدع بين المبتداء والخبر بل هو من تنمة المبتداء على معنى
 على حرف جر معنى مجزورة تقديره الجار والمجرور متعلق بدلت منصوب محلا على انه متعلق فيه
 غير مخرج له مفرد وهو مجزور بانه صفة لمعنى بالوضع والجار والمجرور فيه متعلق بدلت
 قوله فهي مرفوعة المحل بانها مبتداء ثانية وقوله كلمة مرفوعة بانها خبر المبتداء الثانية
 والمبتداء السامع خبر جملة تسمية مرفوعة على انها خبر المبتداء الاولى فان قلت لم دخل الفاء
 في قوله فهي قلت لان المبتداء اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذكر اذا كان
 اسما موصولا صليته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية
 قلهم اجمع وقوله تعالى وما يكمن من نعمة فمن الله او كلمة موصوفة باصداها فلو كان محلا لكانت
 فله درهم او في الدار فله درهم وقوله كل لفظ من قبل المبتداء النكرة الموصوفة بالفعل فان

فكيف نقول انها في
 محل الخبر

فان قلت لم توسط الضمير بين المبتداء والخبر هنا قلت المحل لا يرى انك اذا قلت زيد علم
 لم يلزم نفي العلم من غيره واذا قلت زيد فهو علم لم يجز قوله ما علم الا زيدا فان قلت
 لم قدم تعريف الكلمة عليها مع ان المقصود من التعريف الموقوف قلنا لان معرفة الموقوف اقدم
 من معرفة الموقوف طبعا فقدم وضعها اتباعا للموافقة بين التوضيح والطبع فان قلت
 لم قدم المحل على الاعراب البناء مع ان المقصود من علم النحو الاعراب البناء قلنا انما اعرفنا
 على الكلمة وهي معرفة فيه والعارض لا يتصور بدون الموقوف فيكون اهم ولم يذوقها
 عليها جميعا وجمع وهي مرفوعة بانه مبتداء والتخيير فيه مجزور المحل لاضافة الجمع اليه راجع الى الكلمة
 فكذلك وهي مرفوعة بانها خبر المبتداء وكلهم وهي مرفوعة لانها معلقة على كلهم فان قلت
 لم بين الجمع مع انه من وصية التعريفين قلت اما تصديقا لقوله غير مرفوعة فصلة النفي
 او لرفع وهو متوهم ان الكلام جمع كلمة كالحق فان قلت قوله وجمعها كلمة صحيح وقوله وكلهم
 ليس بجمع على نوعين صحيح وهو ما كان في المذكر بالواو والنون وبالياء والنون ومن
 المؤنث بالالف والتاء ومثله وهو ما يغير نظرا واحدا وبنائه والكلمة ليست منها قلنا ان
 الكلام اسم جنس واحد كلمة كقولك تم وقرة والمضيق وجمعها كلمات وكلهم باعتبار معناه
 لان في الكلام معنى الجمع فان قيل ما الذي بين الكلام قبل الفاء بينهما ان الكلمة يطلق على
 وغير المفيد فالكلام لا يطلق الا على المفيد فاضافة قوله وهي مرفوعة المحل بانها مبتداء
 راجع الى الكلمة ثلثة وهي مرفوعة على انها خبر المبتداء انواع وهي مجزورة لافاضة ثلثة
 اليه اسم وهو مرفوع لانه خبر مبتداء محذوف تقديره الاول اسم فان قلت من اني شئ
 شئ الله قلت وهو مشتق من سما يسمى عند البصريين وقد يكون اسما موصوفا في لام
 وعوضت منها الهزة في اوله فصار اسم على وزن اقفع فان قلت لم يجمع الاسم لانه عندهم قلت

لان الجمع

والله قبل وضع العلم في عند الاذان فاذ لم يسمع بان وعلم وظاهر ولم يسمع العلم الكونيين
موصوفين من الوهم وهو العلامة فحذفت واوه وعوضت منها الهمزة فصار اسم علم وزن
اعل فان قلت لم يسمع العلم عند الكونيين قلت لانه علامة على المسمع وفعل وهو مرفوع بانه
خبر مبتدأ محذوف تقديره والى فعل فان قلت لم يسمع فعلا الفعل العلم المصدر للعلم عليه
المصدر رجع فعلا فان قلت فالفعل يدل على الزمان فلهذا لم يسمع قلت سمي بالمصدر او
لوجبه ان المصدر يدل على المصدر بوجه وعلم الزمان بوجه فاعلم في اصله واقر
من الموصولات والى ان الزمان الذي يدل على الفعل متعلق فيكون تارة ماضيا ومستقبلا
اخرى وعلا والمصدر لا يختلف وحق وهو مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره الثالث
وفى فان قلت لم يسمع حرفي حرفا قلت لان اصل الحرفي طرفي الشيء والحرفي طرف الجملة وليست
منها الا بريد ان قولك هذه بقايم في يد لا تدخل في الجملة اذ لو خذتها في الكلام صحى وهذا
بمعنى القفا فالعلم مرفوع بانه مبتدأ ما جاز ما موصول لا بريد من صلة جاز فعل ماض
ان جردت ان مصدرية تحدث فعل مجزول منصوب بان عنه عن حرفي والضمير الجرد والحال
به راجع الى الموصول والجاء والجور متعلق بجرد مرفوع المحل على ان قايم مقام فاعل حدث
وهو مرفوع خلا بانه فاعل جاز وجاز مع ما علم فيه صلة الموصول والموصول مع صلة مرفوع
محلا بانه خبر مبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة التسمية المحل لان الاشارة لجملة مستأنفة فان
قلت ما الفرق بين الاسناد والحديث والاختار قلنا ان الاسناد هو من الاخبار والحديث هو
الاسناد على المستكن في فعل الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث فانها لا يصدران
من لوازمها احتمال الصدق والكذب وهو لا يحتمل فان قلت يلزم من قوله فالاسناد جاز
ان يحدث عنه لان لا يكون المستكن في فعل الامر والنهي لهما لان من لوازم الاخبار

وهو قائم

والحديث احتمال الصدق والكذب المستكن في فعل الامر والنهي لا يحتمل له ولو قال لا يتم
مسند اليه لان المصوب فيه قلت يمكن ان يجاب عنه بان يقال العلم المسند اليه ما فاعله ما
مبتدأ واذا كان كذلك فالحديث او لم يسمع لان اكثر فعل التفاعل وهو المبتدأ حديث
عنها ومكين اليه مما ليس حديثا وفي كلامه الاستفهام والى قليل مع انه ليس باصل كونه
والكافي فيه حرف من حروف الجارة زينة مجرورة به والجاء والجور متعلق بكافين مرفوع محلا
على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره وهو كذا زيد ويجوز ان يكون الكافي فيه بمعنى المتكبر فيكون
مرفوع المحل بانه خبر مبتدأ محذوف تقديره مثاله مثل زيد والعلم الجمل فانها مجرورة
لانها معطوفة على زيد في قولك في حرفي قول مجرور به والجاء والجور متعلق بكافينا
منصوب محلا على ان حال من زيد والكافي فيه مجرورة المحل لاضافة قول اليه وهو من قبيل
اضافة المصدر الى فاعله خرج زيد وهذه الجملة فعلية منصوب محلا بانه مقول القول
والعلم وهو مرفوع بانه مبتدأ حسن وهو مرفوع لانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع
خبره جملة التسمية منصوبة المحل على ان معطوفة على خبر زيد والجاء والجور متعلق وهذه الجملة
معطوفة على جملة والعلم حسن فاكمل خبرت عن زيد بالجور وعن العلم بالحسن وعن
بالقبيل فان قلت ما الفائدة في تمثيل المصدر بثلث امثلة مع ان قوله كذا زيد يكفي
في التمثيل قلنا ان المصدر كذا زيد كذا ان العلم ينقسم الى عين وهو الدال على معنى قائم
بذاته كزيد والاسم معنى وهو الدال على معنى غير قائم بذاته وهو علم زيد بن ابي
جودي كالعلم والاخر عدمي كالجمل ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنها ارفق
بقوله او كان في معنى ما جردت عنه او حرف من حروف العاطفة كان فعل من الافعال
الناقصة سيد على اسم مرفوعها والجملة منصوبا والحق ان كان هنا قامة بمعنى وقع واسم

مستتر فيه راجع الى الاسم و خبره الجار والجور مع متعلقه في قوله في معنى وكان مع المتعذر
 جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على صلة الموصول وهو جاز في قوله اللهم
 ما جاز وما موصول لا بد له من صلة تحدث فعل مجهول عنه عن حرف جر والضمير المتصل بخبر
 المحل راجع الى الموصول الجار والجور متعلق يحدث مرفوع محلا بانه قائم مقام فاعله
 وجملة تحدث صلة الموصول مع صلة جرو المحل لاضافة معنى اليه كاذ والظان فيرفع المنظر
 مرفوع لانه خبر مبتدأ محذوف تقديره مثاله مثل اذ هو محذوف المحل لاضافة الكافي اليه واذا
 ومنه جواز ان محلا بانه معطوفان على اذ وخوفا خوفا حيث هو محذوف باليعطف اليها
 جرو محلا لاضافة نحو اليه راجع الى اذ واذا ومنه فانك الفاء يجوز ان يكون جوابا لشرط
 المحذوف تقديره اذ كان كذلك اذ كان اذ واذا ومنه ما جازت عنه فانك لم تجوز ان
 يكون للنفية حرف من حروف النفي بالفعلة مستتر الاسم منصوبا والجور مرفوعا وتكم
 الضمير المتصل لا حرف نفي تحدث فعل مضارع منصرف فاعله مستتر فيه وهو انت وهذه الجملة
 الفعلية مرفوعة محلا بكونه خبرا عنها عن حرف جر والضمير المتصل راجع الى اذ واذا ومنه وخوفا
 للزوم اللام فيه حرف جر لزم مجرور الجار والجور متعلق بقوله يحدث منصوب محلا بانه
 مفعول له غير مرجح ليجوز طرفيتها في طرفته اذ واذا ومنه وخوفا فان قلت لم لا يجوز الخبر
 عن اللام اللازمة للظرفية قلنا وحل اللام اللازمة لها منصوبة ابرأ ولو احدثت عنها
 للزوم ان يكون مرفوعا فيلزم ان يكون الشئ الواحد منصوبا ومرفوعا في حال واحدة وهو
 منصرف ولكنها والضمير المتصل في منصوب محلا بانه اسم كمن راجع الى اذ واذا ومنه وخوفا
 في معنى الجار والجور في متعلق بكايين مرفوع محلا بانه غير كمن الوقت وهو مجرور لاضافة
 مع اليه وهو الواو فيه ابتدائية هو مرفوع محلا بانه مبتدأ راجع الى الوقت مما جازت من

موصولة

من جرو وما موصول وصلة يحدث وهو مع صلة جرو المحل الجار والجور متعلق
 بكايين مرفوع محلا بانه خبر مبتدأ عنه عن حرف جر والهاء مجرور المحل الجار والجور متعلق
 يحدث مرفوع محلا بانه قائم مقام فاعله راجع الى اذ فوك الجار والجور في متعلق بكايين
 منصوب محلا لانه حال من الوقت منصوب وهو فعل ماض في الوقت وهو مرفوع بانه فاعله في
 ومنه الجملة الفعلية منصوبة المحل بانه مفعول القول وطار وهو فعل ماض فاعله مستتر فيه
 راجع الى الوقت والسبع وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى الوقت فان قلت عند المسح
 اذ اذ امتنع من هذا القبول نظر لانها لا يلزم ان الظرفية وبدل عليه قوله ان اذ في قوله تعالى
 واذا كنتم قليلين فليل الالة منصوب المحل لوقوع الفعل عليه ولو كان لازما للظرفية يكون
 الفعل واقعا في لاهلية قوله اذ يقوم زيد اذ يقع عمر ويعني وقت قيام زيد وقت وقوع
 عمر و يوقع اذ امرنا مبتدأ وخبر قلنا انما عد المصداق اذ من اللام اللازمة للظرفية
 اعلم اذ الاكثر استعمالها لانها يكونان في اكثر مواضع مفعول فيه واما كونها مفعولا
 والمبتدأ وخبر او بدلا قليل ولا يعبر فان قلت ما الفرق بين اذ واذا قلت ان اذ
 اذا فان للزمان واما اذ لوقت ماض واذا الوقت المستقبل تقول جئتكم اذ اذركم
 وجئتكم اذ اذركم قال الله تعالى والليل اذا يغشى فاعله قائم ان اذ اذركم جئتكم
 في المعنى كقولك اذ يقول المنافقون والمعنى اذ يقول المنافقون ومن علامة الواو
 فيها ابتدائية من حرف جر علامتها مجرورة به الجار والجور متعلق بكايين مرفوع محلا
 بانه خبر المبتدأ الموصوف والضمير في الجار والجور لاضافة العلامة اليه راجع الى الاسم للظرفية
 وهو مجرور بانه صفة العلامة فان قلت ان اللفظية لا يجوز ان يكون صفة للعلامة
 لعدم شرطها وهو النطابق بينهما لان الموصوف ههنا جميع والصفة ليست بجميع قلت

وجوابه في قوله الباء الاولى الاصطلاح النحوية فلا يشك دخول وهو مرفوع بانه
 مستند مؤخر الالف وهو مجزئ ولا ضافة دخول اليه واللام وهو مجزئ ولا مضاف
 على الالف عليه الجار والمجرور متعلق بالادخول وهو مرفوع بانه جزم مستند بحذف
 الغلام وهو مجزئ ولا ضافة النحوية والفرس وهو مجزئ ولا مضاف على الغلام
 فان قلت لم اورد المصنف المثالين قلت ليكون فيمن دون العقول وغير ذوى العقول وقال
 ان يقول ان المصنف لو قال وعلاماته حرف التعريف كان اوله يدخل فيه مع التعريف فان قيل
 حميد قد جعلوا مكان اللام الميم من قوله لم ليس من امير الصيام في امسره ويكنى الخياط
 عنه بان يقال ان الميم في هذه الكلمات لام في الاصل اذ الاصل من الباء الصيام في السقوت
 اللام مما في المحموت فان قلت لم قدم المصنف الالف واللام على حرف الجر وقال ومن علاماته
 اللفظة دخول الالف واللام ولم يقل دخول حرف الجر والالف واللام قلت ان الالف واللام
 علامة متصلة وحرف الجر علامة منفصلة وتقدم المتصلة على المنفصلة او فان قلت
 لم اقتصر دخول الالف واللام بالهم دون الفعل لانهما يفيدان التعريف ويدخلان
 فيهما اذ وصف للتسمية فان قلت قد جاء الالف واللام في الفعل فيما اشترطه ابو زيد
 تقول الخمار وبعض العجم ناطق الاربعاء صورة الجاد الجيد ويستخرج اليه من فحاة
 ومن جره بالشيء يتقطع هذا شاذ وتاويله ان جعل الالف واللام في موضع الذي
 فان قلت ان الالف واللام قد دخل على فعل وهو حرف في اللفظ في قوله ابو الدقيش
 انشد السهل في جواب من قال له انك في شربة كان وذكرها عيون الضياعون قلنا هذا
 محال على جعل هملا لاسما ولذا لا واللام وذلك لان الكلمة الشاذة ان جعلت علما للفظ
 وفصلها بها شذوذا فيكون على اقل اوزان المعربان وحرف وهو مجزئ

فيما هو صالح له وهو اللام
 لان الفعل غير

مجزئ لانه مضاف على الالف واللام الجز وهو مضاف الى حرف هو بديهي وهو مرفوع بانه مجزئ
 مستند محذوف وهو مضاف الى البريد والجار والمجرور منها متعلق بالمقدرا ومررت بديهي فان
 قلت لم قال ومن علاماته اللفظة دخول الالف واللام وحرف الجر ولم يقل علامة اللفظة
 دخول الالف واللام والجزم بغير تعيين بالجر قلنا انما قال حرف الجر ولم يقل الجزم لانه
 جزم المضاف اليه فان جزم المضاف اليه بالاضافة والاضافة ليست من علاماته اللفظية بل هي من
 العلامة المعنوية وارجاب بعضهم وقال جعل حرف الجر من علامته اللام لان الجزم يكون في الافعال التي
 نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فان قلت لم كانت حرف الجر علامة اللام قلت لان
 حرف الجر انما يحس به يقوم للفعل حتى يصل الى المفعول كان خبر من الفعل لا يدخل الاعيان
 فان قلت ان حرف الجر قد دخل على الفعل قوله نعم السيد على بئس الغيرة قلنا انما دخل على
 الحكاية وصرف القول تقديره نعم السيد على بئس الغيرة قلنا انما دخل على
 عند من جعلها للاحتجاج انا وانه قد دخل حرف الجر وسيجي ذلك ان شاء الله والتشويق وهو
 مجزئ بانه مضاف على حرف الجر مثال ما دخل على التنوين نحو رجل وامرأة قد قرأ قلنا
 فلم اقتصر التنوين بالهم دون الفعل وجوابه ما قال سيبويه ومن تابعه وهو ان التنوين
 زيد على اللام لبيان على صفة وان ليس كالفعل في ثقل ومغنة ذلك ان اللام في اصل وضعه وال
 على صفة واحد وليس بها مرفوعا بعدد والفعل ثقيل لانه دال على حدث وزمان ولا يزداد
 ويتعدى الى الطرفين والحال والمفعول له والمفعول معه وبه وعند ما يتعدى الى ثلثة مفعول
 فلما كثر عليه كان ثقيل لا يزداد عليه شيء لان الزيادة ثقيل اما الخفيف فتحمل الزيادة كذا
 ركبه الفكري في كتابه فان قلت ان التنوين قد دخل على لو وهو حرف الشرط في قوله الام على لو
 ولو كنت عالما باذنا بولم يقتنع او ايله قلنا ان الشاعرا جعله كذا لانه دال على ما ذكره من ان

لم قال المصنف ومن علامات دخول الالف واللام ولم يقل ولم يقل حقوق الالف واللام والاقبال
الالف واللام قلنا لان الحقوق والاقبال يستعملان في امر الكلمة غالباً والدخول يستعمل
في امر الحرف وهذا قد اورد دخول الالف واللام ولم يقل حقوق الالف واللام والاقبال الالف واللام
واعلم ان المصنف قال ومن خواصه ولم يقل ومن علاماته كان اوله لان العلامة لازمة
لا يتغير كرفع الفاعل لانه لا يوجد الفاعل الا في فروعها بالحرارة او بالحرارة والخافق فيكون
كالنفس للانسان فلو كان الالف واللام علامة للهم كان يلزم من وجود الهم وجود الالف واللام
الالف واللام كما يلزم من وجود الفاعل وجود الالف لانه علامة له فان قلت لم يبين
المصنف العلامة اللفظية ولم يبين العلامة المعنوية قلنا ان العلامة اللفظية اقوى من العلامة
المعنوية لانه يعرف بالحس والبصر والتقليد مع المعنوية بالتقليد فقط فان قلت ما وجه الفرق
بين الحد والعلامة قيل الحد كما شق عن حقيقة الشيء ولهذا يطرده وينفك العلامة يعرف
بشيء باخر خارج عن حقيقة ولهذا يطرده ولا ينفك الا يرى ان قولنا في حد الهم ما دل على معنى
مفرد ونفس يطرده وينفك فيهما كان هذا الصنف حكماً بالهم وكل ما لم يكن بها حكم بالهم فلا يصح
واما العلامة كالالف واللام وحرف الجر فيطرده ولا ينفك وكل ما دخل عليه الالف واللام
بانه على اسم الاخرى وليس كما لا يدخل ان عليه حكم بانه غير اسم الا يرى ان زيد اسم ولا يدخل
عليه الالف واللام فاذا لم لا يدخل عليه حرف الجر كما ذكره في شرح الجمع فائدة فاعلم ان قوله
ومن علاماته ان شاء الله الاكثر علامات الهم لان من المتعريف ان المصنف لم يذكر الا ما
هو اظهر واكثر استمالة او هو على ضربين الصريح لفظي والاخر معنوي ولما لفظي فحقرة ثلثة
مختومة في اول الهم وهي الالف واللام وحرف الجر وحرف النداء واثنان يكونان في
اوسط الهم هي الف والكثرة وباء التصغير وختمه ملحوظ في الاسم وهو باء الاضافة ويون

بأنه النسيئة

ويون النسيئة ويون الجمع وباء التثنية المتحركة فوطلمه واما العلامة المعنوية قلنا
ان يكون فاعلاً او مفعولاً او مجزئاً عنه وموصوفاً ومضافاً اليه ومفرداً في المنع والقول
وهو مرفوع بانه مبتدأ ما موصول لا يبدل من صفة دخل فعل ما هو والصفة منسوب المحل
بانه مفعول به قد وهو مرفوع المحل على انه فاعل دخل وهو مع ما عمل فيه صلة للموصول
والوصول مع صلة مرفوعة المحل لانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لا عمل لها
من الاية لانها جملة مبتدأ ومثانئة والسين وهو مرفوع لفظاً لانه معطوف على
قد وسوق وهو مرفوع المحل بانه معطوف على السين وهو مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف
قد وهو حرف للتحقيق وهو فعل ماضٍ فاعله مستتر في الفعل مع فاعله جملة فعلية بحرف
الحال الاضافة نحو اليه تقدير الكلام مثلاً دخل قد مثل قد خرج ويخرج وسوف يخرج وهما
يجوز ان محلاً تكونان معطوفتين على جملة قد خرج ولما قلنا ان يقول ان ثم تبي المصنف غير متعين
ولان ذكر حد الهم ثم ذكر علاماته ومنها ذكر علامات الفعل ولم يذكر حد والاول ان يذكر
حده ثم علاماته فان قلت لم افترض دخول قد بالافعال قلنا انما افترض دخول قد بالافعال
لانه وضع لتقدير الفعل المستعمل في ان الكذب قد يصدق ان بالحقبة متصور منه
الصدق وان كان قليلاً والتعريف من احوال والتوقع في الماضي قد قامت الصلوة فيمنع
دخوله اذا اعلى الماضي المضارع فان قيل لا يتوقع المنتظر والماضي قد وقع فلا ينظر
فكيف يقال ان قد في الماضي للتوقع قلنا ان زيد بالتوقع انه كان يتوهم قد ثم صار حاضراً
خوفه قامت الخوف كما نوا قد فاما ما كان الامام ينتظرون قول المؤذن قد قامت الصلوة
فعل هذا لا ينتظر الاخبار بمنزلة المصنف المتكلم ان يتوقع عنه الخطاب كذا قيل في بعض شروحه
اللب فائدة ويجوز فصل بين قد وبين فعلها بالهم وكقولنا تعاصفت ولقد احدثت

كان قد قلنا حلق الامام في

اوفد كذا لان القسم ليس باجتناب لانه تأكيد للمقدّر بقدر فان قيل لم اخضع السين وسوف بالفعل
 قلنا لانها والآن على النعمان المحفوظ والاختصاص بالبيان الا بالفعل فان قلت ما الفرق بين السين
 وسوف قلنا ان السين اقرب الى الحال من سوف زيادة تنفس وتأخر وقد جاز في القرآن يفتح
 واحد كقولهم ويصلون سعيهم او قوله فما سوف يلقون غيا والزمان فيهما واحد فان
 قلت لم ذكر المصنوع السين موقفا دون سوف قلنا لان السين اسم جنس كلام ودار فيصبح اضافته
 كما يقال سين الطالب السين الانتقال فيصبح افعال الالف واللام للبعد وسوف اسم علم فيجب
 بناءه بحسب الصورة اللفظية فلا يصح افعال الالف واللام عليه وحرق الجرم وهو مرفوع بانه
 معطوف على قد جرم مجرور لاضافة الحرق اليه مثال ما دخل حرق الجرم خولم يخرج والآخر بقدر
 فان قلت لم اختص حرق الجرم بالفعل دون اللام قلت ان حرق الجرم في الفعل غير حرف
 الجرم اللام فاعطى الجرم بالفعل والجرام لم يتعكس للتعادل وانصل الوافية عاطفة الفعل
 فعل ما في الباء في حرفه لا المتصل بحروف الجار والجور متعلق بالفعل منصوب بخلا على انه
 متعطل غير جازم راجع الى الفعل التميم وهو مرفوع لانه فاعل افعال الرفع وهو مرفوع بانه
 صفة التميمية وهذه الجملة معطوفة على جملة دخل واعلم ان المصنف قد استمرز بالرفع عن المنصوب
 والجور فان المنصوب والجور ليس مختص بل يتصل بالفعل والحرق وباللام عند الشيخ عليه السلام
 والتميز الجور لا يتصل بالفعل اصلا ويتصل بالحرق وباللام نحو مرت بكره فلا يقال ان افعال
 الضمير المرفوع ليس من خواص الفعل الا لو كان من خواص الفعل لا يتصل بغيره وهو يتصل بخواتم
 فصار بآي فارب هو فوجب عليه ان يزيد قيد آخر وهو البارز للاحتراز عنه قلنا المراد من
 الاتصال اللفظي دون النحوي والضمير المرفوع المستكن في اللام لا يتصل بغيره لعدم ظهوره في
 الاصل فان قلت لم اخضع اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل قلنا لان هذه الضمير فاعل ولا فاعل

ط
الرفعة

والضمير

فاعل يتصل الا بالفعل فان قلت لم مثل اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل ثلثة امثلة
 وهي قوله فما كرمتم والكرما والكرما قلت للاشارة الى ان آخر الفعل عند اتصال الضمير المرفوع
 البارز قد يكون ساكنا كالاول ومفتوحا كالثاني ومرفوعا كالثالث واما اعراب هذه الامثلة
 الثلاثة فكما عرفت قد خرج وسخرج وسوف يخرج وناء التانيث وناء مرفوعة بانها معطوفة
 على الضمير تقدير الكلام والفعل ما اتصل به تاء التانيث الائمة وهو مرفوعة لانها صفة التانيث فخرجت
 ونعت وبست وعلم هذه الافعال الثلاثة بولا فاعلها فان قلت لم اورد المصنوع
 نعم وبست بعد قوله ونعت قلت لانه فعلية بخلافها والضمير فعلية فادخلها ما هو من
 علامة الفعل وهو ناء التانيث الائمة للتبعية على مذهب الاصمعي واعلم ان المصنف قد اورد الائمة
 عن المتحركة لان المتحركة يجهل بالهم فواقية فان قلت لم اخضعت التاء التانيث الائمة بالفعل
 قلنا ان الائمة في الفعل غير المتحركة في اللام فاعطى الائمة بالفعل والمتحركة باللام ولم
 يتعكس للتعادل بينهما وله الواو في ابتدائية لوقوعها في ابتداء الكلام واللام في مرفوع الضمير
 المتصل بحروف الجور راجع الى الفعل الجار والجور متعلق بكائنه مرفوع على انه خبر مبتدأ
 مؤخر ثلثة وهي مرفوعة لانه مبتدأ مفردة امثلة وهي مجرورة لاضافة ثلثة اليها المنفوخ
 وهو مرفوع لانه خبر مبتدأ مخذوف تقديره الاول المنفوخ الآخر وهو مجرور لاضافة المنفوخ
 اليه فان قلت لا يجوز لاضافة اللام بالالف واللام ومهما يجوز قلنا ان الالف واللام في
 الفاعل والمنفوخ يفتح الذي ويجوز اضافتهما بالالف واللام فان قلت لم اخضع على ثلثة
 امثلة قلنا ان الفعل لا يخرج عن ان يكون افعلا او لم يكن فان كان افعلا فهو الامر فان كان
 الاول فليخرج من ان يكون معناه موجودا او لا الاول المعاضة والثاني المستقبل مثال
 المنفوخ الاخر من الثلاث الجور مخذوف مثال من الرابع الجور وخرج مثال من التانيث المرفوعة

نحو كرم ومحل هذه الافعال الثلاثة برلاقة نحو اليها ويسمى الماضي الوافيه ابتداءً لوقوعها
في الابد للكلام يسبح فعل مجهول متعدي لا مفعولين ومفعول الاول مستتر فيه مخفية لانه قام
مقام فاعله راجع الى المفعول الاخر ومفعول الثاني فاعله فان قلت لم ينعى الماضي فلنا لان يجب
الاعراب بمفعود فيه فان قلت لم ينعى على الحركة مع لان الاصل في البناء السكون فلنا تشابه الاسم
بوجه ما وهي قيام مقام تقول مرتين برجل ضارب كما تقول مرتين برجل ضارب فان قلت لم ينعى
على النفع فلنا للنفع والسا وهو مرفوع بانه تقدير الابد ابتداء ما وهو مفعول يتعاقب وهو
فعل مضارع على اول علم مرفوع بوجه اول مجرور به والجوار والمجرور متعلق بتعاقب الضمير المتصل بمجرور
الحال لانه اول الابد راجع الى الزايد وهي مرفوعة لانها فاعله يتعاقب وهو مع ما على فيه
صلة للموصول والموصول مع صلة مرفوع بالحال لانه خبر المتبدل والمتبدل مع خبره جملة التسمية للحال
لها من الاعراب الاربعة وهي مرفوعة على ان صفة الزايد وفي عبارة الحصر سابع لان لا يتعاقب
الزايد بل امر الزايد فالاول ان يقول والسا يتعاقب على اول امرى الزايد الاربعة و
يمكن ان يجاب عنه بان يقال ان حذف المضاف كثير جاز في فهم كلام العرب خصوصاً قد وقع
في كلام الجيد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى واسئل القرية التي اهل القرية وبعبارة الحصر
من هذا القبيل وهو الياء الباء مرفوع بانها خبر عن الغائب اللام فيه حرف جر الغائب
مجرور به والجوار والمجرور متعلق بكايته مرفوع بالحال بانه خبر مبتداء مخدوف تقديره هي كايته
لغائب المذكور وهو مجرور لانه صفة الغائب والباء وهي مرفوعة بانها معطوفة على الباء
للخاطب المذكور والغائبة الموقوتة والالف للمتكلم الواحد والاعراب من التثنية والاولى
وهي مرفوعة بانها معطوفة على الالف لما فوقه واللام حرف جر ما موصولة لا بد من صلة
فوق ظرف مستقر صلة والفحيرة المستكن في المستقل من حصل بعد مرفوع فاعل الطرف عايد الى

الياء والموصول مع صلة مجرور بالحال اللام والجوار والمجرور متعلق بكايته مرفوع بالحال بانه خبر
مبتداء مخدوف تقديره هي كايته لما حصل او كان فوق المتكلم الواحد المذكور وهو منصوب
لان خبر مقدم كان ولهم مستتر فيه راجع الى او مؤنثا وهو معطوف على قوله مذكور اتقول وهو
فعل مضارع وفاعله مستتر وهو انت يفعل وهو فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وهو مرفوع
محلا لانه تأكيد للفحيرة المستكن في يفعل وهو مع فاعله مفعول مقول وقوله على ارب وتغفلان
او هو وافعلان وتغفلان وهذا الكلامان مثال لما يتعاقب على اول امرى الزايد الاربعة
فان قلت فلم اعتقت هذه الزايد الاربعة على اول المضارع قلت لان الفعل كان صادرا
عن الغائبة والاعراب الخاطبة عن المتكلم الواحد وعنده مع فيه طلبوا ان ينصبوا علامة
من الحروف ليستدل بها على ذكره فاشاروا منها الياء والواو والالف لكثرة دورها في الكلام
ولما تكرر ان يقول ان الحذف لوقوع ان الياء للغائبة المذكور والجمع الموقوت والغائبة والتاء للخاطبة
المذكورة والغائبة الموقوت كان اول من قوله الياء للغائبة المذكورة والتاء للخاطبة المذكورة
والغائبة الموقوتة ويسمى المضارع واعرابه كاعراب قوله ويسمى الماضي ومعنى المضارع المشابهة
يقال ضارعة اي شابهته وجه المشابهة بين هذا الفعل وبين اللفظ المذكور في التثنية وهي في المضارع
مشتركة بين وهو منصوب على الظرفية والعامر فيه مشترك وهو مضاف الى الحال والاستقبال
فانك اذا قلت زيد يقرب جاز ان يكون زيدا خذ في الغرض مشتقاً بانه جاز ان يكون لم يضر
الا ان الحال اوله من الاستقبال لوجهين احدهما ان قوله يقرب خبر والاصل في الخبر ان يكون مجرد
العلم والسا ان خلو من الفعل للاستقبال يحتاج الى سين او سوف يعني اذا قلت زيد يقرب
لم يكن دليلاً على الاستقبال والحال لم يوضع حرف يدل عليه فكان هو الاصل فاذا دخلت وهذه
الجملة على الاضافة اذا اليها على الجوار والمجرور فيه متعلق بادخلت والضمير المتصل فيه راجع

المضارع لام وهو منصوب بأنه مفعول ابتدأ دخلت اللام وهو مجرور لاضافة اللام اليه فخلص
وهو مفعول ماض فاعله مستتر فيه راجع الى المضارع وهو مع فاعله جملة فعلية لاجل ان لا يرب
لانها وقع جوا بالشرط غير عازم وهو واذ الحال اللام فيه حرف جر الحال مجرور وبالجار والمجرور
متعلق بمحذوف منصوب خلا بأنه مفعول غير محذوف قال وهو فعل ماضية وهو مرفوع بأنه
فاعل لها وهو فعل ماض فاعله مستتر راجع الى اللفظ انت وهو مع فاعله جملة فعلية لاجل ان لا
من الاعراب لانها مفعضة بين قال وسقوله انه ليخبرني ان تذهبوا ان حرف من حروف الجزية
بالفعل والضمير المستعمل منصوب محلا على انه اسم واللام فيه لام الابتداء يخرن فعل
مضارع وباري الحكم فيه منصوب محلا بالانفعول والنون فيه للعارفين ان اليا الحكم
اذا كان ضمير منصوب ليخبرني قبلها نون خبرية ويخبرني ميانة للفعل عن دخول
ان مصدرية تذهبوا منصوب به وعلامة النصب فيه سقوط النون ما فاعله مستتر فيه
وهو انتم به الجار والمجرور متعلق بتذهبوا منصوب محلا بأنه مفعول غير محذوف راجع
الي يوسن والفعل مع فاعله مرفوع محلا بأنه فاعل ليخبرني وهو مع ماعله في جملة
فعلية مرفوعة محلا لانه خبر ان وهي مع اسم خبره منصوب محلا على انه مفعول القول
فان قلت ان اللام في هذه الآية ما كان خالصا للحال لان الدها ليس بوجوده في الحال
قلنا ان المضاف محذوف فيه تقدير الكلام انه ليخبرني تصور دها بكم يوسف والنون
موجودة في الحال وحيث لا تكاف فان قلت ان اللام لا يخلص للحال لانه لو كانت الحال فكيف
جامعت مع حرف الاستقبال في قوله ولست يقطع قلنا ان اللام بعيد التأكيد والحال
في هذا الابه قد يجر ويجمع التأكيد واذا دخلت عليه اي على المضارع اليين او يوق
خلص للاستقبال واعرابه كاعراب قوله فاذا دخلت عليه لام الابتداء خالصا للحال

الحال والتالذ اي من الامثلة الثلاثة وهو مرفوع بأنه مبتدأ والموقوف وهو مرفوع
بأنه خبره الآخر ومجرور لاضافة الموقوف اليه فان قلت لم قال المص الموقوف الآخر
ولم يقل المجرور الآخر قلنا ان المص اشار الى مذهب الاصح وهو البصرة وهو عندهم بمن
موقوف وعند الكوفية معرب مجزوم ويسمى الموقوف الآخر اعرابا كاعراب قوله و
يسمى المضارع نحو انظر واعرابه ظاهرا وكذا الواو في ابتدائه والجار والمجرور فيه متعلق بجاين
مرفوع محلا بأنه خبر المبتدأ المؤخر وهو كذا وهو مضاف اليها وهو موصول لا بدل من صلة
كان وهو فعل من الافعال الناقصة واسم مستتر فيه راجع الى ما متفقاً وهو ضمير كان وهو
وهو مع اسم خبره صلة للموصولة والموصولة مع صلة مجرور المحذوف لاضافة كل اليه على طريقة
الجار والمجرور فيه مع متعلقه منصوب محلا على انه وقع حالا من اسم كان افعل وهو مجرور
محلا لاضافة طريقة اليه فاعله مجرور وعكس وضع واعراب هذا الكلام ظاهر قوله متفقاً
اخر ان عن موه وقوله على طريقة افعل اصتان عن تال وتال فانها مشتقان
يخبران فايده الامر لان اشتقاقهما ليس على طريقة افعل فان قلت لم قال المص
على طريقة افعل ولم يقل على صيغة افعل قلت ليدخل في مثل عدوزن فانها
يكونان على طريقة افعل لا صيغة صيغة افعل والحرف وهو مرفوع بأنه مبتدأ
خبره ما موصولة وصلة قوله جاء بفتح وقوله ليس وهو فعل من الافعال الناقصة
واسم مستتر فيه راجع الى معنى وخبره قوله بفتح اسم مع متعلقه المحذوف وهذا
الجملة الفعلية في محلها صفة لمعنى ولا فعل وهو معطوف على اسم هو هو وبل
وهما مجروران محلا لاضافة خبريهما ولما قلنا ان يقول ان المص لوقال الحرف مآذر
على معنى في غيره لكان اول من قول الحرف ما جالان الدال على الشئ كاشف عن

حقيقة وما جاء تبين على الحق موعلة الشئ غيره وذلك ان الحرف يقع بها وهو
 مرفوع وهو مرفوع محلا بانه مبتدأ لان اللام يكون حديثا ومحدثا عنه ان مع اسم خبره
 مجرور المحل باللام والجار والمجرور متعلق بكايين مرفوع محلا بانه خبر مبتدأ وقال
 ان اللام فيه غير زائدة غير متعلق بشئ وفي قوله والفعل يكون حديثا ولا يكون حديثا
 عنه جاز الرفع والنصب ما الرفع فعل انه معطوف على محل اسم ان واما النصب فعلم
 انه معطوف على لفظه ومثال كون الفعل حديثا نحو ضرب زيد وضرب منوالا زيد
 والضرب ولا تقرب وهما منوان اما الضمير المحذوف ولو استند الى الفعل شيئا لم يستقم فلو
 قلت ضرب المحدث عليا ان يجعل المحدث خبر عن ضرب لم يستقم فان قلت ان المفعول قوله
 نعم واذا قيل لهم امنوا عند اليه لكونه مفعولا لم يستقم فاعلم ان الفعل مع انه فعل قلنا انه
 محمول على هذا القول اي اذا قيل لهم هذا القول فان قلت ان الفعل كان حديثا عنه فلو كان
 شمع بالبعدى خبر من ان تراه وتسمع مبتدأ مع انه فعل وخبره قلنا هذا محمول على
 حديثه ان اي ان تسمع فيكون اللام في الحقيقة المصدر دون الفعل لان مع الفعل
 في تقدير المصدر فلما حذف بقرينة قوله خبر من ان تراه عدل الفعل من النصب ليعقد
 عاملا لفظا الى الرفع الذي هو اول احواله وفي قوله والحرف اذ ان الى رابطة جاز
 الرفع والنصب ايضا شيئا اي بين الاسم والفعل وهو مع متعلق بالمحذوف في محل الرفع
 على انه مفعول اياه لا يكون حديثا ولا محذوف عنه مرفوع المحل بانه وقع تقدير الادة عند
 الشكوك وعند غيرهم لا محذوفها وقيل مع قوله والحرف لا يكون حديثا ولا محذوف
 عنه اي كان الفعل لان لا يوضع اذ لا معنى له في نفسه لانه لا يكون حديثا ولا محذوف عنه
 واما وضع التقوية الفعل الذي لا يتعدى بنفسه واعلم ان الحق صرا وعلا ما وجوه

ووجه ما ذكره المصنوع اما علامات فخلوه عن علامات اللام والفعل جميعا فان قلت
 لم جعلوا عدم العلامة للحرف قلنا لا امتياز به من عدم الابدان اذ كان معك
 ثلثة اشياء فعلت اثنين منها لم يجز ان تعلم الثالث واذا قدر عرفت في صدر الكتاب
 وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة اذ اليها ان كلا اي كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة
 هي اللام والفعل والحرف والجار والمجرور فيه متعلق بكايين منصوب محلا بانه مفعول
 كلمة وهذه الجملة مرفوعة المحل على انه خبر ان وهي مع خبره منصوبة المحل بانه مفعول
 عرفت الغاء في قوله فاعلم جواب لقوله واذا قدر عرفت ان اي الشان اذا وهو مضاف
 الى ايتلف اي ركب منها من اقسام الثلاثة فعل وهو مرفوع بانه قائم مقام فاعلم اي يتلف
 واسم وهو معطوف على فعل اوله وان وقوله واذا اي الفعل واللام او هما مجروران
 لانه معطوف على ايتلف وقوله سمي اي اللام والفعل واللامان وهو مرفوع محلا بانه
 خبر لان وهي مع اسم خبره منصوبة المحل على انه مفعول لا علم كلاما وهو منصوب بانه
 مفعول سمي فان قلت ياذير مركب من اللام والحرف مع انه كلام تام ويلزم بطلان المحل
 قلنا ان حرف النداء نايب ثاباد عوف في التقدير وهو مركب من الفعل الاثنائي
 واللام فان قيل اللام في ادعاء خبري فيجمل الصدق والكذب فهو خبر الاشارة قلنا لا ان
 ادعاهما يجمل الصدق والكذب لكونه منقولاً عن الاشارة كعبث و
 شرب كذا قال شهاب الدين في شرح الزينبية وحسين بن عبد الله العسكري رحمه الله
 واعلم ان الكلام اسم مصدر وليس بمصدر حقيقة لان المصادر رابعية على انفعالها فمصدر
 الكلام وقال الله تعالى وكل اسم مذكورا ومصدر كالملة والكلمة والاسم ليس واحدا
 فثبت ان ليس بمصدر بل هو اسم المصدر فيعلم علمه ولهذا يقال كلامك زيد حسن كما تقول كلامك

بلغ

وهو مصدر ككلمت الكلام

زيد احسن كذا ذكره ابو البقاء في كتابه وجملة وهو معطوف على كلاما علم ان الجملة من قوله
 اجملت الشيخ اخراؤه والجملة كل مشتتة على شيئين فصاعدا وهو من التفصيل التوضيحي
 فان قلت ما الفرق بين الكلام والجملة قلنا لا فرق بين الكلام والجملة عند ابن
 الجني واديب البقاء واما عند المحققين فاما عموم وخصوص مطلقا وعنده ان كل كلام
 جملة ولا يتكلمون ذلك الاصل الموصوف المركبة الواقعة صفة للشيء وغير ذلك جملة
 ليس كلام فان قلت لم يسم على غير المعنى كلاما قلنا ان الكلام مشتق من الكلام وهو الوجود
 والخرج يؤثر في نفس المخرج ولا يتحقق كلفا في الكلام الا اذا اثر في نفس السامع فائدة تامة
 او تقول ان الكلام يؤكد الشكليات كلاما وكلت كلاما وما يؤكد الفعل
 والفاعل بنونين ابدا جملة فتقول كلت كلاما في معنى كلت شيئا والفاعل محصل
 هما الفائدة لا الحالة والواقع موقعهما ايجاب ان يكون كذلك والجملة اربع لا على هذا
 من الاعراب لانها مستانفة فعلية وهو مرفوع بانه خبر مبتدأ مخذوف تقديره الاول جملة
 فعلية ويجوز ان يكون بدلا من اربع وجملة وهو معطوف على فعلية كما الكافي في كما
 حرف ج ما يفتي في مجرور الخبر والجاء والجور متعلقان بكان مرفوع محلا بانه خبر مبتدأ
 مخذوف ويجوز ان يكون الكافي في معنى المخذوف يكون في محل الرفع ايضا وتعد الكلام
 وهي كايستاكش او من اهلها مثل في ذكرنا في الاسم وهو فعل وفاعله محله من الاعراب
 كوز صفة كما ويجوز ان يكون ما في ما موصولا ولا يكون جملة ذكرنا خبر وان يكون
 مفعلية ولا يجوز كونها زائدة وهو ما والناثية جملة ظرفية والاربعة شرطية ومثال
 الجملة الطرفية نحو عندي مال عندي طرفا مال فاعله ومثال الشرطية نحو ان نادى الكوكب
 فان قلت قوله عندي مال جملة لانه لا ارتفاع مال بالابتدائية والظرف المقدم مرفوع محلا

في الفاعل هو المصدر
 في الاصل

على الجنية فكيف عد هاتر في قلنا لان ذلك لان الجموع جملة ظرفية عند الكوفيين فانهم
 لا يشترطون محل الظرف الاعتقاد كما لا يشترطون الاعتقاد الاسم الفاعل والمفعول او الجوز
 الساجدة ظرفية عند البصريين فان قلت لم قدم الفعلية على اللمية قلنا لان الفعل وهو
 الاصل والاستناد اليه المبتدأ والخبر فمرعان عليه فلم يذاقتمها عليها فان قيل لم قدم اللمية
 على الظرفية قلنا لان العاقل فيها نظام بخلاف الظرفية والاصل الظهور فان قيل لم
 قدم الظرفية على الشرطية قلنا ان الظرفية جملة واحدة والشرطية جملتان والواحد مقدم
 على الاثنين والتوحيين وقدره وكل بدل عن المضاف اليه منها والجاء والجور فيه متعلقه
 المخدوف في محل الرفع بانه صفة كل وتقدير الكلام وكل واحد من الجملة اربع يقوم
 مقام المفرد وهذه الجملة مرفوعة محلا بانه خبر مبتدأ فتكتفي في كل واحد من الجملة
 وهذه الجملة معطوف على جملة تقدم اعرابه في اعراب المفرد ومحلا وهو منصوب
 على انه قيمة ويكون وهو معطوف على قوله بكتفي في الجملة التي يقوم مقام المفرد
 ضمير مرفوع بانه اسم يكون وجملة مقدم عليه والاول ان يكون تاما عابدا وهي مرفوعة
 بانه صفة الفاعل في الاسم الاول والجاء والجور فيه متعلقا بما يدا فان قلت لم يجر عن الفاعل
 اذا وقعت خبرا قلنا لان الجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والجملة اذا دخلت عن الفاعل
 كانت متعلقة عن المبتدأ لان الفعل فيها مشوب بالجملة المتبداء وكذلك الجملة مشوب
 بالمتبداء فلا بد من رابطة تتعلق بها الجملة بالمتبداء فان قلت هذا يشكل بالجملة
 الواقعة خبرا عن غير ان في قوله تعالى قل هو الله احد وجملة اسم وقعت خبرا عن هو
 هو انه خارج عن الخبر قلنا ان الجملة ههنا عبارة عن الجوز والخبر غير ان الخبر فلا حاجة
 الى الرابطة وكذا لا يحتاج الى الفاعل فيكون عبارة عن المبتدأ والخبر نحو قوله زيد

اخلاء الجملة

ليخرج الجني المعرب بالاعراب المحل فوجاه مولا ورايت مولا فان يصرف
 على مولا لانه اختلاف الرفع باختلاف العوامل وليس بمعرب ككون اختلافه في المثل
 ان تقدير المحل الاعراب ان يختلف الرفع باختلاف العوامل وليس بمعرب ككون اختلافه
 مثل مولا ليس بمعرب وفي لا يرد بهذه السوال ولان قيد لفظ او تقدير بمعربة ولم يذكر
 لشهر كذا ذكره في بعض شروح المصباح فان قلت لم جعل الاعراب في اخر الكلمة دون اولها
 ولو سطرها قلنا ان الاعراب يدل على اتصال الذات والكلمة تدل على الذان ولا يحسن المحص
 الى الاحوال لا بعد الفراغ عن الذات او نقول ان كان الاعراب في اول الكلمة يلزم الابتداء
 بالاسكن وان كان في الوسط يلزم بتغير الاعراب تغير الاول وان فلم يبق في اخر الكلمة فيكون فيه
 مثال اختلاف اذ الكلمة باختلاف العوامل فوجاه في زيد ورايت زيد ومرت زيد والاعراب
 بهذا الكلام ظاهر وما الواو فيه ابتداء مامو مولا في الرفع وهو ظرف مستقر الفاعل
 مرفوع بانه فاعل للظرف والظرف مع فاعله صلة للموصوف والموصوف مع صلة مرفوع خلا
 بانه مبتداء وفيه جملة لا يظهر فيه الاعراب مثاله كالعص والرحى كاعراب قوله كزيد والعلم
 والجمل فان الاعراب فيها غير ظاهر مانع فوجاه في هذا ورايت عصا ومرت بعضا وكذلك
 رحى لعدم قبول الالف الحركة وما في الرفع بانه اي الاسم الذي حصل في الرفع ذلك الاسم بانه
 والموصول مع صلة مرفوع المحل بانه مبتداء مكسور وهو مرفوع بانه صفة الباء ما وهو
 موصول لا بد له من صلة قبلها وهو منصوب على الظرفية وعامله مخدوف والضمير المستكن
 فيه المنفصل من حصل بعد حذفه فاعل الظرف عايد اليها والضمير البار في عايد اليها
 والظرف مع فاعله جملة ظرفية لا محل لها من الاعراب لانها صلة للموصوف وهو مع صلة مرفوع
 المحل لانه قائم مقام فاعله المكسور سكن في حال الرفع ويجوز كونه النعت والكسرة في

واعرابه

المحذوف

المحذوف

على الباء ثقيله وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونها خبر المبتداء وحركة اي في ذلك الاسم في حاله
 السبب ثقتها عليها وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونه معطوفة على جملة سكن مثله مثل
 جاز القاض ومررت بالقاض ورايت القاضي قال الله تعالى اجيبوا عني واعراب
 هذا الكلام ظاهر وما الواو فيه عاطفة مامو مولا سكن وهو فعل ماض قبل واو في ياء
 الضمير في راجع الى ما اي واو ياء ذلك الاسم وهو منصوب على الظرفية وعامله مخدوف
 والضمير المستكن فيه المستقل من حصل بعد حذفه فاعل الظرف عايد الى الموصول المحذوف
 وهو ما والظرف مع فاعله صلة للموصوف مع صلة مرفوع المحل بانه فاعل سكن وهو مع
 ما على فاعله صلة للموصوف والموصوف مع صلة مرفوع خلا بانه مبتداء كذا لو وطبي و
 اعرابها كاعراب قوله كالعص والرحى فحكم اي حكم ذلك الاسم وهو مرفوع بانه مبتداء حكم
 الصحيح وهو مرفوع بانه خبر مبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل على انه
 خبر المبتداء وهو مانع قوله ما سكن والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب
 لانها معطوفة على الجملة المستأنفة فان قلت لم دخلت الفاء في قوله في حكم حكم الصحيح
 قلنا ان المبتداء اذا كان اسما موصولا صلة مفعول حاز وفضل الفاء في الخبر ومهمل كذا كذا
 فائدة واعلم ان حذف الموصول جائز كما وقع في هذه المقام وفي قوله من يهاجروا رسول الله
 منكم وبعده وينصرون سواه من يهاجروا رسول منكم اي من الكفار والمشركين ومن غدر
 وبنصره من سواه واصل الاعراب وهو مرفوع بانه مبتداء وخبره بالحركات لكونها اخبر من
 المحذوف واذل على المراد كونه فاعلا يكون بالحروف وذلك لاي كون الاعراب بالحروف في الله تعالى
 المعنلة والجاء بالخروج متعلق المحذوف مرفوع المحل لكونه خبر ذلك مضاف الى غير ذلك
 مضافة منصوبة بانها حال من الله تعالى السمة وهي اي تلك السمة المعنلة المضافة اليه وهو

المحذوف

اسم

وهو موصوف وموصوف وموصوف وموصوف وموصوف وموصوف وموصوف وموصوف وموصوف وموصوف
 اضعف الى التانيث ودو مال تقول في حالة الرفع جاز ابو وفي حالة النصب اياه
 وفي حالة الجر مرت بابيه وكذا الواو في ابتدائية والجار والمجرور مع متعلقه الخذوق في
 محلا لا خبر مستند مؤخر ومولاء البوق اى من اشارة فتدل الواو فيها على حالة الرفع
 وتدل الاشارة على حالة النصب فتدل الياء فيها على حالة الرفع وتعلم ان هذه الالهاء الست معربة
 بالجر والابحركات وليس في الالهاء الست بالجر وغيرها فان قلت لم اعرب هذه الالهاء
 الست بالجر وقلت انما اعرب هذه الالهاء الست بالجر لوجوب اعرابها ان المعرب
 على ان التثنية والجمع لا بد من اعرابها بالجر وحق فاعربوا بعض المفردات بالجر وحق ليكون
 للتثنية والجمع نظير في الاحاد لتلايقها كاستوحش من بلا نظير لها في الاحاد ولما ان
 التثنية والجمع فرعان ومن الالهاء ثمانية حالة اضافتها بالجر وحق واستعمالها مضافة فرع
 اذا الاصل ان يتم معنى الله بنفسه من غير حاجة الى الالهاء الست لانه لا يتم معانيها الا بالاضافة
 فكانت في ذكرها كالتثنية والجمع فيها اعرابا بالجر وحق لكونها فرع عن كذا هذه الالهاء
 كذا قال الشيخ العسكري فان قلت لم خصت هذه الالهاء بهذه الالواء دون غيره
 من المعتلات كبد ودم وعند قلنا هذه الالهاء الست لانه لا يتم معانيها الا بالاضافة فالتثنية
 والجمع بخلاف دم ويحب فان معناه يفهم بدون الاضافة فان قلت ان الواو في ابوة الالف
 في اياه والياء في ابنة صلحوا اعرابهم حروف اعراب قلنا ان الواو في ابوة والالف في اياه
 والياء في ابنة حروف اعراب وليست اعرابا على التحقيق لان الاعراب معنى في الله المعرب زائد على
 حروف الواو في ابوة وما قبلت عنهما من جهة تثنية يكون اعرابا بل حروف الاعراب من
 اللفظ وجعلت هذه الحروف والاولى علامات اعراب ولها هذا قال المصنف فتدل الواو على

علم الرفع ولم تقبل الواو للرفع واعلم ان بعضا من الكوفيين ذهب الى انها معربة من
 مكانين اصرها في وسط الكلمة والاخر في لانها وذهب قوم الى ان الحركات قبل حروف
 المد منها هي الاعراب وروى المد ثلثية عن اشباع لكان قابضة فاعلم ان هذه الست
 ينقسم على ثلثة اقسام اصرها بتعدد معز الا مضافا وحي اربعة ابوة واخوه وبنوه سورها
 وتقال في الافراد اب واخ وحم وحم فقرب ههنا بالحركات فاذا اضعف دون الامان
 هذه الالهاء التي حذفت في الافراد والامان كلها اوبى ليل قولهم ابوان واخوان ومخوان
 وميوان وميوان ومن المعرب من يجعل اباشدا عضا فيكون في الرفع والنصب
 والجر بالالف ومنهم من يقول في الاضافة انك تحذف حرف المد وقد جمع اب عيسى كسرين
 والقسم الثاني يستعمل مفعلا على وصف مضافا على وجه الرفع وهو فاعلة في الافراد قسم
 واصل فاعلة كقولك في الجمع افواه فحذف منها الهاء وابدال من الواو ميم ليصبح تحريكها في الالف
 فاذا اضعفت ردت الى الاصل فقلت فوه وفاه وفيه ولا يستعمل هكذا الا مضافا والقسم
 الثالث ولا يستعمل الا مضافا الى الاجناس ومعناه حاجب فان قلت ما الفرق بين ذو والعجب
 قلنا ان الصاحب مضاف الى الجنس غير الجنس فذو لا يضاف الا الى الاجناس ولم يجر اضافة
 ذوا الى الفير ولا يقال ذوه الا في الشعر ولما قلنا ان يقول ان الياء جبر عليه بعد قول مضافة
 الى غير بابي المسك مكية لانها العكس مضافة لكان اعرابها بالجر كان يقول جاز اخبرك بالواقع
 ومرت ياخبرك بالجر ورايت اخبرك بالنصب يمكن ان يجاز عنه بان المص لا ذكر اصلها
 مكية نزع عن ان يذكرها ولا تدر ان يعود ومفعول ان ما ذكرتم مقيضة الاستغناء
 عن قوله مضافة لان اصلها مذكورة بالاضافة والجار عنه ان الواو تفرع على لفظ ابوة
 لتوهم ان اذ كان مضافا الى مظهر هو جاز ابو زبولي حكم كذا ذكر وليس له ان يفرع على لفظ

المكنة لتعوم ما هو خلاف الواقع فان قلت ان من الواجب عليه ان يقول بعد قولهم
 طاعة لانها لو شئت او جمعت كان اعرابها كما عراب ساير الالهة المنشاء والجموع قلنا
 الجواب عن هذا السؤال هو الجواب بعينه عن الاعتراض بان من الواجب عليه ان يقول
 مكبرة كما ذكر في بعض شروح المصباح وفي التنبيه وهو معطوف على قوله في الالهة السبعة بالهاء
 والنون او بالياء والنون والجار والمجرور في متعلق يكاد انما منصوب على بان وقوله
 من التنبيه اعلم ان الاصل في التنبيه العطف وهو من قولك ثبت الجبل اذا عطفته عليه وكان
 الاصل في قولك قام زيد فلان زيد لا ان المعرب ارادت الاقتصار لا سيما في الجمع الذي
 لانها لم تكن كقولك باللام اول ثم اتى بزيادة ليدل على الحذف وفي الجمع بالواو والنون
 او بالياء والنون وقد ذكرنا لانه لو جمع بالالف والنون يكون اعرابها كما بالواو بالحرقة و
 كلامنا في الاعراب بالواو والنون في حال الرفع نحو جاءه مسلمان ومثال الجمع في
 حال الرفع نحو جاءه مسلمون ومثال التنبيه في حال النصب نحو رايت مسلحين ومثال
 الجمع في حال النصب نحو رايت مسلمين ومثال التنبيه في حال الرفع نحو رايت مسلحين
 ومسلمين واعلم ان الجمع مصدر جمعت اذا ضمت شيئا الى شيء ومنه ما كان اصل
 الجمع العطف كما ذكر في التنبيه والتنبيه بالحققة جمع لوجود حقيقة العطف فيها الا ان
 العرب خصت التنبيه بالفظ والجمع بلفظ آخر لان التنبيه لا يقع الا على ضم شيء الى شيء فقط
 وما دعت الحاجة الى ضم شيئا ببعضها البعض حصل بلفظ ليدل كل واحد من اللفظين
 على مقدار لا يدل عليه الاخران قلت لم كان اعراب التنبيه والجمع متفرعان على الواحد والاعراب
 بالحرقة في فرع الاعراب بالواو والنون كان فاعطى الفرع الرفع كما اعطى الاصل للاصل ولما اعرابا
 بهذا الاعراب المعين لان للتنبيه والجمع ستة احوال الرفع والنصب والجر وكل واحد منها له حكمه

بالجمع فان كان التنبيه والجمع

والحرقة التي تطلق لان يكون اعرابا ثلثة الواو والالف والياء ولو جعل اعراب التنبيه
 بها لبق الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع بها لبق التنبيه بلا اعراب ولو جعل اعرابها بالواو
 في حال الرفع وبالف في حال النصب بالياء في حال الجر لوقع التسلسل بينهما فاذا جاز
 الى التوزيع فوزعت هذه الحروف بان جعلوا اعراب التنبيه بالالف في حال الرفع والعراب
 الجمع بالواو فيها وجعلوا اعرابها بالياء في حال الجر فان قيل لم زيدت الف في التنبيه دون
 غيرها قلنا ان التنبيه اكثر من الجمع لانها يكون فيمن يعقل وما لا يعقل والذكر والمؤنث
 فكانت اكثر والالف اضع من اجتنابها فجعلوا الاخر اكثر تعديلا فان قيل لم جعلوا الالف
 للرفع دون النصب الذي منه مشاء ها قيل فيه جوابا بالصدح ان الالف اصل حروف للذكر
 اذا كانت لا يغيرها المد ولا تنحرك بال حال فالرفع هو الاصل والنصب بالواو فقلنا ان جعلوا
 الاصل للاصل والتثنية ان الالف لو جعلت علامة للنصب لاجتناب الرفع لعلامة اخرى
 وقد ثبت ان الياء للجر ولو جعلت الواو للرفع لالتبس بالجمع فان قيل ان الالف في
 التنبيه هي حروف الاعراب اعلم قلنا فيها خلافا ومذهب سبويه انها حروف الاعراب لانها
 حروف زيدت على الكلمة بمفعول لفظي فذكر المفعول كانت حروف اعراب كفاء الثانية والياء
 السبعة وقال الفراء زيدت الالف علامة للرفع وليست حروف اعراب لان الاعراب ما يدخل
 الاعراب فهو يدل على الاعراب فكيف يكون حروف اعراب التنبيه للفراء وقال في هذا يلزم لان
 التنبيه الواو قد يدل للمبتدأ كثيرة كالواو في زيدون فانها تدل على الجمع والتذكير وذوي
 العقول والعلية وكذلك الالف قلنا مهما تدل على التنبيه وعلى الرفع فبان ان يكون مع
 ذلك حروف اعراب ومذهب قوم اما ان التنبيه والجمع بينين وليست بينهما لان موجب البناء
 مشابهة الاسم للحرقة ولم يوجد ذكر التنبيه والجمع فان قيل لم دخلت النون في التنبيه

اجابة

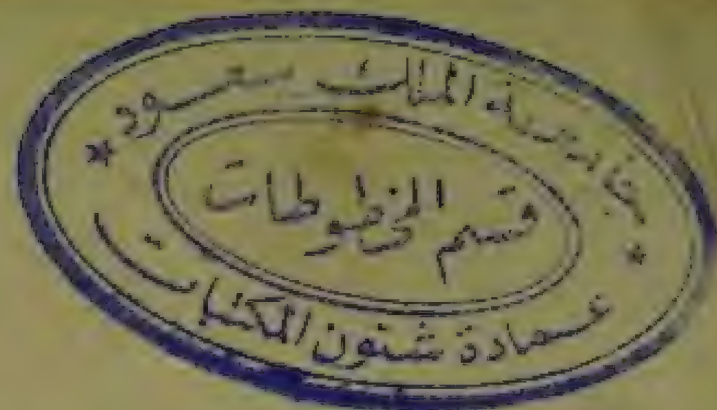
والجمل فلتأنيده خلافا فذهب بعضهم الى انها بدل من الحركة والتنوين الذين يخفوا بعد اللام
 لانه كان قبل التشبيه بحرك وبقون ولم يكن التنوين منها ولا الحركة والنون صايها وهو
 قوي من التنوين ان ينوب عنها فان قيل كيف يمكن ان ينوب النون الواحدة عن التنوين
 قلنا ان النون حرف قوي من التنوين وهذه والقوى هي ان تقوم الضعيفين فان قيل
 لو كان النون بدلا من التنوين لما ثبت مع الالف واللام نحو الرجلان وما ثبت فيها الايقون
 خواجر ان قيل ما ثبت مع الالف واللام ففيه ثلثة اوجه احدها انهم ادخلوا على اللام
 قبل الالف واللام ثم ادخلوا فيه وقد استقر ثبوته فلم يخذلوا في ان النون بدل من الحركة
 منها وهذه هي التي تنوب بدل ليل سقوطها في الاضافة والاضافة سقط التنوين بالحركة فان
 ان النون في موضع بدل من التنوين وهو في المضاف وفي موضع بدل من الحركة فان
 وهو مع الالف واللام وما لا ينصرف والجواب الثالث ان النون بدل منها على الجمل ولكن
 اذا انصرف ثبوتهما بدلا عنهما ما ثبت بدلا عن احدهما لوجود المانع من ثبوتهما بدلا عن
 آخر الا يرى لك اذا قلت هي تقوم دلت التاء على المضاعفة والتأنيث فاذ قالت انت
 تقوم بطلت دلالتها على المضاعفة فان قلت لم سقطت النون في الاضافة ولم يحيط
 مع الالف واللام قبل فيه جوابا ان اصدحا ان التنوين يدل على استغناء اللام عما بعده
 فلو ثبت التنوين بدلا عن التنوين لكان متفصلا والاضافة يوجب اتصالا وانما الحركة
 فلا يبدل منها شي في الاضافة للملايعة الحرفي فاصلا في اللفظ والاسم ان النون والاضافة
 في موضع واحد وما صدران والفساد لا يجتمعان في مكان واحد جملان الالف واللام
 كانت في الالف والنون في الالف وفضلان في مكانين يجوز ان يجتمعا فان قيل اذا كانت الالف
 هو علامة الرفع وقد قامت مقام الحركة فلا حاجة الى جعل النون بدلا من الحركة قبل

على الثاني وبقيت
 دلالتها

قبل فيه جوابا ان اصدحا ان الالف محققت دلالتها على الحركة اذا كانت علامة التشبيه
 وحرف الاعراب علامة الرفع فقويت جعل النون بدلا والثاني ان النون بدل عن مطلق
 الحركة والالف عن الضمة فان قيل فكيف ثبت النون في هذان والمكان وما بينهما
 قبل فيه جوابا ان اصدحا ان كل واحد منهما مبني على ما كانت عليه في الافراد وانما حصلت
 في موضع الرفع بصفة واحدة والجواب عن بصفة اخرى ليست بصفة واحدة والواحد والآخر
 الثاني انهما اعراضا عن التشبيه والجمل لان التشبيه والجمل من حصص الالف فيكون الالف على
 الرفع والنون بدلا عن الحركة والتنوين اللذين تحتها اللام بعد التشبيه والجمل فلا قيل
 انتم تقولون ان الالف في تشبيه حرف اعراب فكيف جاز ان يقع تحتها التأنيث قبلها في موضع
 الحذف فبما ملكتان وشجرتان قبل فيه جوابا ان اصدحا ان الالف حرف الاعراب من
 وجه وهي كالحركة من جهة وجه ان كانت دالة على الرفع فوقت تاء التأنيث
 قبلها من حيث هي دالة على الاعراب لا من حيث هي اعراب والتأنيث ان الالف حرف اعراب
 في التشبيه وتاء التأنيث حرف اعراب في الواحدة ومكان في الواحدة ثبت في التشبيه ولما قيل ان
 يقول ان يكون اعراب التشبيه في حالة النصب بالياء والنون منقوض بقوله تعالى ان هذان
 لسائران كذا ذكر في بعض شروح الباب في كلا الجوابين وفيه مع متعلق المحذوف
 مرفوع على الالباب معطوف على قوله وعلى الجمل مضافا وهو منصوب لان حاله حال كونه
 مضافا الى ضمير الجار والمرفوع معطوف بمضاف حكم وهو مرفوع بانه منبذ والغاية
 جواب شرط محذوف اي حكم كذا اذا كان كذا حكم المشغى وهو مرفوع لان خبر المبتدأ
 ولا محل له من الجملة من الاعراب لانها وقعت جوابا لشرط غير جازم وهو اذا المحذوف و
 كون حكم كذا حكم المشغى فكون اعراب بالحروف الناقصة تشبهه لفظا لكون افره الفا

في التشبيه معنى صغيرا

ان جعلت تشبيه في حالة النصب
 ليس بالياء والنون ولكن اجاب عنه
 بان يقال ان هذا نفع في هذا منبذ
 واما ان خبره او تقول ان الالف ان خبر
 الثاني ان الالف وان



وهو لا يتغير من الضافه حتى يتميز عنه بجرده عن النون ومعنى كونه مفتوحا او مغلقا
لانضاف الاله فكله حكم المفتوح فان قيل لم يجره ان يكون اعرابا بالجره والنقصه
بحال اضافته الى المفتوح قلنا ان كلاهما كان مضافا الى الغائب فالمغيب ان يقع تأكيد
للمفتوح فوجاز الرجلان كلاهما فجعلوا موافقا لمبتوعه في الاعراب بها ثم طرد ذكره كونه
مضافا الى الحكم والمخاطب وان لم يقع تأكيد المذكور في شرح اللب تقول في حالة الرفع جاز
كلاهما وفي حالة النصب رايت كلاهما وفي حالة الجر ومررت بكلاهما هذا اذا كان مضافا
الى مفتوح واذا اضيف الى مفتوح التواو ابتدائه لضيف فعل جوهل والضمير المستتر فيه فام
مقام فاعله راجع الى كلاهما وهذه الجملة من الاعراب جاز لاقائه اذا اليها حكم الحكم
احراز عن المعنى والخط وانتصابا به التميز يقول جاز كلا الرجلين وايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واعراب هذا التوكيد ظاهر وسينوي لجر والنصب في تحت
مواضع لا محل لهن هذه الجملة من الاعراب لانها جملة مستقلة وهي التثنية والجمع والاعمال في
الجملة من الاعراب ايضا لانها لا تعلق بما قبلها كما ذكرنا في كون الاعراب بالجره والنقصه
قوله كما ذكرنا والثالث ان من المواضع التي سينوي فيها النصب للجر وهو مرفوع بانه
مبتدأ وجره قوله جمع المونث السالم بالالف والثاني فان قلت لم زادوا الالف
من بين الجروف دون غيرها قيل ان الالف تحقها فان قيل لم اضافوا الى الالف
حرفا اخر قيل لتلاشي بين الحروف والمد واللين وكان اول الحروف بالزيادة حروف
المد واللين واضحت الالف تحقها فان قيل لم اضافوا الى الالف حرفا اخر قيل
لتلاشي المقصود من المفتوح فان قيل لم اخذوا والتاء قيل ان في التاء دلالة
على التانيث فان قيل لم عمل النصب جمع المونث السالم على جرته وكان القيد ان في

ينفتح في النصب فتح تاء التانيث في الواحد فلو رايت مسلمة قيل ان العرب كسروها
في النصب حتى انا واذ كان جميع المونث فرفع على جميع المؤنذ فكما سوى بين المنصوب والجره
في المؤنذ كذا في المونث ليكون الرفع على مثال الاصل ولو فتح في النصب كان اسم حكما
من الاصل واوضح منه وذكرنا لا يستحسن حكم مثال الجمع المونث بالالف والتاء فوجاز حكم
الرفع ومثاله في حالة الجر فمررت بكلاهما وفي حالة النصب رايت مسلمة بالجر
ايضا والرابع اي من المواضع التي يستوي الجر والنصب فيها مالا ينصرف فوجاز انه و
رايت احمد ومررت باحمد بالنصب ايضا لان الجوفية تابع للنصب تكون الجر مفعولا منه
عشابه الفعل فلما كان الجر مفعولا منه اتبعوه عليه بخلاف غيره والخامس في المواضع
التي يستوي الجر والنصب فيها وهو مرفوع بانه مبتدأ وفيه والضمير وحمل الجر والجره والجره
مرفوع لكونه صفة للضمير والاسماء في الضمير وهو شتر كل الضمير المنصوب والجره في معنى
المفعولية والكاف فيه مفعول وكذا الكاف في مررت بك لان التقدير جاوزتك والضمير
في انه مرفوع لفظا وكذا قوله مع ان الجار واخر فيه وكذا الجمع فوجازهم ولم يجره
كاعراب قوله وكذا الباق فان قيل لم فتح اللام في مررت مع انها حرف جر وهي اذا كانت
حرف جر لا يكون مفتوحا قيل انما في الجر حركة جيمس عليها فاذا دخلت على غير فيكون
مفتوحا لانها لم يطرأ عليها عمل وهذا الجواب ضعيف لانها دخلت على الهمزة الجسيمة وتكررت
قوله لئلا يذوق ان قيل ان مستوى الجر والنصب المفتوح بسبب البناء فلما بناه ان يذكر
فيها حتى يهدده لا كلاهما في المعينة والجواب عنه ان كلاهما في سقوط الجر والنصب
من غير نظر الى انه معرب او مبني كما ذكرنا في المفايد ومن قيام الحروف والجار والجره
فيه مرفوع لانه خبر لمبتدأ مؤخر فقام الحركة وهو منصوب على الظرفية النون و

مرفوعة لانها مبتدأ الجزر مقدم في فعلان والجار والجر مع متعلقه المحذوف مرفوع
 على اكونه صفة للنون وفي فعلان ويفعلون وتعملون وتعلمون اعلم ان هذه
 الامثلة الخمسة معربة وليس لها حرف اعراب والربيل علم انها معربة لان المعنى الذي عربت
 قبل اتصال الضمير موجود بعد اتصال الالف منه من الاعراب فيها مانع وذلك الضمير
 لانها اوجبت كون آخر الفعل علم وجه مخصوص فوجب ان يزداد حرف يقوم مقام الحركة
 فوجدوا الواو في الحروف بذلك حرف المد واللين لكثرة دورها ولا يمكن زيادتها فيها
 مانع فان قيل لم لا يجوز ان يكون الضمير حرف اعراب قيل ان هذه الضمائر الحاء والهمزة
 ما ينضمها فكيف يكون حرف اعراب للفعل فان قيل لم لا يجوز ان يكون النون حرف اعراب
 قيل في جوابها ان صدرها ان فيها وبين الفعل جاز وهو ضمير الفاعلين والى ان النون
 تقبل الحركة والسكون فلو كانت حرف اعراب لم تكن حركة الاعراب وسكت في العلم
 فانها الى النون علامة الرفع فان قيل لم جعل ثبوت النون علامة للرفع قيل ان الثبوت
 مقدم على السقوط والرفع مقدم على الضم فاسبب ان يعطى المقدم السقوط وهو
 فعل فاعلم مستتفيا راجع الى النون والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة المحل لكونه
 خبرا بعد خبر لان الجزم والنصب فان قيل لم سقطت النون في الجزم والنصب قيل
 ان النون جعلت عوضا من الرفع والجزم بسقوط الحركات وكذلك يسقط الحركة القائم
 مقام ثم ان النصب لم يعملوا ولم يفعلوا ولم تعملوا ولم يفعلوا والواو والياء
 في قوله ومن ذلك مرفوع المحل بانه خبر مبتدأ مؤخر وهو قوله مرفوعا واللين والجار
 والجر في قوله في فعل المفضل اللام مرفوع المحل بانه صفة الجار في فانها الى حرف المد واللين
 تثبت وقوله ساكنة في الرفع منصوب لانه حال من الضمير المستتر في ثبت خوفه ووجه

تجوز

ان النون جعلت عوضا من الرفع والجزم بسقوط الحركات وكذلك يسقط الحركة القائم مقام ثم ان النصب لم يعملوا ولم يفعلوا ولم تعملوا ولم يفعلوا والواو والياء في قوله ومن ذلك مرفوع المحل بانه خبر مبتدأ مؤخر وهو قوله مرفوعا واللين والجار والجر في قوله في فعل المفضل اللام مرفوع المحل بانه صفة الجار في فانها الى حرف المد واللين تثبت وقوله ساكنة في الرفع منصوب لانه حال من الضمير المستتر في ثبت خوفه ووجه

ويرى واورد مثالين الاول من الواو والثاني من الياء وقوله وتبسط في الجزم
 الموكمة مرفوع المحل لكونه خبرا بعد خبر لان مثالها خبر لم يرفع لم يرفع بسقوط الواو والياء
 وبني كمة الواو والياء في الياء لا يرفع المحل لكونه من الاعراب لانها لا يرفع بها قبلها مثال
 ابن خن في قوله ومن يرى ولا محلا ايضا لقوله وبنت الالف وقوله ساكنة منصوب
 بان حال من فاعله ثبت في النصب هو متعلق بثبت قلنا الى مثل الالف في حالة الرفع
 وفي بعض النسخ مثلهما ووجه يكون الضمير راجعا الى الواو والياء اي مثل الواو في حالة الرفع
 وهو منصوب بيزع الخافض مثالين جثاها والجار والجر في قوله لا متناغرا الى لا متناغرا
 الالف متعلق بثبت من الحركة لانهم لو حركوها يخرج عن كونها الفاقصة **فصل في الاسماء** وهو
 مرفوع بانه مبتدأ وقوله على ضربين وقوله معربة مرفوعة بانه خبر مبتدأ محذوف ويجوز
 ان يكون منصوبا على انه مفعول لفعل محذوف ويجوز ان يكون مجرورا بانه بدل من ضربين
 وهو اي المعرب بالاختلاف لفرقه باختلاف العوازل كما ذكرنا وقوله منه معطوف على
 معرب وهو اي الجني ماموصولة صلة مقدر وهو كان حركة وهو مرفوع بانه اسم كان المقدر
 والضمير فيه راجع الى ما ذكرناه وهو معطوف على حركة والجار والجر في قوله لا يعامل
 منصوب على انه خبر كان المقدر ولما فرغ من تقسيم الاسم الى القسمين المذكورين شرع
 في التقييم المعرب فقال ثم المعرب على ضربين واعراب قوله منقول كاعراب قوله معرب وهو
 اي المنفرد ما يدخل على اسم بصلي ان يدخله الجزم التنوين فاشبه فاعلم ان المنفرد
 مشتق من التثنية وهو صوت كضرب القلم والباب والكتابة وغيرها فاعلم
 هذا خبر ان المنفرد صوت حتى ان القالب يكون الرفع في الحقيقة هو التنوين
 لانه صوت يلحق اخر الاسم قال قوم هو مشتق من التصريح وهو التثنية لانه فعل هذا

والياء نحو يرى

في الاسماء

يكون الصق عبارة عن الجواز التنوين لان بهما ينداد وتقلب اللام وقال الشيخ
 ما خوذ من الصق وهو اللين الخالص فالصق خالص من شبه الحوق وشبه الفعل وقيل
 من الانشاق وهو الرجوع والتماء للمعنى على قسمين قسم اقبل على الفعل فتح ما منع
 من الفعل وقسم انصرف عنه وهو المنصرف وهو معطوف على قوله منصرف وهو ان غير المنصرف
 ما لا يندخل في مع التنوين الذي للكنف لفظا العلم ان في امتناع الجوزية ما ذهبان الاول
 ان امتناعه ومنه ليس هو علم صفة الا ان الجوز كان شريكا للتنوين في اختصاصه
 باللام ومعاقبة اياه في الاضافة بنحو الجوز اياه في المنية وهو الصحيح والمذهب الثاني ان امتناعه من
 مقصود على صفة وجهه ان الجوز كان من اركان الاعراب وغير المنصرف لما شابه الفعل في كونها
 الذي هو علم الممكن لفظا ومنع بعض وجوده الاعراب وهو الجواز وان رة المنصرف المذهب
 اصح بقوله مع التنوين وكان وهو فعل ماض من افعال الناقصة متمكنة راجعة اليه
 المنصرف والجواز في قوله في موضع الجوز منصوب بحال لانه حال من اسم كان مقصودا
 وهو منصوب لانه خبر كان فان قيل لم قال المنصرف كان في موضع الجوز مقصودا ولم يقل منصوبا
 مع ان ذكر السطيف احسن من ذكر الفتح لان الفتح من القاب البناء وكلما اجاز الموصوف
 قيل ان المنصرف انما يذهب الاخفش في غير المنصرف في حادثة الجوزية عنده دليل ان
 الفتح الجوزية بناء لا عام له الجوزية الفتح وقال بعضهم هذا الجوز ليس بدار لان فاعله
 الاخفش ضعيف لان اللام مرفوعة في حال الرفع والنصب لم يحدث في حال الجوزية البناء والمنصوب
 لا يشير على المذهب الضعيف بل جواب الصحيح ما ذكره صاحب الفقه وهو ولو قال وكان
 في قوله الجوز منصوبا كان قوة قوله وكان في موضع الخبر متعولا وهذا ممنوع اذا الفتح
 في احد في قوله مرفوعا بحدسيت بعلامة علم ما يدل عليه الفتح في رايته احدث حتى يصح اطلاق

فمنه منصرف

مجنبي

اطلاق النصب على الجوزية من ثباته من ايجتها لعل واجبت ذلك والاسباب الملائمة ومنه
 بانها مستند من العرف وهو متعلق بالملائمة نسبة وهو من فروعها بانها جملتها والاعراب
 لمنه الجمل من الاعراب لانها جملتها متعلقة فان قيل فمن اين اخذت الاسباب في نسبة قيل
 ان النحويين نظروا في الاسباب التي يصير بها اللام فرعا فوجدوها نسبة لاصناف النحويين وهو قوله
 التثنية لان كونه اللام موقفا بعد كونه متمكنا والثاني في الثانية وهي فرع التذكير اي مجنبه
 في الامر العام مجردا عن الزيادة وبجي الموثق فيه موصيا وما يجنبه معها يكون فرعها المجنب
 يكون بدونها والثالث وزن الفعل وهو فرع للوزن لان اللام لان الفعل فرع اللام فيكون
 وزنه فرع للوزن اللام والرابع الصفه وهو فرع للموصوف لانها تابع له وما هو تابع فهو
 فرع والخامس العدل وهو فرع للمعدول عنه لانه فرع عنه والسادس العجمة وهو فرع عن عرب
 لانها لغتهم لصلها بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والسادس التركيب وهو فرع
 الافراد والاسم الجمع اخص وهو فرع للواحد لكون حصوله موقوف على حصول الواحد
 والثامن الالف النون وفي خلاف فقال بعضهم لانها تجمع العرف لثابتها التي الثانية
 وهي لم يفعل فرع لثمة وقال الكوفيون انه يمنع الصق بالاضافة لانه مشترك بينهما ويكون
 فرعها ما زيد عليه المضارع عتبان الى المقابلة بهتان لانها الثانية في انهما اربعة تان
 زيدتا معا وفي عدم قبول التثنية ويكون الزايد الاول منهما الفا وتسا والآخر منهما في
 الوزن فان سكر من سكر ان كلمة مرفوعة وهو مرفوع اجتمع وهو فعل وقوله في اللام متعلق
 وفاعله سيبويه والفعل مع فاعله جملته فعلية مجزئة على ما في قوله في اللام متعلق
 في قوله من مرفوع الجمل بانه صفة لسببان ويجوز ان يكون حاله قوله لو تذكر
 واحد منها معطوف على اجمع منع وهو فعل مجزئ والضمير المستتر فاعلم تمام فاعله راجع

حقه

والعامل في الفعل الشرط والجزء الشرط
 وهو منع

الالاسم والاعمال هذه الجمل من الاعراب لانها وقعت جمل بالشرط غير جازم ومنه في الفرق
 وهو منصوب بنزع الخافض وهو من اي من الالاسم من الفرق فان قيل لم يمنع الالاسم من الفرق
 بشا به الفعل من وجه واحد قيل ان الالاسم اصل من الفعل فلم يخرج الالف من الفعل الذي هو رفع
 عليه منتهى واحد لان الالاسم يخرج باصالة فتعاضد اصالة السبب العاقل فلا يمنع جزمه الى حكم الفرع
 من جزمه مثله من الشرعي ان الله تعالى خلق الذم برئيه من كل حق فاذا ادعى عليه حق
 لم يثبت الا بشاهدين ولا يثبت بشاهد كذا ذكر الالاسم لا يمنع من الفرق بسبب واحد واذا اجمعت
 فيه اثنان تبرج جانب الفرع فيمنع الفرق فان قيل فلم جعل حكم الشبهات منع الجواز والتين
 ولم يجعل حكم غير شاهدين منع التبرج ودفع جزم الجواز وغير ذلك من الحكم الفاعل
 قبل انما تجزئ الشبهات على غير حكم جملته فيكون ولا ينافى معناه ومنه ولم يجعل للفعل غير الالف
 لئلا يستغنى عن الفعلية بخلاف التبرج وحر في الجواز ان الالاسم لو وضع منها لبطل الحكم
 الخاص بالاسم كما ان الفعل لو حمل على الاسم في التبرج لبطل معنى الفعل كذا ذكر في اصل النحو وحالوا
 ابتدائية ما هو قول الابدل من صلة وجوه وهو فعل محمول وقوله كذا مرفوع الجمل بانه مبتدأ
 احد وهو مبنى على الفتح لكونه عبارة الجمل الاول من الالاسم المفعول عنه وهو مبنى على الفتح لكونه
 متصفا للرفق واحد عشر زكريا في مرفوع الجمل بانه مبتدأ والمبتدأ مع فقه جملته
 اسمية لاجل انها من الاعراب لا تعلق بما قبلها اسما وهو منصوب بانه مبنى لاصد عشر فائدة
 اعلم ان الالف كسبية احد عشر في خمسة عشر اسنادا في مثل زيد قائم والثالث الفاعل في كلام
 زيد والرابع مزج بعلبك والظاهر في صيغة في الحيوان الناطق وبسبب ايضا تقديرها والسادس
 صوتي في سبب خمسة وهو مرفوع بانه مبتدأ وخبره محذوف حاله وهي منصوبة على
 الظرفية والعاقل في الخبر المحذوف تقدير الكلام خمسة منها لا يفرق في حاله التنبؤ والفعل

في قوله المفعول عنه وهو مبنى على الفتح
 في قوله المفعول عنه وهو مبنى على الفتح
 في قوله المفعول عنه وهو مبنى على الفتح

الفعل لاجل هذه الجمل من الاعراب وقوله صفة منصوب علم ان حال من افعل وقال
 بعضهم انها منصوبة بانه خبر كان المقدر تقدير الكلام وهو مبنى الفرق اذا كان صفة
 مثاله وهو مرفوع فواحد فانه غير منفرد للصفة ووزن الفعل وفعلان الذي
 وهو مرفوع بانه معطوف على الفعل مؤنث وهو مرفوع بانه فاعل لفعل محذوف وهي
 بحر وقال بعضهم ارتقاء بالابتدائية وخبره قوله فعلى مثله كسر ان فان المؤنث بحر
 سكر وهو غير منفرد للصفة والالف والنون واكثر يقول الذي مؤنث فاعل عن
 الفعلان الذي بحر مؤنث فعلا لا نحو سعدان سعدانة وعربان وعربانة فانه منفرد في
 النكرة بخروج الالف والنون عن المضارعة لان الثانية بدو النون والمعدول في
 ثلث ورباع واعراب هذا الكلام ظاهر وهما على اثنى ثلثة واربعة اربعة فانها
 غير منفردة في حاله النكرة للصفة والعدل واما الواو في عاطفة ما هو موصول لابل من
 صلة في اخره وطف مستقر الف التانيث وهو مرفوع بانه فاعل طرف مع فاعله صلة الموصول
 والموصول مع صلة مرفوع الجمل بانه معطوف على المعدول او خبر مبتدأ محذوف تقديره
 الكلام والرباع من الخمسة ما حصل في الف التانيث معدودة وهي منصوبة بانها
 خبر كان المقدر او مقصورة وهي معطوفة على معدودة تقديره فان الالف التانيث
 يمنع الفرق سواء كانت معدودة او مقصورة مثال المعدودة كجراد وصحراء
 مثال المقصورة هو جليل وبشرى لان الف التانيث فيها قامت مقام السين
 ان الالف علم التانيث كالن في طلع وبنار الحكمة عليهما حيث لم يكن في الكلام جملا
 وبشرى في الالف بل هي صيغة موضوعة عليه جرى مجرى تانيث افر والجمع الاقصى
 وهو معطوف على ما في اخره الف التانيث مثاله كاسا وروم جميع اسورة والاسورة

على مثالهما اي

جمع نوار واناعيم وهي جميع انعام والانعام جميع نعم واما الواو في ابتداء ما موصولة
كان وهو فعل من افعال الناقصة فاعلم مستتر فيه راجع الى ما على مثال انوار واناعيم
والجار والمجرور متعلقان وكان مع اسم موصولة للموصولة وهو مع صلة مرفوعة المحل على
انه مبتدأ وخبره محذوف عن الجموع وهو متعلق بكان والجار والمجرور في قوله تعالى
الف بيان للموصولة حرفان وهو مرفوع بانه فاعل بعد فتح كان صفة له او ثلثة اعراف
وهي معطوفة على حرفان او سطها وهو مرفوع بانه مبتدأ ساكن وهو مرفوع
لان خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل على انها صفة ثلثة مثال الطبع
الذي كان على مثال اراوربان يكون بعد الف حرفان كساجد ومثال الطبع الذي كان مثال
اناعيم بان كان بعد الف اعراف او سطها ساكن فومضابيح فانها غير منصرفة وان لم يذكر
فيها المحذوف لمتشابهتها اباحها من حيث الوزن والامتناع من الجموع مرة اخرى فان
كان المخطط محذوف كان الاسم منصرفا كصياقلة لانه صار له نظيرة في الاحاد وهو رافعية وكهنة
فان كان ثمة الحرفين بعد الالف ياء ومواعدة بعد منصوب على الظنية وعامله محذوف و
هو محذوف والظرف مع متعلقه مرفوع المحل على انه صفة ثان قوله حذفها بحذف الموحدة لان وقع
جواب لان في الجاء والخبر رفيه متعلق بحذف منصوب محلا بانه مفعول فيه بغير محذوف
يجوز ان يكون حالا من مفعول حذف وج يكون تقديره حذفها كابتداء الرفع والجر
وقوله ونوت الام محذوف المحل كونه معطوفا على جراء والشرط وانبتها وهذه الجملة محذوفة
المحل بالمعطوف في النصبت اعراب كاعراب قوله في الرفع بغير تنوين والجار والمجرور فيه
يجوز ان يكون متعلقا بانثيت وج يكون ظرف لغو ويجوز ان يكون متعلقا بكانا
وج يكون ظرفي مستقر منصوب على الحالية من مفعول انثيت فان قيل لم تذكر التنوين في

الرفع والجر

٥٧

في النصبت ون الرفع لوقولنا ان ذكر التنوين في النصبت فعل القيس المنسوبة اما تنوينه
في الرفع والجر فقال قوم ان بابه حذف فنقص المثال عن امثلة الجموع فاعاد الى طريق
وقال المحققون ان التنوين فيه عوض وليست تنوين الرفع فان قيل من اتي عوض هذا
التنوين قلنا ان فيه خلافا وعند سيبويه هو عوض من الياء وعند الزجاج هو عوض
من حركة الياء يستحق الحركة بما يلزم في الرفع والافتح في الجر فحذف وعوض منها التنوين
مثال ما كان ثمة الحرفين بعد الالف ياء نحو جاتني جوار ومررت جوار ولت جوارى واعراب
هذا الكلام ظاهر فاعلم فان قيل ما مفعول اعلم ههنا قلنا مفعول محذوف تقديره فاعلم
المسئلة اعني مسئلة جواب فان قيل ما محذوف ههنا قلنا الجملة الانشائية من الاعراب قلنا
لا محذوف من الاعراب لانها لا تعلق بما قبلها قوله وستة حاله الشريف معطوف على قوله
حالة التنكير وهي الاسم الباع العلم واعراب كاعراب قوله وهي افعلة مثاله جوابا لاجد وكما علم
فانها غير منصرفة في المعالية والجموع وان سميت بجموع او فندرجها في لان الجموع
التكرية غير مؤنثة ومنع واعراب هذه الكلام ظاهر فان قيل لم يكن للجموع التكرية
تأثير في منع الصرف قلنا ان الجموع التكرية كالكلام في وجود التنوين وروى التنوين و
الاضافة ولا يكون لها تأثير في منع الصرف فان قيل ان الجماع اذا سميت بها امرة هل
يكون منصرفا ام لا قلنا لا لانها لا يكون غير منصرفة للتبعية والثابت واما الواو
فيه عاطفة ما موصولة وصل قوله في امره الغ ونون مزيدتان والموصولة مع صلة
مرفوعة المحل على انه مبتدأ محذوف تقديره الشاء من تلك الستة التي يجمع الرفع حالة
التعريف ما حصل في امر الالف ونون مزيدتان والمبتدأ مع خبره جملة اسمية المحل
لها من الاعراب لانها معطوفة على الجملة المستأنفة مثال الالف والنون المديريتين كقوله

وذكر ان هذه المبادم

في المعنى والجار والمجرور في يجوز ان يكون متعلقا بالانصراف ويجوز ان يكون بكان منصوبا
 المحل علم ان حال من انصرف ينصرف وهو فعل وقاعلم مستتر فيه راجع الى كذا والفعل
 فاعلم جملته مستانعة في النكرة واعراب كاعراب فعله في المعرفة الا ان سميت رجلا
 وهذا المستثناء من قوله ينصرف في النكرة فان قيل ما جواز ان سميت فيه قلنا جواز ان يجر
 تقديره ان سميت به رجلا فلا يكون غير منصرف في النكرة ايضا هذا عند سيبويه وانما عند
 الاخفش فان منصرف في النكرة وجهها ظاهر وكذا الجار والمجرور في متعلقه الخرف
 مرفوع المحل علم ان خبر مقدم للمبتدأ الجوز وهو الموصوف مع صلة في قوله ما فيه الف الثانية
 والمبتدأ مع خبره جملته اسمية لا محل لها من الاعراب لانها لا تعلق بما قبلها مقصورة وهم منصوبة
 بانها خبر لكان المفرد او معدودة وهم معطوفة على مقصورة وفعلان وهو مرفوع بانه معطوف
 على فعل كان المحل الموصوف الذي وهو مرفوع المحل بانه صفة فعلان مؤخر في الاعراب مقدم
 والجمع وهو معطوف على فعلان الاقصر وهو مرفوع تقديره ان صفة الجمع وان في وهو
 مرفوع بانه مبتدأ الساكن وهو مرفوع بانه صفة الثلاثة الموصوف وهو مرفوع بانه فاعلم
 للسكن فان قيل صرح بجواز اضافة الساكن الى الاوسط ام لا قلنا لا يجوز ذلك لان المفعول
 لا يجوز اضافة الى الفاعل جاز فلا يقال جاز ضرب زيد عمر ولان اسم الفاعل صفة للمفعول
 والصفة لا يضاف الى الموصوف اذا كانت هاء ياء في المعنى والنسبة لا يضاف الى المفعول
 يجوز فيه الصرف وتركه اي ترك الصرف مرفوع علم ان خبر المبتدأ وهو قوله والفاعل
 وهو مرفوع مع خبره جملته اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملته مستانعة مثال نحو
 صنف ودرعد ونوح ولوط اما جواز ترك الصرف فلو جاز السبب فائدة وقد قيل
 ان اسم الانبياء والملائكة كلها لا ينصرف اليه نظرا للشأن في قوله فاسموا هانف وهو

هذا المستثناء من قوله ينصرف في النكرة فان قيل ما جواز ان سميت فيه قلنا جواز ان يجر تقديره ان سميت به رجلا فلا يكون غير منصرف في النكرة ايضا هذا عند سيبويه وانما عند الاخفش فان منصرف في النكرة وجهها ظاهر وكذا الجار والمجرور في متعلقه الخرف

واما جواز الصرف فلما دعت
 سكن الاوسط احد البين

وجود ولوط ونوح وصالح وعمر وما فيه سبب الثالث والموصول مع صلة مرفوع المحل علم
 ان مبتدأ كناه وجود واعرابها ظاهر لم ينصرف وهذه الجملة مرفوعة المحل علم ان خبر
 المبتدأ وهو ما البتة وهي منصوبة علم ان مفعول مطلق وقطع عذوق وهو منصوب
 قطع فانه في الاصل مبتدأ فادخلوا الالف واللام عليه وسقط التنوين فصار البتة
 فان قيل لم يجر فاعلم ان خبره مقطوع لانه مع ان خبرها مرفوع فقلنا ان قطع الالف
 فيه تخالف للمعنى ولكه مستعمل عند النحاة وقال بعضهم ان سيبويه حكى كناية بان
 اللام فيه لازمة ولو لم يترك قطع حجة كناية في شرح الباء قال بعضهم لثبوت من لبت
 بالبت لبت فاذا قصدوا ان يعرفوا وجودوا في اوله اللام قرأوا عليه الفجر كوا
 الباء بركة اللام ثم ادعوا التاء واستعملوا التنوين في الاوسط العلمية فاذا كانت
 فكان البتة وهو يرفع خبر كناية في شرح التسهيل لما حكى فان قلت جاز ان يقال يكون الوسط
 العلمية فاذا كانت العلمية زال اعتبار التانيث واعتبار الجمع ايضا لانها مشروعة بالعلمية
 قلنا ان سكن الاوسط انما يدل العلمية لفظا ثبوت العلمية في منع الصرف لا وجود العلمية
 والمعتبر ثبوت العلمية بالجمع والتانيث وجود العلمية لانها معتبرة في منع الصرف فتكون
 الاوسط ثبوت العلمية في منع الصرف لا وجود لفظ التانيث والجمع وجود العلمية لانها
 كناية في شرح الكتاب وكذا الثلاثة المحركة الاوسط فوسق اسم مرة لم ينصرف اليه وان لم ينصرف
 فيه للباب في الفاء في قوله فان حكمه للتعليل اي لان حكمه حكم الرباع كسعاد وزينب لثبوت
 حركة الاوسط منزلة للحرف الرابع فان قلت ان سميت رجلا بنحو سعاد وزينب فقل
 يكونان غير منصرفين ام لا قلنا انما اذا سمع بنحو سعاد وزينب رجلا لا يكون منصرفين بل
 غير منصرفين فان قيل اذا سميت المحركة المؤنث فقولنا ان التانيث فليكن منع من الصرف

قبل لا يراد بالتأنيث في باب الصف بقاء التأنيث المفعول اذ لو كان كذلك لصرحت طه
اسم رجل وانما يراد بالتأنيث هنا اعادة اللفظ علامة التأنيث كطه او ما عليه
اسمية الموصوف كسماء اذا كان يجري مجرى العلامة فان قيل يلزم على هذا ان اسميت ^{بشيء}
مؤنثا ساكن الاوسط كانت او مذكر ان يكون غير منفرد قلنا لا يلزم ذلك المذكر
اضف من المؤنث والثلاثه الى اكن اضف من الرابع وان حرك اللفظ فيه الى الاصل وهو
الصف وانفرد البتة بخلاف الرابع لا في اللفظ بل في الذايعة على الثلاثه فصار كذلك
فيه ناء التأنيث فاعترف انما سميت مؤنثا بكونه كان حكمه حكم سبب المؤنث بمؤنث
وذلك كالمرة سببا عرفان هكذا وفيها الصف وتؤكد وان سببا محرم يعرفه ^{معرفة}
البتة فتقول من اصول الصف وهو الواو فيه ابتدائية فهو مفعول بانه مبتدأ جازم
وهو مجرور لاضافة نحو اليها فيه ظرف مستقر مذهبها وهو مفعول بانه فاعل الظرف و
الظرف مع فاعل جملة ظرفية مفعولة على ان فيه المبتدأ والمبتدأ مع خبر جملة
اسمية لاجلها من الاعراب لانها متشابهة الاعراب وهو مفعول بانه مبتدأ خبر محذوف
تقديره الاول الاعراب فان قيل هل يجوز ان يكون قوله الاعراب بدلا من مذهبها
ام لا قلنا يجوز ذلك لان فيه ما يمنع بدلا لظ على من له اوزن ب مع منع الصف مع
منصوب على الظرفية وعامل محذوف وهو حصل والظرف مع عامله مفعول على ان فيه
مذهبها قبل عامل الاعراب لكونها معدولة الجار والمجرور فيه مطلق لمنه منصوب
محملا لانه مفعول لغيره جازم عن جازمه والجار والمجرور فيها متعلق بمعدولة والاخر
مفعول بانه مبتدأ البناء وهو مفعول على ان فيه المبتدأ على الكسر الجار والمجرور فيه
مع متعلق محذوف مفعول على ان فيه البناء او خبر مبتدأ محذوف او منصوب على

الجملة بانه حال منه وعليه اي على البناء على الكسر الجار والمجرور مع متعلقه مفعول على
لان خبر مقدم للمبتدأ المؤنث وهو قول والضم فيه مجرور لاجل لاضافة قول اليه راجع الى
البناء ولا محل لهذه الجملة من الاعراب اذ اظرفا بعين الوقت قالت وهو فعل بعين
نقول لان اذا جعل المانع مستقبلا جازم وهو مبني على الكسر محذوف لكونه فاعل لكانت
وهو فيا على جملة فعلية مجرور لاجل لاضافة اذ اليها قصر فوها لاجل لاجلها من الاعراب
لانها وقعت جوابا لشرط غير جازم وهو اذ والعامل فيه هو فان القول ما قال جازم
ولا محل لهذا الجملة من الاعراب لانها جملة مستأنفة واعلم ان هذه البيت من اولها
افره منصوبة لاجل على ان مقتضى القول وكذا بين على الكسر فعال التي يختص ببناء المؤنث
مثاله نحو بالعام وبافسان وباجلكت تشبها بفعل التي وقعت موقع المبنى وكذا بين
على الكسر فعال التي كانت بعين الفعلاي الامر مثالا نحو تزل وتترك فانها بعين انزل
اترك وحذو وهو مفعول بانه مبتدأ مالا ينصرف والوصول مع صلة مجرور لاجل لاضافة
كل اليه اذ او هو منصوب على ان مقتضى فعل متوفر وهو جواب اضعف وهذه
الجملة مجرورة لاجل لاضافة اذ اليه او دخل الالف واللام وهذه الجملة مجرورة لاجل لكونها
محطوفة على جملة اضعف الجور وهو فعل وفاعله مستتر فيه راجع الى كل والفعل مع فاعله
جملة فعلية مفعولة على ان فيه الخبر فان قيل ان الجملة التي وقعت جوابا لشرط غير جازم
لا يكون لها من الاعراب ومنها ان جملة الجور وقعت جوابا لاذ فكيف يقول انها في محل
الرفع قلنا ليس معنى قوله ان الجملة التي وقعت جوابا لشرط غير جازم لا يكون معولا
لشرط غير جازم فلا يكون في محل جواب جزم واما اذ كان قبله علم بقيقه اعراب وجم يكون
جوابا لاجل من الاعراب ومنها كذلك فان قيل يلزم على هذا الشتان وهو المبتدأ

اذ سلطان على شئ واحد وهو الجوز قلنا لا يلزم ذلك لان الجوز مقدم على اذ رتبة لان عام
 تقدير الكلام وطرما لا ينصرف الجوز وقت اضافته او دونه الالف واللام بالكسر الجوز
 فيه متعلقا بالجوز فان قيل لم يصح بالكسر لم يكف بقوله الجوز قلنا لرفع التوضيح لانها
 لا ينصرف يكون في موضع الجوز مفتوحا واما اذا دخل الالف واللام او اضيف لا يكون في موضع
 الجوز مفتوحا بل يوجب الكسر فان قيل لم قال المصنف لم يقل انصرف قلنا انما قال الجوز انصرف
 اشارة الى الاختلاف لان انصرف مختلفا واخره منفعة ولهذا قال الجوز لم يقل انصرف
 تعطف عند دخول الالف واللام عليه مررت بالاجر والجر وعند الاضافة مررت بجزم وبفتحنا
 ولهذا الوقت مثال الاضافة على مثال ما دخل على الالف واللام كان اخرى نظرا الى الالف
 والنسبة مرتب قاعدة وهو ان جميع اسماء القبايل والاحياء البلوان ان قصرت به مترك
 قصد به مؤنث لقبيلة اوم وارض او نفع لم ينصرف وان قصرت به مترك كالجوز بدل
 انصرف وما خرج عن بحث الجوز بفتح في المبتدأ والجنس قربان اصدى الا ازم والسا عاقر
 ولا بد قبل الشروع من تمهيد قاعدة بنفس على البناء وعلى اي سبب يجب ان يكون البناء
 عاملا والاسماء فهو واحدة ومثبه الاسم بالجر ووجه الشبهة نفرد فتارة بشبه في
 النقصان كشبه الذي بالجر واذ لا يغير الا بصلته وتارة يشبه بنفس معناه كاي وكيف
 فانها متفقين مع حروف الاستفهام وتارة يشبهن جرته وقوة موقع الجنس كالنار والحر
 المعرفة وكه ونزل فانها وقعا موقع اكف والنز فاللزم وهو مرفوع بانه مبتدأ
 ما هو موصوفه نفسي وفعل وفاعله مستتر فيه راجع الى ما وهو مع فاعله صلة بالموصوف
 والموصوف مع صلة مرفوع المحل لانه خبر للمبتدأ ويجوز ان يكون موصوفا فيكون محلا
 مرفوع المحل لكونه موصوفا واما على تقدير كونها صلة فلا يكون محلا بل هو موصوف تقدير

انك

لان متعلق النفس كاي فاعله وهي انك اذا وجدت اسما مبنيا على الحركة فعليك ان
 تشاء ان ترفع عن ثلثة اشياء على البناء اذا كان الاصل في الاسماء الاء اربا فالجهد ول عنه
 لا بد من علم وعلة التحريك اذا كان الاصل في البناء السكون وعلة خفضه الحركة
 بالفتح او غيره وان كان مبنيا على السكون سالت عن علم البناء فقط ومن ذلك ان
 فان قلت لم يثبت قلنا لانها تضمنت معنى حرف الاستفهام فان قيل لم يثبت علم الشرط
 قلنا لانها تضمنت معنى ان الشبهة فان قيل لم يثبت علم الحركة قلنا اذ لو يثبت علم السكون
 لا تفتحي والبناء قبلها وذلك مستنع فان قيل لم يثبت علم الفتح قلنا لنقل الفهم ولكن
 مع الياء والفتح معا حقيقة ومعنى فان متضمن بحرف الاستفهام او حرف الشرط ايضا لا انك
 اذا قلت مع التثنية كالك فلت اليوم ام غدا او بعد غدا واذا قلت مع جزم اخرج
 فمضنا ان جزم اليوم اخرج اليوم وان جزم غدا اخرج غدا او بعد ذلك وكيف فانه متضمن
 مع الاستفهام فقط لان معنى قولك كيف زيد اصبح ام سقيم فان قيل لا يراد علامتا الاسماء
 على كيف كيف يكون لما قلنا لان عدم دخول علامتا الله عليه كاي من قوله على كيف يبيع
 لا محذور فانظر الى كيف ما تصنع فدخل على كيف وهما من علامتا الله وقيل ان جزم
 عنه بوجاهة وهو انما يجاز عن الله واذ قلت كيف زيد فاجواب اصبح ام سقيم او نحو ذلك
 لشيء لا يجاز عنه الا بغيره وتدل على كونهما فاقطع مع الله ولو كان حرفا لما افادة مع الله
 والحق مع الله لا يغيره عينه النداء فان قيل لم لا يجوز ان يكون كيف فعلا لك وهو هو
 في الوزن قلنا لا يجوز ذلك لان الفعل يليها فاصل فكيف كيف صفت والفعل لا يلي
 الفعل هكذا فان قيل فما جملة في وضع الله موضع الحرف قيل للاقتصار بالعموم في
 السوال كذلك ان ابن سويل عن معوم الامكنة بحث يلزم للسوال ان بحث بالمطلوب

وهذه المعنى الحاصل من الهمزة الاولى انك اذا قلت ان زيد في الدار يقال لا نقول ان
 في المسجدة فقولنا لا رجاء في المسجدة من تكرار المسئلة ولم يلزم اجابتك بما لا خلاف قوله
 ابن زيد فانه سوال واصري بوجوب الجواب بكان زيد وهكذا اليق الا انها سوال عن عموم
 الاحوال والاعتناء بالموصول مع صلة مفعول الخبر على انه معلق على الموصول المحترم
 تقديره او المبنى اللام مكتوب ويجوز ان يكون ما هنا موصولا ايضا كالذي والنع وهو
 ذلك شبهه بالموصولات في الافتقار الى الغير كما ان الحرف مفتقر الى غيره وهو المعلق
 كذلك الموصولات مفتقر الى غيره وهو صلة فان قيل ان التعريف الذي والنع وهو ما
 هل يكون بالالف واللام او بالصلة فان كان بالالف واللام وى حاجته الى الالف واللام
 قلنا ان تعريف الذي والنع بالصلة لان التعريف يحصل بذكر الصفات والصفة كالصلة
 والليل على ذلك ان تعريف من وما بالصلة اذ ليس فيهما الف واللام كذكر الذي والنع والى
 زيدت الالف واللام تحسنا للفظ فان قيل ان الذي يجب ان يكون الزمير كونها تانيث
 الذي قلنا لا نسلم ان التانيث الذي على اليقين بل من صفة وضعت على المؤنث فان قيل
 ان لام التعريف يكتب مع ما ادغم فيه حرفان سواء كان المدغم فيه لازما او غيرهما نحو العلم
 الرجل يكون اللام من كلمة والذي ادغم من كلمة اخرى وله في الذي والذين والنع لم
 يكتب بلام واحدة مع انها تذكر قلنا ان اللام فيها لا ينفصل فصا كما يلزم فان قيل لم
 يكتب في الذين في التثنية بلامين قلنا فرقا بينه وبين جمع الذين فان قيل
 لم لم يكتب قلنا ان الجميع او بالتحقيق فان قيل المحذوف اي لا يمين قلنا ان المحذوف هو
 اول اللام لان حرف التعريف لان حرف التعريف يجب به لغرض فخره على المقصود وكذا قيل
 في شرح الشافية والمبنى العارض مخصوص بالاعتناء في خمسة اشياء اهداها المضاف الى اية الحكم

المحكم مثاله هو غلام فان مبنى بناؤها عارضا اذ الغلام قيل اضافة الى اية الحكم
 كان معربا وعند اضافة اليها صار مبنيا لتثنية فثنية وسط الكلمة والسام من المبنى
 العارض المنادى بمعرفة المعرفة نحو يا غلام يا زيد فانه مبنى بناء عارض في مشابهة كاف
 الخطاب من حيث الافراد والتعريف فان قيل لم يبن المنادى على الحركة قلنا فلتوا فم
 الحركة التي هي عارضة اذ الاصل في البناء اسكون البناء العارض فان قيل لم يبن على الضم
 قلنا ليكون حركة البناءية في الالف حركة الاءرية وهو الغنة والكسرة في علة والذين
 والثالث من المبنى العارض الحركة المفردة مع لان في الجنس فاما في ذلك لتفهم معنى المبنى
 اذ قلنا لا رجعة الدار مبنى على سؤال السائل فقال هل من رجل في الدار فمبنى من يمين
 الفكر واعتماد على العلم فان قيل لم يبن على الحركة قلنا وجوبه قد عرفنا في قوله لم يبن على
 الغنة قلنا فمكتوبة على الان على النسب لكونها محمولا على ان ولا فرق بين الغنة والنسب
 من جهة اللفظ والرابع من المبنى العارض الحركة مثالا فخرته عشر فان قيل فلم يبن جزء
 الاول منه قلنا لكونه بمنزلة الجزء الاول من الكلمة الواحدة فان قيل لم يبن جزء الثاني
 منه قلنا انما يبن جزء الثاني لكونه منضم للمواو اولان اصل قوله كرسية عشر وخمسة وعشرة
 فعدل عن تبيينه للتحقيق فان قيل لم يبن جزء ان معا على الغنة قلنا انما يبن الجزء الاول على
 لان الجزء الثاني منه مشابهة بناء التانيث من حيث الزيادة فكما ان ما قبل التانيث
 يكون مفتوحا ابدا كذلك يكون المشابهة هو والجزء الثاني فاما المبنى والخاص من المبنى
 العارض ما خرق او اسم حذف منه المضاف اليه فان على الحركة قلنا لما عرفنا في قوله لم يبن على
 الفم قلنا فليجذب المحذوف بقوى الحركات وهو الفم وقوله ومرفوع على اية مبنى في قوله
 قوله قبل وبعد وفوق وتحت ولا محل لهذه الجمل من الاعراب لانها لا تعلق لما قبلها او

وهو خبر مقدم للمبتدأ المؤخر وهو قوله وباقي الجملتان الساميات وباري وحيث
عند عدم حذف المضاف اليه جئت من قبل زيد بالجر وهذه الجملة مشوبة بالحركة
انه مفعول انفعول وهو ما علم في جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها متنافية مع
تكرار وهو فعل وفاعله مستتر فيه وهو انت ومفعول قوله الاضافة لا محل له من الجملة
من الاعراب لانها معطوفة على جملة تقول وتوحيها اي تلك الاضافة واعراب كاعراب
تكرار فتقول اذ اصدق المضاف اليه جئت من قبل بالضم وهو فعل مجزوم والفاعل
مقام فاعله قوله هذه اي قبل وبعد وفوق وحت وباقي الجملتان الساميات
هي محروقة بانها مفعول في نصب جميع المفعول بالفاء والتاء محمول على الجملتين في صدر
الكتاب ولا محل لهذه الجملة من الاعراب التسمية بالغايان علم في ان غاية المضاف
اي تمام المضاف بالمضاف اليه قوله فلما منصوب محلا لانه مفعول في فعل مؤخر وهو
جواب قوله انقطع اي المضاف اليه وهذه الجملة الفعلية محروقة بالحركة لانه لا محل لها
عن يمين اي قبل وبعد وحت وباقي الجملتان الساميات من قبل وبعد وفوق وحت و
باقي الجملتان حدودا وهي منصوبة لانها خبر من ينتهي الكلام عندها اي عند تلك الحدود
وهذه الجملة منصوبة المحل لكونها صفة حدودا ووافر من المبنى اللازم والعارض
من اللام في المبنى اللازم والعارض من الافعال فعال المبنى اللازم من الافعال
الحاضرة والامر بغير اللام والامر بغير اللام عن الامر باللام فانه معرب مجزوم بالاجماع
والمبنى العارض من الافعال المضارع اذ هو ظرف وعامله العارض لانه اذا
لم يكن لها جواب فيها بعد ما علم في ما قبلها ان المضاف في جملة الساميات
كانت او خاطبة وهذه الجملة مجزومة بالحركة لانه لا محل لها اذ انصل نون التاكيد

كانت او مشددة قوله نحو يعلو بالياء والتاء مثال المضارع الذي اتصل بـ نون خبرية
النساء غايية كانت او خاطبة وقد لم يعلو بالياء والتاء مثال المضارع الذي
انصل بـ نون التاكيد مطلقا وانما كان بناؤه عند اتصالها عارضا لانه معرب يدونها
بسبب مشابهة قدر فان قيل لم ينع عند اتصال نون جملة الفاعل وقلنا لان يجب
سكون ما قبله بيا تا الجزئية بالانفصال فتعذر الاعراب لا يقع في وسط الكلمة فان قيل
لم لا يجوز ان يكون الاعراب مقدر او الجواب التقدير انما يكون في المعربات والاصل
في الافعال البناء فان قيل لم ينع المضارع عند اتصال نون التاكيد مطلقا قلنا
لانه شبه بجوابه في التركيب فاذ قلنا لم ينع علم الفتح قلت للتحفة كما ينبغي علم الفتح للتحفة
واما المرفوع وهو مرفوع بانها مبتدأ التاء في قوله فلا يكون جوابا ما بناءها وهو
مرفوع بانه اسم وفيه قوله الا لا اذا الضمير لانه ضمير الشأن لا يحفظ لها اي الحرف من
الاعراب وهذا الجمل مرفوعة المحل علم انها خبر ان ومن مع اسم مرفوعه نحو وعلو باللام والجار
والنحو متعلقا بهذا يكون منصوب محلا بانه مفعول في غير محله واعلم ان هذه الكلمات
في الكلمات كما في قوله ويسمى غايية من الكلمات والجار والنحو مرفوع علم ان خبر
مقدم للمبتدأ المؤخر وهو الموقول مع صلة في قوله ما جعل مبتدأ والمبتدأ هو خبره
مرفوع بانه خبر ان ومن مع اسم مرفوعه سدت مفعول اعلم وهو خبره وهو صيغة المجرور
دون الاول مثلك كناية الله المتكلمة فواسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمضاف واللام التام فانها بعد فيها والفعل المضارع في الفعل لانها معطوف على قوله
كناية الله منها اي من تلك الكلمات ما جعل في الكلام فيه كالكلام الذي قبله من جهة
المعلومية والجمولية والاعراب مثال من كاطوف العاملة في اللام والافعال مثال

الحروف فكيف وعين وقوله الفعل المفعول به الفعل ايضا لان مسطوف علم قوله كالحروف العاملة
والاعراب في الاسم بالاعراب ايضا والاعراب المتضمنة بغير ان يجر الله ما قوله غير ان الابدان من قوله
والاعراب المتضمنة بغير ان اي الاسم المتضمنة بغير ان يعمل ولا يعمل منها الا ابا فانه يعمل فيه كقولنا
اياما تاتى عوفلة الله الحسن فان ابا جازنه لتدعو او ما زائدة وتدعوا تاتى ابا فان
قبل يلزم الدورح قلنا لا يلزم ذلك من ثلثة اوجه احدها ان ابا لا يعمل لانه اسم وانما
ولما تاتى الاسم فيه عن الحروف وكان عاملا بطريق النيابة ومفعولا في طريق الاصابة
والثاني ان العمل من خلق فاصدا يعمل النصب والاخر الجرم والثالث ان الجرم عدم الكسرة
والعدم في غاية الضعف بخلاف غيره وقد قيل ان قوله غير ان لستنا من قوله والله اعلم
بغير ان يقع الله المتضمنة بغير ان يجر المضارع وقد ثبتت تسمية الحرف الا ابا فانه لم يكن
ان تسمية معنى الحروف اما لا يدران بان الاصل في الله الاعراب والاعراب على نظيرها و
تغيرها وبما جاز وكذا هذا القدر ضعيف لانه غير متكبر للمقام ومنها ما لا يعمل ولا يعمل في
وهو الجملة مرفوعة الخ على ان خبر ان بالقطعة مثال هذه القسم كغيره من العواطف من الحروف
والغير من وطورها وقوله العامل مرفوع بانه مبتدأ وعندكم وهو منصوب على الظرفية
والعامل في العامل ما وهو موصول ولا جسد ان يكون موصوفا لانه يعمل العواطف المعنوية
اوجب وهو فعل وفاعله مستتر فيه راجع الى ما وهو موصولة مرفوعة الخ على ان خبر المبتدأ
وهو ومع خبره عمل الجملة لا عمل لها من الاعراب لانها ستانقة ومبتدأ ومنقول اوجب
قوله كون افعال الجملة والجار والجرور في قوله على وجه مخصوص متعلقا بقوله كون من الاعراب
والجار والجرور مع متعلقه الخ في جوار الخ على ان صفة لوجه مخصوص والعامل ضربان لا
محل لانه الجملة من الاعراب الال لفظي والثاني معنوي فاللفظي اي العامل اللفظي

اي العامل اللفظي قربان اصدحا اطلبه والثاني سماعي قوله فالقيا مرفوع بانه مبتدأ و
وقوله وهو مرفوع على ان خبر مبتدأ ثان ما صيغ ان يقال فيه والموصول مع صلة مرفوعة الخ
على ان خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبر جملة الجملة مرفوعة الخ على ان خبر المبتدأ الاول وهو مرفوع
بانه مبتدأ ما وهو موصول كان كذا وهو مع اسم و خبره جملة الجملة موصولة الخ مع
صلة مجزوء الخ لاضافة الخ اليه فانه يعمل كذا ان مع اسم و خبره مرفوعة الخ على ان خبر كان مثال
كقولنا غلام زيد ما وهو ظرف والعامل جوابه ريت ان الاول في السا و خبره الجملة مجزوء
الخ لاضافة لما اليه وعرفت علتنا تاتى في الثاني و خبره الجملة مجزوء الخ بالقطعة وقوله
فت عليه دارعد وثوب بكر جواب لما قال سماعي فهو ان يقال فيه هذه يعمل كذا وهذا يعمل
كذا وليس كذلك بنجاء و اعراب هذا الكلام ظاهر مثاله كقولنا ان الباب مرفوع ولفظي
نصب واما المعنوي فنذكره في موضعه وهو جواب لقوله ان الله يذكر المعنوي في
موضع الثاني في العواطف المعنوية قد منا القياسية لا طرادها ولا محل لهذه
الجملة من الاعراب لانها ستانقة ولان الفعل منها اي من القياسية وهو الاصل في العمل
وهذه الجملة منصوبة الخ على ان حال من العمل وان مع اسم و خبره مجزوء الخ بالاسم
والجار والجرور متعلق بقدر من منصوب عمل على ان مفعول غير مرفوع له وجملة ما اي
جملة القياسية سبعة ولا محل لهذه الجملة من الاعراب ايضا الاول الفعل على الاطلاق
متعد كان اولان ما والاسم الفاعل والثالث اسم المفعول والرابع الصفة المشبهة وكان
المصدر والاسم اسام المضارع والسابع اسم التام اما الفعل وهو مرفوع بانه مبتدأ
فان يعمل الرفع والنصب في الله ان مع اسم و خبره مرفوع خلا بانه خبر المبتدأ اما
الرفع فعام ولا محل لهذه الجملة من الاعراب ايضا لانها لا تتعلق بما قبلها لان العمل

اي على

يرفع لها واحد ان مع اسم وجره مجرور المحل للملام والحار والجرور متعلقا العام منصوب
 خلاصا انه معقول غير جريح لانه هو جرحا والعام فيه يرفع له اليه اي ان يكون الاسم الجرح
 وهذه الجرح مجرور المحل لافاضة ان اليها مثال حال كون ذلك مقدما عليه على ذلك الاسم
 الواحد وبين الجملة مجرورة المحل لافاضة ان اليها مثال حال كون ذلك مقدما عليه على ذلك الاسم
 مجرورة المحل لافاضة فلو اليها فان قيل لم قال المصنف لم يقل ان هذا قد لا يدخل فيها شيئا
 قوله مقدما عليه لانه عن المبتدأ خبره قريب فان قدم المبتدأ ليريد وهو ليس بفعل
 بل مبتدأ فان لم يكن الفاعل مظهر وهو منصوب بانه خبر كان ففهم وهو مرفوع لا خبر
 مبتدأ مخذوف وتقدر فهو مفعول فان قيل لم دخل الفاء ههنا قلنا يجوز لانها جوارح الجملة
 اسمية يدخل الفاعل عليها اما باري وهو بانه خبر مبتدأ مخذوف وتقدره اما الفاعل بانه
 كالنساء الكاف فيه بمعنى المندرجين في الخبر بانه خبر مبتدأ مخذوف تقديره مثل مثل النار
 في ثلث وهو مجرور المحل الجار والجرور متعلق بالخبر وهو مع متعلق مجرور المحل
 على ان صفة التاء تقديره كالنساء الكائنة في فعلت ويجوز ان يكون مرفوع الخ بانه
 خبر مبتدأ مخذوف في تقديره وهو كائنة في فعلت ويجوز ان يكون حال من التاء تقديره
 كائنة في فعلت او مستكن وهو معطوف على باريه كالنساء في فعلت واخر هذا الكلام
 ظاهر فان قلت ان العامل في الفاعل والفعل اليه والسند والفعل اليه فليزم ان
 عامل الفاعل معنى التقطيا وان العامل لفعل لا معنى قلنا لا نسلم ان العامل في
 الفاعل المسمى بل رفع الفاعل بالفعل المسمى اليه وهو لفعل لا معنى فان لم يرفع
 الرفع للفاعل دون قبل اليه قلنا فيه ثلثة اوجه احدها ان الفاعل اول لان المسمى
 اليه الفعل والمسمى اليه الفعل المسمى والفهم اول لانه من الواو والواو من الثقبين وجعل

بدلت وقلت

الاول والاول مناسب والثاني ان الفاعل هو المسمى اذا كان العامل فيه لفظا وهو مفعول
 بالجملة والمبتدأ والخبر محمول عليه والضم امتداد لخط فيعمل الاقوى للاقوى والثالث ان الفاعل
 اقل من المفعول او تكمل فعل فاعل واحد والفاعل كثيرة والضم امتداد لخط فيعمل
 اخطر اذا اختلف جعلوا لا تفعل للاقل والاخذ للكثر وتعدى لما كان فيعلم لا يجوز ان
 يكون للفعل فاعلان كما يكون للفعل الواحد مفعلا عيلا قلنا ان نسبة الفعل اليه
 على وجه الاستعداد وهو يختلف فليس كذلك ان سند الفعل اليه الفاعل واحدات ولة الضم
 بقوله يرفع لها واحد فان قيل ما تقول بقولهم اكلوا البسغيت وفيه فاعلان للفعل
 الواحد احد هو المفعول والاخر المظهر قلنا ان فيه ثلثة اوجه احدها ان الواو حرف يدل على
 الجميع وليست بفاعل وانما انهم جعلوها لها مفعولا او بدلوا اليه بغيره عنها والثالث
 انهم جعلوا البسغيت مبتدأ مؤخر واكلوا خبرا مقدما فان قيل ما تقول بقولهم
 وهم سواء النحو الذين ظلموا قلنا ان فيه ثلثة اوجه احدها ان الواو حرف يدل على
 الجميع والذين ظلموا فاعل وانما ان الذين يدل من الواو والثالث ان الكلام تام
 عند قوله النحوي والذين ظلموا مبتدأ ومثل هذا في تقديره هذا هو الجرح مخذوف و
 الرابع ان يكون الذين في موضع نصب علم اخبارا عن الخامس ان يكون في موضع
 جرحه للناس في قوله مع اقرب الناس فان قيل لم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل
 قلنا ان الفاعل كجزء من اجزاء الفعل فيمنع ان يتقدم ما هو في حكم الجزء من الفعل
 على الفعل فان قيل ان زيد افعلك مات زيد كيف يكون فاعلا ولم يصدر عنه الفعل بل هو
 مفعول لان الموت صلة وفوت حيوة وكذلك قام زيد هل يقيم زيد لم يصدر عنها
 الفعل قلنا ان الفاعل عند النحويين واللام الذي لسند الفعل قبله اليه سواء ومبدر منه

الفعل ولم يوجد في الجملة ثم ان الفعل على الضربين لا يخرج من الجملة من الاعراب لانها حافظة
 على الجملة التي لا تحل لها من الاعراب فيستعمل في رفعه على ان خبر مبتدأ محذوف والنفس
 على انما راعى والبر على البدلية وهو اي المتعدي ما ينصب المفعول به غير المصطفى ولازم وهو
 معطوف على معتد ويجوز هنا ما يجوز فيه وهو اي الفعل اللازم ما يختص بالفاعل ولا يتجاوز
 عنه بغيره كذهبت وقت وقعدت وازاب هذا التركيب ظاهر والمتعدي المفعول به ثانيا
 غير الاول كما عطف زيداد وهو عين الاول طبيب زيد عافلا ومفعول الثاني
 مفعول به الثالثة كما عطف زيداد وهو عين الاول طبيب زيد عافلا ومتعدي
 عن افاضلا وهذا الكلام مستغن عن الشرح وقد بقيام المفعول مقام الفاعل والحل
 لهذه الجملة من الاعراب اذا هو مظهر العامل في قيام به لم اي كذلك المفعول وهذه
 الجملة محمولة على الحذف لاضافة اذ اليها الفعل في تنوع ذلك المفعول الذي اقيم مقام
 الفاعل بكتابه اي بكتابه الفعل اليه اي في ذلك المفعول مثال كقولك فرب زيد فاعط
 زيد درهما وازاب هذا الكلام ظاهر ويجوز لئلا ياتي لئلا والفعل الى المفعول الثاني
 اعطى ادرهم زيد الا في باب حسبت هذا لئلا من قوله ويجوز لئلا الى المفعول الثاني
 اي يجوز لئلا الفعل الى المفعول الثاني الاباب حسبت فان لئلا حسبت الى المفعول الثاني
 غير جائز لان المفعول الثاني في هذا البناء خبر في الحقيقة فلو لم يند اليه يلزم ان يكون
 محبة عنه فان قيل هل يجوز ان يقيم المفعول له قيام الفاعل لم لا قلنا لا يجوز لئلا
 العلية وذلك لانه في المعنى كانه جواب سائل سأل عن العلة فلو اقيم مقام الفاعل لذهب
 هذا المعنى لان علة الشيء انما يكون بعد تمام ذكر الشيء والفعل لا يقيم الفاعل وما يقيم
 ما مقامه فان قيل هل يجوز ان يقيم المفعول المفعول مقام الفاعل لم لا قلنا لا يجوز

٢٩
 ذلك لانه ان هذا الواو حذفت وقيام مقام الفاعل يخرج عن كونه مفعولا معه لانه لا يكون
 جدا الواو وان لم يخرج في الواو بعد المصاحبة وهو الفاعل المحذوف فان الواو تكون
 في الاصل للمعطف يستدعي مصاحبة ما عليه فان قيل هل يجوز ان يقيم مقام المفعول
 في مقام الفاعل لم لا قلنا لا يجوز ان كانت الظرفية لا ترفع لانه لو اقيم مقام الفاعل
 يلزم ان يكون منصوبا وهو ما فان قيل هل يجوز ان يقيم المفعول المطلق الذي للتأكيد
 وهو المحذوف الذي يدل على محذوف الفعل لم لا يجوز من زيد قلنا لا يجوز
 ذلك لعدم الفاشرة لدلالة الفعل على فقد نفع عن سبويه جواز كذا في شرح اللب
 فان قيل ان العرب لم يخرجوا الفاعل وقيم المفعول مقام قلنا لا عدا من اصرها ان يكون
 الخبر لا يعرف الفاعل في نفسه للجهل والكتا ان يكون الفاعل عظيمها جملته عن المذكر
 الثالث ان يكون حقيقة يرتفع عن ذكره والذريع ان يخاف عن ذكره يخرجوا خبره
 والخامس ان يكون العرض ذكر المفعول دون الفاعل والسادس ان يكون الخاطبة قد عرفت
 فان قيل لم ضم اوله وكسر ثانيته الثلاث في قوله وجرها ان اصرها ان اصرها ان اصرها
 هذا المثال خالصا للمفعول لم يخرجوها بها يتبين الحركتين كان لهما يظفر في اللام في
 الافعال والتي انهم جعلوا الضمة في اوله بدلا من رفع الفاعل المحذوف وهو الوجه
 ضعيفا لان المفعول وقد رفع يدل عن الفاعل ومنصوبا الفعل على نوعين في كل من
 الجملة من الاعراب لانهما متانفة الاول خاصة والثاني عام ولا محذور في المعنى فالحاصل
 ثلثة اصرها المفعول لانه اي المفعول انما يكون للمتعدى اي مع اسمه بغيره محذور
 المحر باللام والجاء والجيم ومنعولة عند مكانه سائل سأل لم كان المفعول به من الجاه
 فصار لاد الاخر وازاب قوله كما ذكرنا واثانيها التحيين اعلم ان التحيين مصدر من قولك

من اذا اخلص شيئا من شيء وقرقا بين المشبهين ونقال مازة وميزة وهو معنى
 قولهم التميز يحصل بخلخص الاجناس بعضها من بعض وقولهم في الهم التميز غير
 مجاز وهو من باب وضع المصدر موضع اسم الفاعل وهو جائز كالطبع والنجع بمعنى
 الطالع والناجم واعلم ان التميز في الاصل غير حذف اصد اليك بترين فصاعدا وانما
 كان التميز من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لانه الى التميز انما يكون انما يكون
 الا المجرى الى لايجز الا لما وجد اليها م مثاله خطاب زيد بنفا ونصب الغرس عفا
 والجار والمجرور في قوله وفي التميز التميز مرفوع على انه خبر متبدا محذوف تقديره و
 نظيره كاي في التميز وهو كقولك السكس شيئا فان قيل لم كان التميز اسما والجواب
 عنه ان من مقدرة حراجه معه وانما كان كذلك لان التميز جواب لم قال اي شيء
 الشيء ففعال في جواب من ذلك ثم محذوف من الاختصار فلهذا لا يدخر على الكلام فان
 قيل لم يمتد له التميز عن دون غيره من الحروف والجواب عنه ان لفظ التميز
 اسم جنس والموضوع لبيان الجنس من الحروف من اذا كانت للتبعيض في الاصل
 والجنس هو الذي من بعض ولهذا قدر من دون غيره فان قيل لم كان التميز نكرة
 والجواب عنه ان الغرض بين الجنس في كذا مصدر بالنكرة فلا جرة الى زيادة اداة
 التعريف فان قيل لم كان التميز يوقى به بعد الكلام التام الجواب عنه ان الغرض ازالة
 اللبس واليس في الكلام الذي لم يتم والثالث من المنصوبات بالخاصة الجزئية
 لانه انما يكون وافعال معدودة علم ماسي وهذا الافعال الناقصة فان قيل كيف
 جعل الجزئية المنصوب من معول العوامر اللفظية القياسية والحوار ان سماعي والجواب
 عنه انه جعل الجزئية المنصوب من معول الفعل الناصب مطلقا لا من معول الفعل القياسي

القياسية حتى بعد ما ذكرتم والعام تحت المصدر والمفعول فيه والمفعول له المفعول
 معه والحال واعراب هذا الكلام ظاهر اما الاول اي المصدر ومفعول متبدا كان او لا ما يجب
 منقولة وقوله سواء مرفوع بانه خبر متبدا محذوف فاذا كان ذلك المصدر متبدا كان او محذوف
 او معرفة او نكرة وانما من المجرى ان لا يدل على اكثر مما دل عليه المصدر ومن المحذوف يدل
 على اكثر مما دل عليه المصدر مثال المجرى مخرجة خبره ومثاله المحذوف خبره ومثاله المحذوف
 مخرجة خبره الضرب الذي تعلم وانما لم يذكر المثال المصدر النكرة الكثرة عند المجرى
 كان بمعنى المصدر والموصول مع صلة مرفوع محذوف على انه متبدا وخبره محذوف وهو
 الطرف تقديره وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى المصدر ايضا انما ينصب الفعل مصدره و
 هو منصوب على انه مفعول مطلق وفعله محذوف تقديره آخرها اي جملة في الجمل على
 كناية مثاله مخرجة سوطا فان فريضة ينصب سوطا وهو ليس بمصدر بل اقيم مقام
 المصدر لان ما كان الفريضة سرية مسموعة والمفعول فيه وهو مرفوع بانه متبدا وقوله
 وهو مبتدأ ثان وفيه قول طريق الزمان والمكان وهو مع خبره مرفوع محذوف على
 انه خبر المبتدأ الاول فان قيل كيف جعل المبتدأ مفردا وخبره منتهى في قوله وهو ظرفا
 الزمان والمكان مع ان مثل هذا غير جائز لعدم التطابق بينهما والجواب عنه ان هو
 عايد الى الموصول وهو اللام واللام ويجوز الاخبار عن المفرد والمنتهى والجمع فان قيل
 لم يسم المفعول فيه ظرفا قلنا تشبيها بالاولى لانه ظرفها الاشياء والكوفيون يسمونها
 كالأطوار الافعال فان قيل اشتقاق المكان من مكان يكون لم لا قلنا ان المكان فعال
 من ممكن يمكن ومنه يمكن اذا ثبت في المكان وليس معلوما ان يكون الميم اذا الصل
 وكذلك تيار في جملة امكنت فان زمانا كل ينصب الطرف مجرما كان او محذوف لان الفعل

ط
 بالاولى الى

يدل على الزمان بصيغة كما يدل على المحرر ببادته وكما ينصب فزوب المصادرة كذا تنصب
 جمع فزوب الزمان فاليهم من الزمان كالمحلولين والوقت والمحدود في المكان كالسور
 الشهر والحول تقول في الزمان اليهم من حيث اوجوا وفي الزمان المحدود خرجت يوم الجمعة
 والمكان اليهم وهو مرفوع بانه مبتدأ محسب فقط وان علم ان حسب جري جري اليهم
 فزوف المكان اليهم والبناء على الفهم وان لم يكن في الظرف وشبهه حسب غير لان غير لا يتوقف
 بالاضافة كذا كذا حسب لا يتوقف بالاضافة تقول اضرب هذا في حسبك والفاء فيه تحيين
 اللفظ وقيل من جواب شرط محذوف كالجوابان الست والجاء والجور فيها مرفوع الجاء علان
 جزر المبتدأ لا وعند وهو معطوف على الجاهان الست وهو ايضا من المكان اليهم وقيل
 للزمان في قوله عند الليل وعند النهار ولا يدخر عليه من الحروف الجارة غير من خوف ترك من
 عنده فلا يجوز ان عند ويجزى بجمع الحكم تقول كذا عند كذا في حكمه وكذا قولهم عند
 الشاقي وعند الغفاه وسط الدار وهو ايضا من المكان اليهم لانه لم يمتد اليهم بل اضر للا
 برة وينصب بالظرف السكون والجار والجور فيه منصوب محذوف علان حال من وسط والدار
 واضرب من الوسط بالتحريك لانه من المكان المحدود لانه لم يمتد من واما المحدود وهو مرفوع
 بانه مبتدأ فلا بد له من في لانه قوله لا بد لغيره الجسدي من البدل وهو التعريف و
 المتعارفة معناه لا مفارقة ولا تقريب من في والمتعارفة جاز ليست بدمية على الفهم
 مرفوع محذوف بانه مبتدأ خبر الجاء والجور له مع متعلقة محذوف والجاء والجور في قوله من
 متعلقة بغير تقدير الكلام اما المحدود فلا مفارقة كاي لانه المحدود من في قوله فلا بد
 في محله الرفع بانها خبر المبتدأ في قوله من في قوله المكان اليهم صليبت اما المحسب
 والافعال وضمه وفوقه وحته وعينه وشماله وعنده وسط بالنصب كافة ولا تيقن المكان

كالجسدي

١٥٦

في قوله عند الليل وعند النهار ولا يدخر عليه من الحروف الجارة غير من خوف ترك من
 عنده فلا يجوز ان عند ويجزى بجمع الحكم تقول كذا عند كذا في حكمه وكذا قولهم عند
 الشاقي وعند الغفاه وسط الدار وهو ايضا من المكان اليهم لانه لم يمتد اليهم بل اضر للا

في المكان المحدود صليبت المسج بالفتح والافعال ايضا صليبت وسط المسج بالتحريك
 واما يقال صليبت في المسج وفي وسط بالتحريك واغراب هذا الكلام ظاهر قوله واما
 دخلت الدار مرفوع الجاء بانه مبتدأ وعينه قوله فتوسع ولا محذور في الجملة لان
 لانها متأنفة فكان قابلا لقال ما تقول بنحو دخلت الدار ينصب الدار من غير
 ان من المكان المحدود واجاب بقوله واما دخلت الدار بالافعال فان قيل ما تقول
 بنحو ذهبت انام قلنا وجوابه ما ذكره المصنف وتقول انما ذهبت ان قيل لا يتعدى
 الفعل الى المكان المحدود وينصب كما يتعدى الى الزمان بنفيلنا ان لفظ الفعل لا
 يدل على المكان المحدود ولا يجوز ولا يجوز كانه وانما المكان من ضرورات المعنوية
 العقلية اذ يتجمل الفعل من الخلق ان من غير مكان والذي من ضرورات الفعل
 مطلق المكان لا مكان مخصوص بخلاف الزمان فان الفعل يدل عليه بلفظ فان قيل
 لم يتعدى الى المكان اليهم مع انه لا دلالة للفعل عليه لا يجوز ولا يجوز ولا اعتبار
 بدلالة التخييل والجواب عنه ان المكان اليهم شبه للزمان من حيث النفي والتقدير
 والاستغراق لا يدرى ان هذا الظرف لا يتفرع على وجه واحد اذا الغوى يصير حقا
 واليمين يتحول لهما ان الزمان يصير حقا والخاف ما ضا على المكان اليهم
 على الزمان والمفعول وهو مرفوع بانه مبتدأ وضمه قوله على الاقدام على
 الفعل مثال خوفه تاديبا وخرجت فحافة الشراعية وامتحان هذا في
 بان تقديره في جواب لم فان صليبت فهو مفعول وبيان ان قابلا اذا قال ضربت زيدا
 تاديبا وكذلك اشباهه ومن خاصة هذا المفعول ان لا يقع الا بعد
 والمفعول وهو مبتدأ وضمه محذوف مع منصوب على الظرفية وعامله محذوف

١٥٦

والهاه ضيحه وركوز مضاف اليه يجمع راجع الى المفعول الخاص مع الفعل هو
المشهور بعد العا واليه يجمع مع مثاله فيكون الماء والحسنة وهذه الجملة
مجموعة الخاضعة لخواه ويذكر وهو فعل مجزوء والقائم مقامه فاعله مستتر
راجع الى المفعول مع مجزوءه ويمنع على الضم لا حذف من المضاف اليه فيذكر ويذكر
المفعول المستتر كما ينبغي في باب الثالث فان قيل ان المفعول مع من السماعية
لان العارضة الواو فكيف عدها من المنصوبات العامة قلت انما عدها نظرا الى
مذهب الاخفش لان الباب قياسه عليه وعند سيبويه مقصور على السماع فان قيل
ما العارضة المفعول مع فلنا فيه خلاف وعند الاكثري ان العارضة في الفعل المقدر
بواسطة الواو عند الحاجة والعارضة في الفعل المحذوف والافخشي قال على ان تصح
ما بعد الواو على ان تصح مع وقد ضعفوا قوله بان مع منصوب على الظرفية والظنية
ليس بظرف لان الالف ان يقولوا ان اقاموا الواو مقامه وكان الواو ظرفا لا
تصور فيها الاعراب ما بعده اعراب مع كما انهم وضعوا الاموضع غير اعرابوا
ما بعده اعراب فان قيل لم اختاروا الواو للنيابة عن مع دون غيرها قلنا الواو
الجمع مع للمصاحبة والجمع والمصاحبة متقاربان فان قيل لم لم يرفعوا ما
بعد الواو بهننا عطف على الفاعل والجواب عنه ان الفاعل قد يكون ضمرا فيؤخر
وما بهننا سبيل ما ان يعطف عليه انفعول لورفع لبطلت معنى المصاحبة لان
العطف على الفاعل يبيح الواو لطلق اجمع كقولك قام زيد وعمر ولا يرد على افتقارها
في الزمان واذا نصبته قل على ذلك فابن من المفعول مع قولهم ما صنعت
وابكر اي مع ايكر وقولهم انكر ما فخرنا زيدا في انكر مع فيرفق الواو وانت وزيدا

زيد انصبوا مع الواو وليس في اللفظ وانما هو مقدر تقديره ما صنعت و
زيد ومنه قولهم كيف انت والحرف اي كيف يكون مع الحرف والخامس من المنصوبات
العلم الخال واعلم ان الخال مؤنثة ولها منقلبة عن الواو كقولك في جميعها احوال
وفي تصغيرها حيلة واشتقاقها من التحويل وهو التغير ومن الاصل في الخال ان
يكون منقلبة وهو اي الخال بيان هيئة الفاعل والمفعول الهيئته الخال اليه الشئ
عليها من ركوب ومغص وعدم وجهل وغير ذلك وهو جواب كيف كما ان المفعول
جواب لم واعراب هذا الكلام ظاهر مثال الخال اليه تبيين هيئته الفاعل خورا يته
جاء وحققها اي حق الخال ان يكون فكرة كما ان من صفته في الخال ان يكون معرفة
واعراب هذا الكلام ظاهر فان اردت الخال عن الفكرة اي عن ذي الخال الفكرة
فقدما عليها وهذه الجملة مخرومة الخال كونهما جوابا وانما ضد الفاء فيه
لانه اذا كان الجزاء امر محجوب بالفاء مثاله خوجا في ركبا رجد وانما لنم تقديمها
لانه لو لم يقدم لجعل الفكرة صفة لما قبلها وعليه قوله والجار والمجرور منقلبة
المخفوف مرفوع محلا بانه ضم مقدم للمبتدأ المؤخر وهو لفرقة طرق مستقر محض
وهو حال من فاعل الظرف وهو طلل قديم وابرا المص هذا من تنكير ذي الخال فيقيم
الخال عليه اي هو على مذهب الكوفي بين والافخشي على مذهب سيبويه فان موجبا
عنده حال من المستكنة الظرف ولا يكون من هذا التفسير عفاه كلاسهم
مستدير واعراب هذا ظاهر قاعدة واعلم ان اللام لا يكون حالا لا اجتماع سبعة
اشياء اصدى ان يكون فكرة لانها جزء من وجه واصل الخبر ان يكون فكرة والاشياء
ان يكون مشتقا او غير مشتقا لانها جزء من وجه الخبر ان يكون من المشتقات

سبحه

فان قيل ان اية في قولكم هذه نافذة لكم اية خارجة عنها ليست من المثنى قلنا
 انها في معنى العلامة والثالث ان يصلح جوابا لكيف كما تقول جائز زيد فيقول
 كيف فتقول كذا او مكثيا وانما جعلت جوابا لكيف لان كيف يستلزم بها عن الحال
 والبراع ان تارة الحال بعد كلام تام لانها تشبه الظرف والمفعول به والمتميز
 والخامس ان يحسن تقديمها يعني حالها لان في يدل على الظرف والحال مشبه به
 والسادس ان يكون صاحبها معرفة او قريبا منها قاعدة والعامة في الحال فعل
 او معنى فعل فاذا كان العامل فعلا جاز تقديم اطال او بوسطها وتاخرها طوقا قبل
 زيد مسرعا واقبل مسرعا زيد وسرعا اقبل زيد كذا ذكرنا في وان كان العامل
 معنى فعل جاز تأخيرها وتوسطها ولم يحز تقديمها على عاملها لضعفه مثاله
 خوفك هذا زيد قايما وهذا قايما زيد وقايما زيد كل ذلك جاز ويعرف قايما
 معنى التشبيه ومعنى الانشائية ولا يجوز قايما هذا زيد لان اللفظ غير عامر والمفعول
 ضعيف فان قيل اذا كان عامرا في الحال فافعل فافعل زيد في الدار قايما بهل يجوز
 تقديم الحال عليه لم لا قلنا لا يجوز تقديم الحال عليه عند اكثر البصريين لضعف
 عامله لان في الحقيقة ناسب عن العامل الخذوق وقال ابو الحسن يجوز تقديمها
 عليه فان قيل هل يقع الحال من الجار والمجرور وهو مرت برجل جالس ام لا
 قلنا لا خلاف في جوازها وحسنها لان حرف الجر يتعلق بفعل مذكور او مقدر
 مخذوق والعامل في الحال اذا هو الفعل بوسطه لظرف فان قيل هل يجوز تقديم
 الحال على الجار في قوله مرت برجل جالس ام لا قلنا لا يجوز لان حرف الجر من ثمة العامل
 فلا يجوز ادخال الجار بين بعض العامل فافعل قيل ان كافة حال مقدمه على جارا

حرف الجر وقوله وما ارسلناك الا كافة للناس من الضلال وليس جارا من
 الناس والهاء فيه للبيان فان قلت هل يجوز وقوع الجار من المضاف اليه نحو
 رايت علام هندا بالية ام لا والجواب عنه ان الحال من المضاف اليه ضعيفة قليلة
 لقدر العامل لان العامل في الغلام فعد وهند مجرور بالهم وليس في الغلام معنى
 فعل حتى يعرف في الحال ولا يمكن ان يعرف فيها عامل الغلام لانه يلزم الاختلاف في
 العامل وهو لا يجوز فان قيل حنيف في قوله تعالى قد علمت ابراهيم حنيفا حال
 من موف اليه وهو ابراهيم وانتم قلتم لا يجوز والجواب عنه ان حنيفا منصوب
 بفعل محذوف في تقديره وابيعوه حنيفا وقيل وهو حال من الملك قابدة و
 اعلم ان الحال على اربعة اقسام احدها الحال المتصلة وهو الاصل كقولك زيد
 زيد ساكن ومعنى المتصلة ان يكون بحيث لا يوجب ان يجعل مكانها حالا اخر الا انه
 لو جعلت مكانها مكانا ماثيا والحال في الحالة الثانية المتوكلية وهي الصفة التي لا يوجب
 تبديلها بغيرها كقولك زيد وهو الحق الصدوق لما يمكن لان التصديق في معنى من التقدير
 صفة لازمة للقرآن فلو لم يذكر مصدقا لغيره من قوله الحق والحال الثالثة المقطرة
 وهي التي لا يكون واقعة في الحال منتظرة لقولك فمررت برجل موصوفا بغيره
 فمررت برجل موصوفا بغيره لانه لم يكن متنا غلبا بالصيد وقت مرور برجل موصوفا بغيره
 الحال في قالها في معطوفها متفرقة ولن جعلت صاحب الحال رجلا جازيا لان
 قد وصفته واي اذ جعلته حال من الهاء كان العامل فيه معنى الاستقراء وان جعلته
 حال من رجل كان العامل فيه ممررت والحال الرابع الموطنة وهي الامة الذي
 يقع بعد الصفة وجاء بعد تمام الكلام كقولك فمررت برجل موصوفا بغيره

الحال

وقال لازمة

حکیم
اسم الفاعل

والرفع والكان في ذلك بمعنى في كاسي وجعل اللام ويند فام غلام وهذه الجملة مجزوءة
الجار بالعلقة فيرفع اي يرفع الفاعل فقط الفاء جزائية قط اسم من اسماء الافعال مجزوءة
لوقوع موقع المبنى وكونه مجزوءا تقديره اذا سقطت الفاعل بنام فقط فالتة
عن بضع المفعول في فعل لازم لا ينصب المفعول به ليقوم والجار والجر مع منطوق المفعول
مرفوع الفاعل ان خبر مبتداه تقديره هو كايين سيقيم اسم المفعول كل اسم شقيق لان
من وقع عليه الفعل وهو يعي على يفعول من فعل غير مكرم الصحابة كما تقول
زيد كرم الصحابة واعرابه طامع وذلك وهو مرفوع الفاعل ان مبتداه خبره الجار
والجر وفي قوله في التثنية تقديره وذلك كايين في التثنية ذلك وهو مرفوع
تعلل بانه مبتداه يوم وهو مرفوع على الجملة مجموع وهو مرفوع بانه صفة
اليوم له وهو متعلق بالمجموع الناس وهو مرفوع بانه قائم مقام الفاعل المجرور
اي يجمع له الناس وهذه الجملة مرفوعة الجار لكونها تقيس المجموعة الصفة الجملة
من ما لا يجري على يفعول من فعلها المذكر كرم وصن وشبهت بهم الفاعل في انها تشبه
بجمع وتؤنث وتذكر والجار والجر وفي قوله ولزم متعلق بقوله نعت على فعلها
وهو منصوب بنزع الخافض تقول زيد كرم اباه وشريف وصن وجهه كما تقول
زيد كرم اباه وشرف حسنه وصن وجهه واعراب هذا الكلام يعلم بانه فكر
المصدر وهو اللهم الذي الشق منه الفعل مصدر عنه ويجعل على فعله وقوله انظر في
وعاملة الفعل المقدم كان منصوبا وهو مع اسمه وخبره مجزوء الجار لضافته الى الفعل
خروجت من خبر زيد عمره والكا تقول عجبت من ان خبر زيد عمره واعلم ان المصدر
يخرج على ثلثة اوجه منصوبا ومضافا وبالالف واللام واخرى احواله في العمل المنون

من المسئول عنها واذا قلت غلام من رايته صار الغلام هو المسئول عنها ومنها
الجزء كقولك من تفرغ فرب فمن منصوبه بيضه فلو قلت غلام من تفرغ فرب صار
الشرط ضرب الغلام وكان قبله كذا الشرط ضرب من ومنها العموم لقولك اكرم كل عالم
فهذا عام في العلماء فاذا قلت اكرم غلام كل عالم العموم في علماء العلماء مع
ان لفظ غلام في نفسه ليست عامة وانما اكتسب العموم من كل ومنها البناء
يعني اذا الضيف اسم معرب الى كلمة مبنية فعلم حكم البناء منها اليه ثم ينبى على التفتيح
الذي هو اضافة الحركات وهذه القاعدة عند البعض كقوله تعالى ومن سرى
مئيد يفتح الميم وكسرة وكقوله تعالى انه طفق مثل قوله بالفتح والضم وقوله يوم
لا نمكر قري بالفتح والضم وكذا اذا الضيف اسم الزمان الى الفعل الماضي والمستقبل
كانت مبنية على الفتح معربة ايضا على الوجهين كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين قوله
بالفتح والفتح قال النبي صلى الله عليه وسلم ولدت امة تغربني الميم وخضعت وكذا اذا الضيف
مثل او كذا في شئ على طريق المثال كما تقول الخاة الكمال ثلثة اسم فزيد وفعل فزيد
ضرب ويضرب ورق طومر قام الاضافة هنا غير مقصورة كذا قبل الاعراب وصوى
للاضافة المحنونة في الغالب والجارو المجرور فيه متعلق بخبر المبتدأ وهو قوله يفتح
من مثال الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد مثال الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة
فان قيل لما اذ يفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبمعنى من قيل بالحق والمفظة اما
الحق فهو ان الاضافة غير الحذف اليه بالكلية اذا كانت الاضافة بمعنى اللام واذا كانت
بمعنى من كان الاول بعض الثاني الا يري ان قولك غلام زيد واذا قلت خاتم فضة
كان الحاتم بعض الخاتم ولما اللفظ فهو انه مع صح ان يجعل الثاني صفة الاول

الاول او خبر عنه او محملا له كانت الاضافة بمعنى من لقولك هذا جزاء يفتح ان يقول
الثوب جزء ولا يفتح مثل منك فيما هو بمعنى اللام فان قولنا زيد بن زيد من اى الاضافتين
هو بمعنى اللام لان ما ذكرناه في اللام بمعنى الاصح فيها فان قلت فالزيد بعض زيد قيل
هو بعض الجثة لا علم معنى انما يقوم بنفسها بخلاف الثوب فان قيل كالسوم من
ابها قبل بمعنى اللام لان كلامه المحيطة بالشيء كاسوداد جامعة لاجزائه والجزء
غير الاجزاء ولهذا لا يصح فيها ما ذكرناه في اللام بمعنى من وكذا اضافة الظروف في
خلو زيد وكذا فادس حوت وحو صديق فان قلت فقد قالوا هو جاري
بيت بيت اى بيتا لبيت وليس مضافا فان قيل لم يقصد هناك الاضافة التي
بمعنى اللام دكبوها هنا ولست نغفرا عن تقدير الكلام ليظهر حاله في معنى المفرد كانه
قلت هو صديق ملاصقا فان قيل ان المضاف اليه هو مجرور بالاضافة اليه وتقديره
الحرف قلنا ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بتقديره حرف الجواب من اى ان حرف الجر
لا يعمل مفعلا او كما انكر لو قلت حرف الجر لصادف حكم المنطوق به وذلك يبطل معنى الاضافة
فان قيل لو كانت اللام مرادة ببناء الاسم لشبهه معنى الحرف قيل انما يبنى الاسم ان انتمى معنى
الحرف تقى لا يبان في اظهاره مع اظهار اللام هنا كمن جازى بخلاف اى وكيف فان
قيل ان المتضمن بمعنى الحرف هو مضاف او مضاف اليه وقيل ان الاصح ان المتضمن
بمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه الذي يعمل بتقوية فلو لا انه يتضمن
معناه لما قوى على العمل في المضاف اليه الاضافة دون المضاف قيل المعنى انما عمل
في المبتدأ شبهه بالفاعل والمضاف هنا هو الذي قام مقام حرف الجر مكان العمل فان
قيل ان الغرض من الاضافة تعريف المضاف والتخصيص وما يحصل بالالف فاجابة

الاضافة قبل الالف واللام تعريف بالوجود وذكر لا يحصر منه تعريف مثل الاضافة و
 هذا هو الغرض من تعدد المعارف لان كل واحد منها له عند الآخر لفظية يجوز فيه
 الرفع والنصب والجر على حسب المعطوف عليه والاضافة اللفظية هي التي اذا نكلت
 المضاف من المضاف اليه عمل الاول في النصب او رفع او جرح المضاف اسم الفاعل الى
 المفعول والصفة المشبهة المفاعلة نحو ضارب زيد واعراب هذا الكلام مستغن
 عن الشرح وحسن الوجه وفيه معناه او هو الصواب فلو كرر برجل
 وجهه حسن فالحمد في موضع برجل وكرر برجل وجهه وهو كالأول الا انكر قد
 اجر والثالث ان يحسن على الصفة رجل وترفع الوجه به والرابع ان تصيغ
 حسنا الى الوجه وتسقط منه الهاء في حسن فمير يجمع الى الرجل ولهذا توثق
 حسنا وتثبته وجمع على حسب صوف والاضافة هنا غير مختصة لتقدير ك فيها
 التنوين والخامس كرر برجل حسن وجهه على ان يجعل الوجه فكرة والسادس
 فذلك لان قد علم انه لا يريد الاوجه والسادس كرر برجل حسن وجهه بالتنوين الصفة
 وتنبه وجهها على القيمة والابع مثل الا ان في الوجه الالف واللام وينصب على
 التشبيه بالمفعول لا على القيمة لان القيمة لا يكون معرفة والثامن كذلك الا انكر
 ترفع الوجه كقولك كرر برجل حسن الوجه في هذا فائدة مذهبه ليعلم ان في حسن
 ضمير يعود على وجه والوجه بدل منه وهو قولنا على ذلك والوجه مرفوع حسن
 والعائد مخدوع الى الوجه منه وهو قوله الزجاج والثالث ان الالف واللام يدل
 من الهاء وهو قوله الكوفيين والوجه التاسع كرر برجل حسن وجهه فافاد
 الشيخ الى نفس قاعدة وان كان الموصوف معرفة كقولك كرر برجل الحسن

ام لا

الوجه جازت فيه والمجاز الجمع بين الالف واللام والاضافة لان الاضافة هنا لا يفيد
 تعينا ما اصبحت الى التعريف اتيت بالالف واللام ويجوز نصب الوجه على التشبيه
 بالمفعول والرفع على ما تقدم في الفكرة ويجوز الحسن وجهها ولا يجوز الحسن وجه
 بالاضافة ولا الحسن وجهه فايدف واعلم ان اضافة اسم المفعول الى المفعول عالم
 به فاعلم فهو منصوب بالرب ومسود القلب يقره الرب ويسر قلبه اضافة
 افعال التخصيص اما يكون من جنس في امنه فزيد افضل القوم ولا يقال افضل
 لغير اضافة لفظية ولم يذكر المصنف هذين القسمين والاضافة هنا قبل التنوين
 فان قبل جيف التنوين من الاسم المضاف فلنا حذف التنوين منه لوجهين احدهما
 ان التنوين يبرز على الهم الفكرة دلالة على خفة واذا اصبحت نقلا احتياجا الى الهم
 المضاف اليه وهو معنى قولهم يوزن بالا تفصال الى تمام الاسم الاول والاضافة
 يوزن بالاتصال الى تمام الاسم الثاني كما تمام الاول في تعريفه او تحصيله ولهذا فاقا سبوتا
 المضاف اليه معاقب للتنوين داخل في المضاف وكذا ان الاضافة حذف التعريف
 او التخصيص فهي كالالف واللام في الجمع للتنوين مع الالف واللام كذكر مع
 الاضافة ونحو التثنية والجمع لانها بمنزلة التنوين والابدية المعنوية من جريد
 المضاف من حرف التعريف وانما منع ذلك مثلا يعرف من وجهين وتقول اللفظية
 الحسن الوجه والفار بها زيد والفار بوزيد والفار بارجح وانما جاز الجمع بين
 الالف واللام والاضافة فبهما لان الاضافة لا تقيد التعريف هنا فلما احتج الى التعريف
 اتيت بالالف واللام ولا يجوز الضام بزيد لعدم الفائدة فان قيل قد يجوز اضافة الشيء
 الى انقسام لافلا ان اضافة الشيء الى نفسه جائزة لان النوف من الاضافة التخصيص

والشيء بتخصيصه فانه قد انما انما في وقت في التفسير فكيف يقال انها
 لا يجوز طوقه في مدار الاخرة والدار هي الاخرة بدليل قوله تعالى والدار الاخرة و
 كذلك قوله تعالى جبر النور بدو جبر الحصيد والجبر هو الحصيد ويقولهم صلوة الاولى
 ومسجد الجامع والتقدير للصلوة الاولى والمسجد الجامع والجواب عن هذا انه علم
 غيره قالوا بل علم تقدير هذا المضاف تقديره والدار السابعة الاخرة وصل الشئ
 النور بدو الوار و جبر النور الحصيد و صلوة الساعة الاولى والمكان الجامع و لا
 يكون لافادة الشئ انما في ان قيل هو جبر وقوع الفاصلة بين المضاف والمضاف اليه
 ام لا قلنا يجوز ان يقع الفاصلة كلمة واحدة بين المضاف والمضاف اليه كما قد راي من عامر
 قوله تعالى قل لا اولادهم شركائهم ينجيهم اولادهم و جبر شركائهم فاولادهم كلمة واحدة
 وقعت فاصلة بين المضاف والمضاف اليه فان قيل هو جبر لافادة الموصوف الى الفاعل
 ام لا والجواب ان اضافة الموصوف الى الصفه يجوز عند الكوفيين ولا يجوز عند
 البصريين الاسم التام هو الذي ينفصل عنه بالتشوين فاستغنى عن الافادة وهو
 بقرينة الابهام وتام ما صدر به البناء واعراب هذا الكلام مستغن عن البيان
 بالتشوين والجار والمجرور فيه متعلق المحذوف مرفوع المحذوف على ان خبر مبتداه محذوف
 تقديره الاول بالتشوين مثله طوما في السماء قدر راحة سحابا فان قيل فما
 النصيب قوله سحابا بقيد ومهان لصدحها ان قولك قدر راحة سحابا بـ عشرين
 لان المضاف اليه بمنزلة التشوين في عشرين اذ كان يعاقبها والسا ان تقدير الكلام
 ما في السماء سحابا قدر راحة فلما اضر وجعل قدر راحة متبدا وما قبله خبره وتم
 الكلام بذلك جري سحابا بحري الفصل وبنو التثنية نحو منول سمناء وقغيرا

ن برا وها قدما بنون التثنية وهما متجانسان من الاجناس الموزونة المتكسرة
 قاشبها ضابان فنصهما ما بعدهما كما ينصب ضاربان وبنون الجمع طوع عشرة
 درجاء هو جبر من الاجناس المحدودة فان ثبته فاربون وبالاضافة نحو ما ملووه
 عسلا ومثله رجلا فانها قدما بالاضافة ونحو التثنية الاول مقدار يدوم
 المساحة والوزن والليكر والعدد والملازم مقياس وقوله والتميز مرفوع بان مبتداه
 خبره رفع الابهام قوله عن المفرد متعلق بالابهام كذا كالمثال المذكور والجار والمجرور
 فيه مرفوع خلا على ان خبر مبتداه محذوف او عن الجملة وهي معطوفة على المفرد وهو ظاهر
 يد رنف وهذه الجملة مجرورة بالافادة فوالله وقد سبق وهو فاعلم
 محذوف تقدير الكلام بقدر سبب بحث الكلام التميز الذي يرفع الابهام عن الجملة في غير
 المنصوب ولا محذوف هذه الجملة من الاعراب لانها متناقضة **الباب الثالث في القول**
للتثنية السامية وهي في العوامل ثلثة اضافة اصدعها مروى وثانيها افعلا
 وثالثها اسما فان قيل لم تقدم المص الحروف على الالهام قيل ان الحروف اصل فيها
 لعدم وجود الاطراد فيها بخلاف الافعال والالهام فان لم تقدم الافعال على الالهام
 والجواب عنه ان الالهام يعبر عنه بابه الافعال كاسم الفاعل وعينه والجر كالاسماء
 المجازية فحرف من جملتها اصدع وتسعون علما ما ذكره الامام المحقق رحمه الله عليه
 في الحائز والخروج انواع منها ما يعبر في الاسماء وما يعبر في الافعال فان قيل لم تقدم
 المص الحروف العاملة في الاسم على الحروف العاملة في الفعل قيل انما تقدم لكثرة
 الاول وقلت الثاني وما يعبر في الاسم نوعان لصدحها عاملة في المفرد وثانيها عاملة
 في الجملة اي في خبر الجملة فان قيل لم تقدم من الحروف العاملة في الاسماء ما هو العامل

واحد على ما هو العامل على قتل الواحد مقدم من الحروف العاملة على الاثنين
وما يغير في المعنى نوعان الاول جارية والكناص فان قيل لم يقدم من الحروف العاملة
على الواحد الجارية على الناصب الجوارب عند الجارية عامل بلا ريب ولا شبهة بخلاف
الناصب لانهم اختلفوا في ان الناصب يصب هذا الحرف ام الفاعل يقولون لا يستوي الماء
والخشب اما الحروف الجارية فبعضها مثل فان فيكون على هذه الحروف والجوارب على
على هذه الحروف لانها اختلفت بالبناء فان قيل لم يعلت هذه الحروف والجوارب على
انما عللت للجوارب بين اصددها انما اختلفت بالبناء عللت العمل المختص بالبناء وهو
الجوارب لان هذه الحروف تقع وسطا بين اللام والفعل والواقع وسطا بين الرفع
والنصب فاعطى الاوسط للملا وسطا من وهي رفعة العمل على انه خبر متبدا مخدوع
فان قيل لم يدرها دون ساير حروف الجوارب لوجوه من اصددها انها اكثر حروف
الجوارب وتفرق بغير معانها والثاني ان من الحروف الجوارب ما يتبعها كمالا فكذا
تقول رت من الكوفة البعد لا ابتداء الغاية والجوارب والجوارب في متعلقه الخرف
مرفوع العمل على انه خبر متبدا مخدوع في المكان خلف ضمت من البصرة والاستعمال
الغاية في الزمان عن المبتدئين والجوارب الكوفيين تحتها بقوله تعالى عسى
استس على التقوى من اول يوم والتبعية في الفرت من المال ويعرف التبعية
بان يصلح ان يقوم في موضعها وضع بعض فان قيل في الوضعية اقامة من مقام
بعض وقد يمكن ان يمكن ان يقال انضرت بعض الجوارب وشبهت بعض النعم في الرفع
فيها كثر الفرق في الكلام والاختصاص الا يرى انك لو قلت شربت بعض الماء كان ذلك
لما جازي والحق ان كل من اللام والبيان في عشرة من الواضع وعلى هذا قوله فاجتنبوا

فاجتنبوا الرجس من الاوثان الذي هو الاوثان والزيادة والجوارب
فيه متعلقة بالخزوة مما هو في العمل لكونه معطوفا على قوله للبيان ولعلم ان من
تزايد في النعم كقولك في ما جاء في اصددها جارية من رجل الا انها في رجل مع زيادة
تفيد معنى ذلك اذا قلت ما جاء في رجل يجوز ان يكون جارية اثنان او اكثر واذا
قلت ما جاء في من رجل علم النعم بخلاف ما جاء في من اصددها من رتبة خاصة زينة
لتوكيد معنى النعم لئلا يفرق بين ما جاء في اصددها لانها معانها الاستفاد فان
قبل صلح جوارب زيادة منها في الواجب لم لا والجوارب على ان الاختصاص باردة ومنهم
غيره وارجح بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وخوانه وسيبويه في مثله ذلك معطوفا
تقديره شيئا من ذنوبكم واما قوله تعالى وينزل من السماء من صبار فيها من
برد فمن الاول لا ابتداء الغاية واما الثانية فعلى قول الاختصاص زائدة
والحكمة صفة الجوارب على قد يسيبويه هي بيان الجوارب في العلم ان من يحرم
بغير البدل كقوله تعالى ولوث جعلناه منكم ملائكة اي بدلا منكم وقوله تعالى
ارضيتكم بالحيوة الدنيا من الآخرة اي بدلا من الآخرة والثانية الى وهي وضعت
لا انتهاء الغاية لاما في المكان فوسر الى الكوفة واما في الزمان فقولك تعالى
من انصار الى امة فايدع واعلم ان يكون اسما ورفا واما كونه مرفا فقد
ذكره واما اللام فلو اصد الآلية وهي النعم وتقال في الولد الى والى الى والى الثالث
حتى وهي معناه الى معنى الى الان يجوزها اي جوارب لانه ينتهي الى المذكور
قبلها اي حتى بذلك الشيء مثاله خذوا كل السمكة حتى رأسها ويجوز فيه الرفع
والنصب والجوارب ينتهي المذكور عنده اي عن ذلك الشيء مثاله طوقت الباردة

وما جاء من اصد

حجة الصباح فالراس ينتهي بالراس السمي والصباح عنده ينتهي الليل ومن
ثم ولوقت غت الليل حجة نصفها او ثلثها لم تحروا فاما لا يجوز وحدها ان يدخل
بعدها فيها قبلها ان ما قبل حجة وكلها اما نحو حجة المظهر طولها زير والمظهر
وحدة لا تدخل الا على المظهر فيكون لا السرف ذكر ان الضم كناية عن السابغ فهو
مخرج حجة اخرى من السابغ اما بلالة اخر حجة منه لا هو كذا قبل في الحارة فليدق
واعلم ان حجة يكون عاطفة كقولك قام القدم حجة زير فان قبله ما فوق بين
الواو والواو عنه لا بد وان يكون ما بعد حجة من حيث قبلها فلو قلت جاذب الغوم
حجة الخيل لم يجر ذلك في الواو ونقول ان فيها معنى الغاية والواو ليست كذلك
ومعنى الغاية حجة انها ذكر لتعظيم او تحقير كقولك مات الناس حجة الانبياء
في التحقير وقدم الحجاج حجة المشاة فان قبل ان قد لهم مرت بالقوم حجة صدر
من العطف ام حرف جر قلنا ان حجة فيه جاز ان يكون حرف جر بمعنى اما وان يكون
حرف عطف بمعنى الواو فان قبل ان حجة في قولهم مرت بهم حجة زير صدر حوز
ان يكون عاطفة ام لا قلنا ان حجة هنا لا يجوز ان يكون عاطفة لم لا قلنا ان حجة
هنا لا يجوز ان يكون للعطف لان عطف الظاهر على الضمير المحرور بغير اعادة الجار
غير المحل جازة فان قبل ان حجة في قولهم مرت بهم حجة يزهد حوز ان يكون
حرف جر بمعنى اما ان لا قبل ان حجة في قولهم لا يجوز ان يكون حرف جر لان حرف الجر
لا يدخل على حرف الجر اعم ان حجة يكون بمعنى كقولك اعطى الله حجة بذلك
الحجة الفعل ينصب بعدها بان حجة فان قبله ما عطف بهي حجة التي بمعنى والى
بمعنى لا ويمكن ان يجاز عنه من وجهين احدهما انها اذا كانت بمعنى كانت ما قبلها

قبلها سببا مؤد بال ما بعدها كاطاعة فانها مؤدية اما دخول الحجة واذا كانت
بمعنى الى فليس كذلك الا يرى ان قولك لا تستظنه حجة تقوم ليس انتظارا كسبابة قدم
والثاني انها اذا كانت بمعنى كى لم يلزم اتصال ما بعدها بما قبلها الا يرى ان دخول
الحجة لا يتصل بالطاعة ويلزم ذكر فيها اذا كانت بمعنى الى كالتصديق القدم الا
نتظار قاعدة وقد يقع الفعل بعد حجة مرفوعة في موضعين احدهما ان يكون
ما قبلها وما بعدها ماضيين لانها ماضيا بمنزلة الغاء والواو كقولك سررت حجة ادخلها
اي قد خلتها ووضعت او دخلتها المضارع موضع الحاضنة يمكنها الحار والكتا
ان يكون السرف مضى والدخول حاضرا لم ينقطع كقولك وانت في قال الدخول سررت
حجة ادخلها الى الان ادخلها للاستتاع ومثاله مرفوعة فريان حجة لا رجونه الى
هم الآن لا يرجون وانما لم ينصب الفعل هنا للتاثير في المعنى ولا بد في كون الفعل بعد
مرفوعا من ان يكون ما بعدها سببا ما قبلها كما ذكرنا في المثال فلو قلت سررت
حجة تطلع الشمس حجة يؤذن مؤذن لم يجوز الرفع لان السرف ليس سبب في الطلوع
والاذان والرابع في وهو موضوع للظن انما يصير ما بعدها وعاذ ما قبلها
من الفعل مثاله فوالما في الكيس وهو ظرف حقيقة وقوله نظرت في الكتاب
ظرف جانبي وقد استعمل بمعنى السببية كقولك صعد الله عليه وسلم السلم في النفس
المؤمن حجة من الابد الى في قتل النفس في سببها من الجوار وهو موضوع
للاصاة مثاله غوب داء اي التصيب داء وفالطه فان قلت ما تقول في مرت
يزيد فان الباء لا يمكن ان يفيد الاساقوة هو ظاهر والجواب بقوله ومررت
بزيد قد سوغ ايراد على الاساقع والحجاز ومنه الجار والمجرور فيه متعلقة

المحذوف مرفوع المحذوف ان خبر مقدم للمبتدأ المؤخر وهو قول اقسمت بانه وبهذا
 اللفظ خبر في الصيغة حقيقة ان لفظ الخبر وهو انشاء ومعنى هذا ان حقيقة قولك
 اقسمت خبر عن امر ماض واقسم صيغة المضارع وليس المراد منها امرين الا الثاني والمستقبل
 وانما هو صيغة منشاء في الحار كما ان قول القائل بعينك هذا السلف لفظ خبر وحقيقة
 انشاء وكذلك كانت طالوت وانت حر وخودك والسادس الواو اي واو القسم وهو بدل
 منها اي من البناء في انة لا فعلن فان قيل لم يبدل الواو من البناء قبل التقدير بها في
 الخروج لانها شغوتيان وفي المعنى لان معنى الجميع والاصح ان يقال ان الواو السابعة التاء
 في تالة اي تاء القسم وهو بدل من الواو وهو تالة لا كيدن فان قيل لم يبدل التاء
 من الواو قلنا ثبتت التاء في موضعها في الخروج والبناء لاصالتها بخبرها على المظهر
 والمخبر والواو لانه ضد الا المظهر ليخطو درجة الفرع على درجة الاصل والبناء
 لانه ضد الاعلى مظهر واحد لكونها بدلا عن بدل وهو اسم الله تعالى فان قيل لم يختص
 باسم الله تعالى دون غيره والحوار عند ان اكثر ما يقسم اسم الله تعالى وهذه الجملة
 الفعلية مجرورة المحذوف لكونها صيغة اسم الله فائدة فان قيل ما الغرض من القسم قلنا
 وصيغة القسم ان يدرك لثلاثة اعراب اصحها ان يقصد به الانسان مجمل نفسه على الفعل
 المحذوف عليه كقولك ان يقصد به اثبات صفة عن السامع كقولك والله قد كان كذا
 ويكون كذا واذا كان الغرض ما ذكرنا وجب ان يكون عظيما عند الخائف والاح
 حتى يحصل به هذه الاغراض فائدة قد حذف العرب حرفي الخبر القسم ويقفوا
 منه تارة وعوضوا اخرى فمن لم يعوضوا راد الاختصار فيما كثر استعماله واذا لم
 يعوضوه ايضا اللهم بفعل محذوف فقالوا لانه لا فعلن والتقدير التزم بيمين الله ثم

ثم حذف المضارع واقيم المضارع اليه مقامه وان شئت قلت التقدير اقسمت بانه اي انة
 فلما حذف المحذوف من الفعل بنفسه ومن العرب من يحذف الاسم الله تعالى خاصة بكثرة
 استعماله ولا يجوز ذلك في غيره واما من عوض قائما عوضا من حرف الجر ثلثة
 اشياء اصددها جهة الاستغناء عن خواتم الافعال والسا حافة قولهم هالة ذاوها
 في التشبيه فعوضوها من حرف الجر تاكيد للمفعول وقال قوم اصل هذا الكلام
 هذا هو وانه ثم ادخل اليمين بين ها وذا وصار ذلك عوضا من حرف الجر
 والثالث من العوض قطع همزة الله في مكان مخصوص وهو قولهم لانا الله
 جعلوا قطع الهمزة مع ما قبلها عوضا من حرف فائدة وفي قولهم من رب
 من رب قولان اصددها من الجار وقعت موقع البناء اي برب لا فعلن ومن
 ضمها فقد عجزها ليدل بذلك على انما موضع غيرها والقول ان اصلها ايمان ثم
 ضمت همزة حقيقيا اذا كانت سقط في الوصل والابتداء

مقتضى حذف ايضا فقيت الله والن
 فان قيل لم يكن
 من كذا

نضد
 قا
 ا
 فا

وجوابه كما في جملة الجوانب وقد يحذف من هذه الحروف حقيقة فيقال والله قد جازى زيد
 أي لقد جازى زيد قال الله تعالى والشمس وضحاها الإقوال قد أفلح من ذكرها أي لقد أفلح
 قد يحذف الجواب أيضا بالكلية كقولهم قد قال القرآن الحمد لله على ما جازى
 قد قال القرآن الحمد لله تعالى وكذلك قال القرآن ذكره وذكره وانما دعوات
عزفا وللتنبيه في ذهبت به ولا تنفاعة في كسبت بالقوم والمصاحبة دخلت
بشباب السفر والثامنة اللام وهي موضوعة للمفليكم والاختصاص هو ما لا يريد
 فان قيل ما الفرق بين الاختصاص في التملك قبل ان الاختصاص اعلم من التملك
 اذ في كل مكر أصص ولا ينكس والخبر للفس وهو ابن له وان لم يكن فيه اختصاص
 دون المكر فان قيل لم كسر التام الجارة في الحال لزيد وفتح زور والجواب عنه اما
 كونها مكرورة في الحال لزيد فلو جازى من احد مما لانها بعد الكسر فكت بخسها وانما
 انها كسرت اللام لا ابتداءية ولولا ذلك لانس المنع الا بمرحله
 هما العبد هو زيد وانت تريد ان تجعل
 الاعراب في الوقف فلا

ظهورها على

ان قيل

ان

ل

من

ومن ثم فسرت الكثرة فان قيل لم اوجب دخولها على الكثرة والجواب عنه ان ربنا
 كانت للتفصيل فيها والكثرة دالة على الشياء والكثرة وجب اختصاصها بالجمع مع
 التفصيل فيها والتأثير على وجه وصف الاستعلاء مثال يجوز زيد على السطح وعليه
 دين والحادي عشرة عن وجه للبعد والجازية فذكره مثل ربيت السهم
 عن العوس فان قيل ما الفرق بين عن وعن في مثل خرجت عن البلد اذ لم يرجع
 اليه وعن البلد اذ رجعت اليه والثانية عشر الكاف وهي للتنبيه نحو الذي
 كزير في الدار والثالثة عشر مذ والرابعة عشر منذ وهي وضعنا لابتداء
 الغاية في الزمان مثال نحو ما ريت منذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة تدريران
 مبتداء انتفاء الرؤية يوم الجمعة وترفع ما بعدها اذا كانت السحرة سواء
 اريد بهما اول المرة او مجموعا مثال ارادة اول المرة نحو ما لا يفتنه منذ يوم
 الجمعة ومنذ يوم الجمعة بالدخول فانك قلت اول انتفاء الرؤية يوم الجمعة
 ومثال ارادة جميع المرة ومنذ يومان كانك قلت غاية انتفاء الرؤية اول
 وقتها واخره يومان وانما قال الحصر ويجوز منذ يومين لانه قد تقللان الجور
 بان يقتضي اول المرة واذ اكا كما ذكر فللمتوهم ان يتوهم امتناع الجور وقولهم
 ما رايته منذ يومان فاذا قال الحصر هذا التوهم ذكر ان هذا غير معتمد و
 الخامس عشر خاش للتنبيه نحو ساء القوم ما ش زيدا والسادس عشر
 خلا واسابع عشر عدلا فاعلم معنى الا وتنصب ما بعدها اذا كانت فعلين
 واذ اقلت ما خلا وما عدت تنصب بهما البتة لتعوي فعليه لم يدخل ما
 واما ما ينصب المفرد فسبقه على ما ذكر في المائة احدىها الواو ويضع مع نحو

فانما

ورسوله قوله بالوجهين وان قيل ان الصائون الجمل بحسن الا نصب
لعله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي فان قيل ان الصائون
يكونون في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصائون والنص
معطوف على محل اسم ان ولم يفسح خبرها والجواب عنه ان النسبة بالصائين
الناحية الخبرية عند سبويه وهو قول الاصح وقيل الصائون مبتدأ وخبره
مجدوف مقدم قيل خبر ان وقيل الصائون هو معطوف على الصائين فليكن
تقديره وامن الصائون فاعلمه قال ابن حنبل رحمه الله عليه يجوز ان يفسر
نعم لقوله تعالى ان هذا نبي الله صلى الله عليه وسلم قال النبي لشاعر قال لعن
الله ناقه حملته اليك فقال ان ذلكم باهوان اللذان وهو مرفوع المحل
على انه هو صفة اثنان كان مرفوعا وهو مبتدأ وخبره قوله جعل النصب
وهذه الجملة مرفوعة المحل على النصف اثنان وهما ما ولا وهما مرفوعان كلا
على انه خبر اثنان المشبه اثنان بليس وهو صفة لما ولا اثنان مرفوعان
ولا رجل افضل منك وما تدحل على المعروفة والفكره معا ولا لا تدحل الا على
التكره لانها في الغلب النفي للجنس فاذا انقضت النفي بالا او قدمت
الخبر على الاسم بطل علمها مثال افتراض النفي بالا نحو ما زيد لا منطلق مثال تقدم
الخبر على الاسم كوما منطلق زيد اما وجب لئلا علمه با عند تقدم خبره فليكن يلزم
المساوات بينهما وبين ليس فالعمل ولا لا الجار والمجرور فيه مرفوع على
الذات مقدم المبتدأ المؤخر وهو وجه اخر وهو تنصيب الاول ورفع
الثاني وذلك اذا كان الاسم مضافا الى كره لو مضى اليه مثال الاول نحو لا غلام

عطف

لا غلام رجل في الدار فيقال له نفي للجنس قوله فان كبرت
لامع التكره المفردة كما في شرط وجوابه جازا ورفع والنصب
مثاله نحو لا حول ولا قوة الا بالله تعالى جازا ورفع مع التكره يرفي قوله
لا رجل فيها ولا امة في قوله لا منسب على السؤال نحو ان يناد
ارجل في الدار امة فتقول لا رجل في الدار ولا امة ولا يبيد
مثاله في لا حول ولا قوة في قوله لا وجه الا حول لا حول ولا قوة بالفتح
واعلم ان لا نفي للجنس وقوله لا منسب معهما لا حول ولا حول
من الاعراب رفع بان مبتدأ في قوله لا منسب معهما لا حول ولا حول
عند سبويه ويكون الكلام في جملة واحدة في تقدير
لا حول ولا قوة الا بالله لا الله المفتوح في قوله لا منسب معهما لا حول ولا حول
في الخبر عنده ويجوز ان يقدر بكسر واو في قوله لا منسب معهما لا حول ولا حول
ايضا ويكون تقدير الكلام لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
ويكون الجملة الثانية معطوفة بالواو على الجملة الاولى
تقول ان زيدا قائم ران منطلق والتالي في لا حول
بالفتح محال من الاعراب رفع بان مبتدأ وخبره لا منسب معهما لا حول ولا حول
وهو الا بالله ولا قوة الا بالله تنصب لافيه زيدا لتأكيد كونه النفي
وقوة عطف على لفظ لا حول فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله
جملة واحدة والتالي لا حول بالفتح ومحال من الاعراب في رفع
على انه مبتدأ وخبره مقدم وهو الا بالله ولا قوة بالرفع في

لان غير زائدة لتأكيد الفعل وقوة معطوف على محل حوله وجب حذف
ولا يكون الا بعد هذا ليكون مطابقا وعلى هذا يكون جملة واحدة والجواب
لا حول بالرفع بانه اسم لا وجب حذف وهو لا باله ولا تقع في هذا الوجه
بمعنى لسر ولا تقع بالفصح ومحل من الاعراب رفع بانه مبتدأ مقدم وهو
الا باله وهي احدى اركان على الوجهين قولنا اما المعروفة المفردة مبتدأ وخبر
جملة فلا تقع بعدها الامروعة وقوله وهي مسدود وخبرها قوله مكررة
وهذه الجملة الاسمية منصوبة للمحل على انه حال من الامثال بال نحو
لا زينة الدار ولا عمرو واما سبب الرفع فلزوال المشابهة والحر والعلامة
في الفعل المضارع تسعة اربعة ما تنصبه في الفعل المضارع وخبرها خبر
في الفعل المضارع اما الناصبة فهي ان المصدرية فان قيل لم يسميت جملة وفي
مصدرية قيل لان الفعل بعدها يكون في تقدير المصدر فان قيل لم عملت
النصب قيل لانها يشبه ان الناصبة للاسماء ومشايرتها بالها من
وجر بين احداهما ان لفظها متقارب وقد خففت ان التثنية وصارت كلفظ
ان الناصبة للفعل الثاني ان ان وما عملت فيه ينفرد بالمصدر كما ان الناصبة
للفعل للاسم كذلك واما ان الاصل في نواصب الفعل ان الدليل عليه من
اربعة اوجه احدها تقدير مع الفعل بتقدير الاسم واللام اصل لفيه والثاني انها
تثبت الفعل ولن ينفية والاثبات قبل النفي والثالث ان ان يستعمل
مع الماضي والمضارع والرابع ان تعمل مظهر او مضمر وهذا حكم الاصول قاعدة
وقعت ان بعد اخبار اليقين لقولنا علمت ان يقوم في الخفية من التثنية والفعل بعد

بعد ما رفع لان فعل اليقين يقتضي التأكيد فيجب ان يكون الفعل الذي يليه ان الناصبة
للكم لان الجيد ان يكون بينهما وبين الفعل اثبات ليسين او سوف او قد قوله كما علم ان
سيكون منكم ضمني في النفي لا وجه لقوله او لا يرون ان البرج ابرهم قوله وما قوله وان
ليس لان الالهام في كل جملة لان الفاعل ان ليس فيها معنى النفي لان ليس لفظ الماضي
فقد خافت بنية الافعال قاعدة اخرى فان كان الفعل الذي قبل ان من افعال الترحي و
الطبع كانت ان بعد الناصب للفعل بحيث ان تقوم وان كانت يستعمل معنى اليقين
نارة وبمعنى الشك اجزائي جازيما بعد الرفع والنصب لقوله كما وجب ان لا يكون منه
فر بالرفع والنصب لكن وجه موضوعه لتأكيد النفي في المستقبل واختلافها في كل جملة
فقد التحليل في كنه من لا وان لان الهمزة حذف ثم التثنية والنون والالف وطرا كذا
فقد في الالف لانها الساكنين ومنه سبويه ليست بمركية واجتبه سبويه على التحليل مسألة
الزهايا به وموقوفك زيد لان ضرب فله كانت اصلها ان لم يتقدم المفعول عليها وجب
عن هذا بان الروف بجيد لها بعد التركيب حكم لم يكن قبله مثل لا وهل والعديد في قوله سبويه
لوجين احدها ان الاصل هو الا فردوا لك ان مع الفعل في تقدير المصدر ولا مع المصدر
مثلا ان تقدير فعلنا محذوف فقولك ان اقوم لا افعل ان اقوم ومنه هذا لا يوجد في
الكتاب فلا يثبت الجواب واليوم كذا قال ابو البقاء كتابه وكذا في وضع التحليل في
يستعمل على وجهين احدهما ان يكون حرف فتنبض الفعل بعد باخرا ان وان كان يكون
بمعنى ان فتنبض الفعل بنف باخرا وورد المسائل لقوله احب ان تقوم اي فباكر وورد
مثال لن يقولن تفعل وورد مثال كقولك جئتكم تعطيني حق والرابع من الحروف
الناصبه للفعل المضارع اذن ونون اصل فاطان يكتب في كل موضع نونان الا انهم
اصطلحوا على كتابتها بالالف في جواب باعنا بالقول وخرابا عننا بالقول فكذلك ان اكرمك
لمن قال كذا انك والجار والمجرور في لمن متعلق بقولك وانما تنصب هذه اذا كان الفعل

بعده مفعولها غير محتمل على شيء قبلها فان اعتمد على شيء قبلها بطل العمل كقولنا اذن
 اكرمك وان تاتى اذن اكرمك بالرفع ولا يجوز بالنصب لانه لم يرد وجود المبتدأ بل خبر
 وكذا يبطل على اذن اذا اردت به الحال مثاله اذن اطلبك كذا ياتي على ان كذا كذا ان من
 بينه من دخل على الماضي نحو عجب من ان ضرب زيد والضلع ومثاله من وتضمن بعد استف
 ومن حتى لام كى لام المحذو او بجته الى والواو والفرق مثال حتى نحو سرت حتى دخلها
 تقدير حتى ان دخلها ومثاله حتى جئتكم بكونه ان كرسى ومثاله لم يجد نحو ما كان
 الله ليعد بهم كى لان بعدهم ومثاله والى معنى الى والاول لا لزمك وتعطى حتى الى ان
 تعطى حتى الى ان يعطى حتى والاول ان يعطى حتى ومثاله واو العرف نحو لا تأكل السمك
 وتشر بالبين الى وان تشر بالبين والسادس من الحروف التي تنصب بعد ما بها ان
 تنصب بعدها الفاء نحو جواب الاستفادته وهي لام والنهي والنفى والاستفهام والتمني والعرض
 مثال لام نحو زرت فلان كرمك ليكن زيارة فلان فاحاطت بغيره ومثاله انى نحو ما تاتى
 حتى رثاى فان تحدثنا تقديره لم يوجد منك انبان يتسبب الى الحديث ومثاله الاستفهام
 نحو ان بيكر فزورك فان اذورك والمعنى ليكن منك تعريف بيكر فزورك فانه في ومثاله
 التمني نحو ليت لى مال فانفق فان انفق فامعنى ليت لى مال لانفاق ومثاله العرض
 نحو لا تنزل فتصيب خبرك فان نصيب تقديره الا يكن منك نزول فاصابة خير من قوله
 وعلامة صحة الجواب بانها مبتدأ وخبر قوله ان يكون المعنى ان فعلت فعلت لما فرغ من
 نواصب الفعل المضارع شرع في جوابه فقال الجائز لم ولم ينفى الماضي وقوله فلما خسرتم
 لمبتدأ مؤخر وهو قوله توقع وهو اشارة الى الفرق بين لم ولم ينفى الماضي وقد يقال
 فعل ولم ينفى فعل واعلم ان اصل المالم زيدت عليها ما وصارت بزيادة ما الى المعنى في النفي
 وان لما يكون استمارة وحرف اخرى جاز الووقوف على لما اذ تقدم ما بدل عليه كقولك
 قد قام فبقول الجيب الى موضع منتهى كذا كذا لام المالم الغائب ولا ياتي النفي وان في الشرط

كلام حتى كذا ومثاله انى نحو ما تاتى
 في جملتك غشيت فان تاتى بغيره ليكن منك

والجاء

والجاء في قوله الفعل الذي دخل لم نحو لم يقرب في مثال المايه كى وفي مثال المالم
 لم يقرب ايده في مثال لا تفعل ومثاله ان اخرج اخرج واما في الشرط والجاء نحو ما
 اذ كانا مضارعين نحو ان ضربا ضرب فان كانا مضارعين لم يطرهما الجاء الا انهما يكونان
 في حال المالم نحو ان خرجت خرجت فان كان الشرط مضارعا والجزء مضارعا جاز في
 الجاء والرفع والجاء اما الجزم فظاهر واما الرفع فان المالم يعمل في الاول الذي هو الشرط
 اختار وان لا يعمل في الثاني الذي هو الجزم لانه لا يكون تابع للشرط مثال ان اكرمتني اكرمتك بالجزم
 واكرمتك بالرفع وعليه مظهر الرفع للجزم الذي رفع مضارعا والجزم والجزم وفيه محل الرفع بانه خبر
 مقدم للمبتدأ المؤخر وهو قوله وان اتاه اخذليل يوم سبعة شرطا وجزما قوله ليتوا غائب
 صالح ولا حرم فان اتاه الضمير رفع الجزم ولو لم يكن رفع الجزم مختارا لما اختار الضمير
 لا يختار الا الضمير ويحذف الجزم بافاد اذ كان جملة بسمية او امر او نهيا او دعاء او ما
 صرحا مثال الجزم الاسمية نحو ان تاتى فانت مكرم ومثاله المالم نحو ان لقبته فاكرمه و
 مثال النهي وان اتاك فلانته ومثاله الدعاء نحو ان فعلت كذا اجر الله خير او مثال الماضي
 الصريح نحو ان احسنت الى اليوم فقد احسنت اليك امس واعلم ان امس من ماضى محل الضمير
 فانه مفعول فيه لا حسن فان قيل اعله بنا امس والجزم ان علة بناؤه تضمنه معنى
 لام التعريف وذلك انك تصفه بما فيه الالف واللام كقولك لقيت امس الاحدث ولو لا انه
 معرفة باللام لما وصفت بما فيه الالف لانه قد ثبت انه ليس يعلم ولا بهم ولا مضاف فلم يبق
 من المعارف والمضاف الى الالف واللام واذا لم يكن في لفظه كانت مقدرة فيه ولهذا لا يحسن قوله
 الالف واللام عليه لقول الاس فان لم يسل لم يبن على الحركة قبل الالف بل يبق ساكن فان قيل
 لم يبن على كسر فيل ان الكسر في البناء ساكن واعلم ان امس لا يبنى في كل موضع بل في الالف
 به امس الذي قبله يوك لما حصل واذا اريد غير ما ذكرنا اعبره وادخلت عليه الالف
 واللام كقوله تعالى كان لم نغن بالاسم قوله تعالى فاذا الذي استنصره بالاسم وهو لا يضاف

والا يصغر وهو بمنزلة اذ واذا في نصيبها معنى في اذ لم يدخل عليها في اللفظ وكل الظرف
تقدر بعين بغير بان مضمرة في جواب الاشياء التي تجاب بالفاء الا ان التقى مطلقا اي في مجموع
صورة التقى والتميم في بعض المواضع مثال الامر يجوز اني اكرمك لئلا تجزم لانه جزاء شرط
محذوف لدلالة الامر عليه لان المعنى ان تتر في اكرمك ففت ان تتر في القيام الامر قائم
ومثال الاستفهام نحو بان يتكلم ان اعراف يتكلم ان عرفني يتكلم ان عرفني يتكلم ان عرفني يتكلم
نحو لا تفعل كمن خير لك مثال التثنية نحو ليت لي مالا الفقه والمعنى ان يكون لي مالا انفق
ومثال العوض لا تتر ان تسب خبرك المعنى ان تتر ان تسب خبرك ولا يجوز ان يقال مائاتا
تحدثنا ولا تتر من الاسد كما تكلم الخ لم الا ان التقى لا بد من على الاثبات والجار والمجرور
في قوله من السامعية في محل الرفع على الخبرية لقوله اسماء قوله تحرم المضارع على معنى ان محل
الرفع على محله ان صفة اسماء وهي سبعة من وهما ثمان وهي كلها مبنية احداهما ان يكون بمعنى
الذي فان قيل ما علمه بناء من اذ كان بمعنى الذي والجار عنه ان علمه بناؤه احتياجا لاصلته
والا يكون مستغنى عما واثبات يكون شرط فان قيل ما علمه بناء من اذ كان الاستفهام وشرط
والجواب عنه ان علمه بناؤه ح تصدق معنى الحرف الرابع يكون كونه موصوفه وبنيته معنا
لاحتياج الى الصفة كما يحتاج الموصول الى الصلة وما واي واين ومتى واني ومهما وحيثما
واذا ما تقول في مثال من من كرم في كرم وفي ما تصنع اصنع وفي اي ايهم كرم في كرم ويكون
اي اي اياي انا واحدا من اثنين او واحدا من جماعة ويولد كونه اسماء انك سئلت كرم
الضمير في وادخل حرف الجر عليها وتكون بعضها وتضيفه بضم التاء في الجمع مثال ما دخل حرف
الجر عليه نحو بمن مررا مر ومثال الاضافة نحو ايهما ومثال ما دخل التنوين عليه نحو اياها تدعو
ومثال الاضافة نحو ايهما ومثال ما دخل عليه مني نحو مني خرج اخبر ولم يذكر مثال الاستناد اليه
لان ذكره قبل فاستغنى عن ذكره قوله حيثما مبتداء وخبر قوله مثل ابن قوله واذا ما مثل من
جمله اسمية معطوفة على الجملة الاولى وانما يخرج فان اذ كان معها ما ومن السامعية اسماء

اربعة

نحو

تنصب سمانكة على ان تميز وهي اربعة اولها عشرة اذ اركبت مع احد الى السعد نحو
احد عشر ورما ونسبة عشرة رجلا وانك كم في الاستفهام عن العدد والجار والمجرور
فيه متعلق بقوله في الاستفهام نحو كم رجلا او هو مبتداء مرفوع محلا ورجلا منصوب بانه مميز
لكم عندكم موقع متعلق في محل الرفع بانه خبر مبتداء وكم وموقع في محل التنصب بانه مفعول الفعل
مؤخر بوما منصوب على التمييز سرت وهو فاعل فاعل كالتكلمت عشرة رجلا عندكم لم تقول
وا عشرة من يوم سرت ام ثلثين وعشرون في الاول مبتداء وفي الثاني مفعول واعلم ان كم
لا يكون فاعلا الا الله لا يتقدم عامله لفظي عليه الا في الجزم مثله فيقال لكم فيكم مصبوع
فتوكل مبتداء ومصبوع خبره وابا متعلق بمصبوع والسؤال من ان في قيمة الثوب والتقدير
بكم صبح توكل فان قلت كم توكل مصبوعا حال فتوكل مبتداء وكم خبر مقدم وابا متعلق
بمعنى الاستفهام تقدير كابين كم مصبوعا والسؤال من ان في قيمة الثوب حال الصبح مثله
اذا كانت كم استفهاما ووقت المرفوع بعد ما في الكلام مبتداء وخبر كقولك كم ماله في تقديره
كم درهما ماله وحيثما الفان او ما اشبهه وهو خبر مبتداء محذوف اي هو الفان وكم الخبرية
تضاف الى المميز مفردة كان او جمعا وعلى تقيضة رب لان رب للتفصيل وكم الخبرية لاكثر
تقول كم رجلا القبة وكم رجلا القبة وكم رجلا القبة ومميز الاول مفرد والساكن جمع فان قيل لم يثبت كم في
الاستفهام قيل نعمتها بمعنى ممة الاستفهام فان قيل لم يثبت كم الخبرية واجاب عنه جوهري
احدها انها مبنية اذ لا بد من عدد معين وانما انها ثبتت رب في اختصاصها بالكرات
وجوب القدر لها وانما غاية في التكرار كما ان رب غاية في التقليل مثله وهو قوله الظاهر
كم نال في فهم فضلا فيروى بالنصب فيفضل بين المضاف والمضاف اليه بالرفع على انه فاعل
ناتق ويجعل كم الزمان او المرد بالجر على انه لم يغير بافضل فاعدا اذا فصلت بين كم وبين
الكرة في الخبر فالوجه نصيبها لا تكلف فصلت بين الجار والمجرور فلم يبق له نصيبها على المميز
ينصب الاستفهام ومن العرب من يحرك مع الفصل لان الفصل بالظرف او بالجار والمجرور

على وجوده في زمن ثمان مائة سنة على ما سألوا به في ذلك
المعنى وقوله وكان مرفوعا محلا بانه مبتداء وخبر قوله يدل على زمان الماضي من غير شرط
انتقال من حال الى حال لا ترى انك تقول كان انه علم احكاما ولم يصح ان يقال صار له
اي صار يدل على الانتقال من حال الى حال لا ينفصل من حال الى حال وكان يحكي تامة بمعنى
حدث او وقع نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة فان كان يرفع ذو عسرة بانه فاعل وكذا
يخرج ما بعده اصبح واخواته اذا اريد بها الى اصبح واخواته الاوقات الخاصة
قوله وما مبتداء والجاء والخبر وفي ما زال واخواته في محل الرفع على انه مفعول لما فيه وهي
بانه خبر لما ومفعولها اي مفعول ما زال واخواته استعراق الزمان وما دام صدره ومفعولها
التوقيت تقول قال زيد غيبا الى ما يارب عليه زمان من الازمنة الا ومفعولها فيقول الجلس
ما دام زيد جالسا الى مدة جلوسه وليس لنفي الحال الى نفي مفعول الجملة في الحال يقول ليس زيد
قائما الآن ولا تقول غدا ذلك الاستعمال العرب كذلك ذهب بعضهم الى انها لنفي مطلقا الى حالا
كان او غير حال النوع الثاني من الانواع الاربعة افعال المقارنة وعلى اربعة عصب وكاد وكرب
واو شك وقوله فاعلى مبتداء وقوله يرفع الاسم خبره وخبره وهو مبتداء وخبر قوله ان مع الفعل
المضارع قوله تقدير مفعول منصوب في محل الرفع بانه خبر المبتداء مخدوف تقول عسى زيد ان يخرج
كذلك قلت قارب زيد الخروج وله وجه اخر وهو ان يرفع المصنوع ووزن الفعل ومفعول في ذلك
الوجه الاخر ان يقال عسى ان يخرج زيد كما قلت قارب خروج زيد وكاد يرفع الاسم وخبره الفعل
المضارع في تقديره فاعل منصوب فاذا قلت كاد زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويخرج
خبره الا انه في تقديره اسم فاعل منصوب لا كاد قلت ذلك ان التقدير كاد زيد خارجا الا انه
لم يستعمل ويجوز كاد في معنى قارب كاد الخروج كاد العروس كاد امير المؤمنين عسى هذا العرب
وانما الجمع ورجاء وكرب يستعمل استعمال كاد وهو منصوب مفعول مخدوف الى يستعمل استعماله
مثل استعماله كاد في دخول علي المضارع معللا لان الاول اكثر استعمالا من الثاني واو شك مثل

عسى في وجهها نحو او شك زيد ان يجي واو شك ان يجي زيد وهو يستعمل استعمالا ايضا
نحو او شك ان يجي النوع الثالث من انواع الاربعة فعلا اصلا فعلا ان سقطت النون للمضارع
الى المندرج والندم وما الى فعل المندرج والندم نعم وبلى ان من فعل المندرج نعم وفيه اربعة لغات
ونعم اعلم بكما كان العين والنون وذلك انهم نقلوا الهمزة العين الى النون ونعم بكسر
على الاتباع ونعم بفتح النون وكان العين على التحقيق وهذا كل اسم وفعل عنده حرف
خلق خوفه وشبهه ويجوز فيها ما يجوز في نعم يقتضيان اسماء معرفة بالجملة او مضافا
اليه وبعد ان بعد الكسرة المرفوعة بالجملة المضاف اليه بدلا من اسم اخر مرفوعة تقول نعم
الرجل زيد وعلامة الرجل زيد وبس الرجل عمرو وعلامة الرجل عمرو وبس المرفوعة الاول
فاعلا والآخر المخصوص بالمدح والندم في ارتفاع المخصوص بالمدح او الهمزة وجان احكاما
ان مبتداء مؤخر والجملة قبله خبره تقديره زيد نعم الرجل فان قيل حكم الجملة اذا وقعت
خبر لان يكون فيها خبر يعود على المبتداء واما ما قيل لما كان الرجل جنبا وزيد وادام
الجنس صار لفظ الجنس مستملا عليه صار مفعولا على مجرى قولك زيد ذاهب اخوه
في ان لها عاقبة الجملة بزيد والوجه الثاني ان يكون خبر مبتداء مخدوف فكان قالنا فانما
المخدوح نقلت زيد الى زيد فاعلم الوجه الاول جملة واحدة وعلى ذلك جملتين ونظم القائل
ويفسر بكن منصوبة فيقال نعم رجلا زيد في نعم ضمير بهم بغير رجلا وهو مفعول منصوبه
على التثنية فان قيل كيف جاز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة والحوار عنه ان الاضمار على شرطية
التقدير وكذا ليس مثل نعم فيما ذكر مسئلة يقال نعم الرجلان زيدان ونعم الرجلان زيدون
فتشني ونجح فان قيل قد نعتم ان الرجل مناجس الجنس لا يشني ولا يجمع قبل ما جاز ذلك
على المعنى والتقدير نعم اذ بين رجلين او رجلا مسئلة في قولك انما نردود مثل ارب
ايك فنادى من الناس من نصب زادا فنعلم ان زادا ايك التثنية وجمع بينه و
المميز كما تقول نعم الرجل زيد زيد وقال آخرون لا يجوز ذلك الا فينا لا كذا فقلت بين

المميز والمميز بقوله زاد ابيك هو المخصوص بالمدح وانما منصوب على الحال سلة يجوز حذف
فاعل نعم بـ مثل الظاهر ويقع الضمير كقوله تعالى يسئلكم الله في انفسكم انفسكم انفسكم
فان قيل لم لا يجوز ان يكون مثل القوم فاعلا ليس قبله محصور وفاعلها يجب ان يكون جسا
فان قلت وقد حذف المخصوص بالمدح ويبقى الفاعل كقوله نعم العبد ابوب نعيم العبد عبد ابوب
وقد حذف فاجمع ان قوله ليس الظالمين بدل لا لا ليس بل لا فاعل المبتدأ وقوله للظالمين وفيه
وجها ان احدهما حال من بدل تقديره ليس بل لا للظالمين فلما قدم صار حال اولئك مفعول
بـ ليس كما يتعلق بالظهور وكقوله نعم الرجل ابوب نعيم جذا بـ نعم لانه انما اشتهر بـ
بـ ليس لانه انما اشتهر بـ فقال جذا الرجل زيد واصلها ان جذا كل شيء الا الذي منها فعل
واصلها جـ كل شيء فاستكت الاول في الثانية وذاو في سلم شارة او حلقها
فربما على ثلثة اقوال احدها ان ذافا فعل جـ زيد برفع كما يرفع في نعم من الوجهين لان زيد بـ
تقديره نعم ولا يرفع تقديره على جـ الا اذا جعل منها كما لم يرفع الاول بـ نعم تقديره نعم
ولم يرفع الفصل بين الفعل والفاعل لانهما جـ باجرى المركب ان جـ وذاو كبا فاعلا
كاسم واحد في موضع رفع بلا ابتداء وزيد خبره والثالث ان جـ فعلت حكم الفعل ويرفع
زيد بانه فاعله وهذا ضعيف لانه لا يلزم ان يكون ذاك كاسما في اصله موضع من الازواب
وحده لا مع غيره وسادس هذا والتقدير مثل هذا والنوع الرابع افعال الشك واليقين
ومى سجع حبس وخلص وظننت وعلقت ووجدت ورأيت وزعت اذا كانت هذه
الاربعة الاخيرة بمعنى معرفة الشيء بصفة يقتضيه المفعولين فاذا كان عملت بمعنى عرفت و
رأيت بمعنى ابرأت ووجدت الضالة الى صاوتها وزعت بمعنى قلت لم يقتض ان هذا اجزاء
لقوله فاذا كان نقول اذا كانت حبس بمعنى معرفة الشيء بصفة حبس زيدا فاعلا وعلقت
زيدا فاعلا من خصا بـ ان من خصا بـ فاعلا نقول انما لاقتضاه المفعولين من
الامتناع على الابداء وخبر من خصا بـ وسبب امتناع الاقتصار على المفعولين على الابداء

والخبر

والخبر اما المفعولان معا فيجوز حذفها وانما انما افعال القلوب اذا كانت
متوسطة ومنتهية فمطلوب او زيد مطلقا علمت والبصائر خصا بـها التطبيق
بالاستفهام والجار والمجرور في محل نصب على انما لا تقتضى الكلام بغير افعال القلوب كما لو كان
معارضة بالاستفهام واللام مثال الاول نحو علمت زيد عندك ام عمرو مثال الثاني نحو علمت زيد مطلقا
فان قيل الفرق بين التعليق وانما قبل انما لا بطلان العمل في النقط والمعنى والتعليق البطلان
العمل في النقط دون **الباب الرابع في العوالم** المعنوية قد مضى ان وهو
في محل نصب على انه مفعول في معنى وهو زمان يقع فيه كلام المتكلم وفي علمه بنا اقلنا قال
ابو علي بنى لان لفظه معنى لام التعريف واما لامة الظاهرة فليست التعريف اذ شرط اللام ان
يدخل على التكرار فتعريفها والان لم يقع مجردا عنها وفيه نظير ان يكون تعريفه يكون على الجنس
زمانا لا على لامة متضمن بلام التعريف مع ان تضمن اسم مع الحرف للاختصاص بزيادة ذلك
الحرف فيه وقال سيبويه والافش والماراني والزجاج بنى الان مشابهة اسم لامة لان في كل الان
معناه هذا الوقت وقال السلف بنى مشابهة الحروف في لامة في اصل الوضع على وتيرة واحد
فانما لا تشي ولا تجمع ولا تصغر ويكون في الاستعمال معنى لام التعريف فلما لم يصر في حيث
الحروف في قوله صراحتهم بانه فاعل لمعنى وهو مضاف الى قوله العوالم المقوية التوكيدية والسمائية
قوله وبقي الضرب المعنوي مجمل فعلية لا محل لها من الازواب لانهما معطوف على الجملة التي لا محل لها
وهو شيان عند سيبويه وثلاثة عند ابى الحسن الاخفش الاول لا ابتداء وهو موعود بالاسم الموعود
اللفظية لا سماعية زيد مطلق وهذا المعنى عامل فيهما فان قيل بعبارة الاكتم من العوالم اللفظية عدم
والعدم لا يعمل قبل جوابا ان احد هما ليس لا ابتداء بعدا بل امر وجودي بانه من وجهين احدهما
ان خبر الاكتم من العوالم كان بذكره او لا وذكر الشيء امر وجودي والى المبتدأ لا يتحقق بخبره
من العوالم اللفظية الا بصلاحيته لان يعمل العاقل الصلاحية صفة فاعية بالاكتم لا عددية والجواب
انك بقدر انه عدم ولكن العامل مارة على العمل لا موجب لابتداء وعدمه بخزان يجعل اشارة الشيء

الايدي انهم قالوا الفعل المضارع ترفع مسماة من التواصب الجوازيم وهذا عدم فان قيل
لم عمل الابداء الترفع قبل لان المبتدأ بواسطة الابداء كشيء الفاعل من وجهين احدهما الاول
كان ان الفاعل الاول والابن المبتدأ مخبر عنه كمان الفاعل مخبر عنه وانا افترقا في انه خبر المبتدأ
والفعل قبله خبر المبتدأ بعد ويسمى الاول مبتدأ فان قيل لم جعل الاول مبتدأ والجواب انه ان
المبتدأ من ذلك انشأ الشيء اذا فعلته او لا وذكره او لا واللام المبتدأ وهو الذي لا يعمل فيه
فهو الذي لا يتبدل وما يوجب متعلق به وسد اليه خبره ومحدثا عنه والابن خبره وسد وحق الاول
ان يكون معرفة وفيدحي نكرة مختصة كقولك لعل ولعبد مؤمن خير من مشرك وحق الثاني ان يكون
نكرة فيجب ان معرفة كقوله لعلنا ومحدثا فان قيل لم جاز وقوع المعرفة هنا خبرا
فلما فيه وجهان احدهما ان الغرض من التعظيم لا قرار الاخبارين ولكن صورة صورة
الاخبار كما ان الرجل يقول لزوجته انت طالق ولعبد انت طالق في لفظ لفظ الخبر ومعناه
الانشاء فهو لا يخفى ان يقال صدقت وكذبت والامان من انك من نكر الوجودانية والنبوة
فيكون هذا القول مغيبا للسامع ان المتكلم مؤمن وبسكرة من المنكرين والمخبر انما رافع فعل
المضارع وهو موقوع موضع افعال الالهام وذلك انك تقول في زيد ضارب زيد يضرب بضرب
زيد فتوقع الفعل موقع الالهام وهذا من جهة البصيرين وقال الفراء العامل في خلق من الناصب
والجوازيم وقال الكسائي الراجع حروف المضارعة واللام قول البصريين فان قيل فانهم ترفعون
خبر كاد ولا يقع موقع الالهام كقولك كاد زيد يضرب ولو قلت كاد زيد فاعلم خبر قبل في جواب ان
احدهما ان خبر كاد وقد جاز في الشواهد والامان خبر كاد وان لم يقع اسما فالاصل ان يقع
اسما ولكن منع منه شيء وهو انه لا بد لانه الفعل على القرب من الحال هذا لا يحصل من الالهام
ان يكون الحال فائدة فاعلم انه لا يخفى موضع الالهام الذي يقع الفعل موقوعا فانما الفعل يقع سواء
كان الالهام الذي ينوبه مرفوعا او منصوبا او مجرورا واللام ان قولك رت برجل كسب مرفوعا ولو
وقع الالهام موقوعا كان مجرورا الا ان الموجه يقع وقوة موقع الاسم لا موقع موضع الاسم والمعنى

الثاني

الثاني عامل الصفة وهو ان ترفع كونه صفة الفعل المرفوع وتنصب كونه صفة
المصوب مجرور وهذا مع بساطة لفظه عند سيبويه العامل في الصفة هو الفاعل الموصوف
واذا قلت حررت برجل كرم فالحال كرم هو الجار لرجل وكذا الرفع والناصب في تحت الاول
الى ان الحسن الاخيرين يقولونهم بحر الجوازيم انه لو كان المؤثر فيها واحدا لما اختلفوا حكمها اي
حكم الصفة والموصوف وقد اختلف حكمها يكون حركة الموصوف ثباتية وحركة الصفة اعرابية
الباطن من اصول من العربية الفصل الاول في المعرفة والنكرة اعلم ان النكرة صفة الكلمة
تقول من الاشياء نكرة فذهبت الى الكلمة وكذلك الموصوف وقد يقع المعرفة بعد القول معرفة معرفة
الا انه لا يرى المصدر هنا كما تقول زيد موصوف اي معروف مشتق النكرة من نكرة الشيء
اذا اجتمعت وموصوف المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وعلى المعرفة تحت احدها المرفوع
ومؤشقة من اخر شيء او المشرية وذلك ان النكرة في قولك انت وهو لانه لا يعلم المردية الا بالان
يعرف المذكور الظاهر فهو موصوف مستور بكشف الظاهر مثال المضمرة نحو انا وانت والكاف
في علامتك بنفس المذكور الجار في المؤثر والاسم من الاقسام الخمسة العلم الخاص كزيد وعمر والاشياء
من الاقسام المعروفة بما قيل لا علم التعريف ليس في الرجل خير من المرأة والعرض خير من الجار والعسل
حلو والحل خاص واعلم انه لا يلزم من قوله الرجل خير من المرأة والعرض خير من الجار كل رجل
خير من كل امرأة وكل عرض خير من كل جار لان كثيرا من النساء خير من كثير من الرجال وكثير
من الحمار خير من كثير من الفرس وانا بريد جميع جنس الرجل خيرا اقول بل جميع جنس النساء
وان جميع الفرس خيرا اقول بل جميع جنس الحمار فان ذلك الجميع افضل من هذا الجميع او اللام
للمعجزة ففعل الرجل كذا واعلم ان الالف واللام يكونان رايدة لقول الاشياء باعدا عن العموم ومن
اسيرة الالبواب على قصودنا فخور الالف واللام على عموم ولام التعريف لانه علم وما قولهم
العبيد والحراث وقيل لانه افعال الجاهلها صفات في الاصل دخلت المعجزة كقولك طائر الرجل
البيس والرجل الذي الذي تعرفه بذلك ثم نقلت الى النفس وفيها الالف واللام فلم يتغير منهم

من يحدوها استغناء عنها بتعريف العلمية والكتابة كالعلم والثالث تفصيلا او تعظيما واعلم
ان الخوارج اختلفوا في اداة التعريف فالحليل قال انها الالف واللام جميعا وانما حرف واحد
كحل في بلوق غير اللام وحده للتعريف والهمزة حمزة وصل والرابع من انواع المعارف المبهم
وموشيان احدهما اسم الاشارة كذا فان قيل لم سميت حمزة اسما لالشارة قيل انها لا تبرز
المراو بها الا بانضمام الاشارة اليها الا يري ذلك لو كان بحضرة كبحاجة فعلت هذا من غير ان تقبل على
احدهم يعلم من معنى فائدة واعلم ان اللام في هذا موذ او قد حذفت لاد ومو ياء وكان
اصلة في فعل فحذفت لاد وقلب الياء الاخر العا وقال الكوفيون الاسم هو الذي وحده
الالف يرفع وهذا باطل واما الهاء في هذه فحذفت للتبعية مصاحبة لاد ومو لا وقيل في جمع
هذا من غير لفظ واما القطع ليست بمنزلة حرف للسنة وقد يحد في قولهم لا والله الا ترى
وفيه ثلثة لغات المد والقصر وهو لا يفتح الهاء وواو اسكنه بينهما وبين واو الموصولات
كالذي والى وما ومن فان قيل الفرق بين ما ومن الجواب عنه ان من مخصوص من يعقل
في اللغة ان السبعة وقد جازت فيما يعقل كقوله تعالى فمنهم من يحب على عيش على بطنة ومنهم من يحب
على اربع واما ما ذهبي يعقل وقد جازت ممن يعقل كقوله تعالى والسماء وما بينهما فانها لا تتم
الا بصلية وهي احدى الجمل الاربع فان قيل لم يكن الصلة مفردة قبل ان المفرد في لغة غير تام
لا حيا به الى بصيرة كلاما واذا كان ناقصا لم يجعل متبعا للناقص فائدة واعلم ان الصلة
لا يجوز تقديمها على الموصول والتقديم شئ منها لان الصلة كبعض حروف الموصول فلو قلنا
على الموصول كان بمنزلة تقديم بعض حروف الاسم على بعض ولا يجوز ان يفصل بين الصلة
والموصول بالاجنبى ولا يصح ان يجعل الصلة امرا او نهي او استفهاما يعني ان الصلة لا تكون
الاجملة خبرية ولا يجوز ان يجعل الصلة في الموصول لاشئ قبلها لانها كبعض الاسم لا يعمل فيها
قبل ولا يجوز اخلاص الصلة من العايد الى الموصول لان الصلة جملة مستقلة والجملة المستقلة
لم يتصل بها قبلها الا بالربطة فائدة اخرى واعلم ان العايد يكون فاعلا بخلاف الحال ويكون

ضم

نمير مفعول مفعلا فبفتح حرفه الخامس من اقسام المصروف المضاف الى احد هذه
الاربعة اضافة معنوية منصوبة بانها مفعول مطلقة وتكون ماعدا والذكر ما شاع
في امة اي جماعة كرجل وقيل انها شاع في امة **الفصل الثاني** في التذكير والتانيث
المذكر ليس فيه تانيث والتانيث هو الموقوف عليها لا الفاعل المذكر ليس فيه الف
التانيث المقصورة او الممدودة والمؤنث ما فيه شئ من ذلك بالباء كعرفة وجبل وقيل في
ومو على ضربين حقيقي ومخلفي كالمدة والحبال وغير حقيقي وهو التظلمة اللفظي كالظلمة
والبشرى الحقيقي اقوى وهذا المنع جاز عند جاز طلع الشمس مؤنث غير حقيقي وتانيث
البهايم مبتدأ وخبر قوله دون تانيث الادميين اذ ادمي محكم ذو مرتبة بخلاف
البهيمة ولذا اي ولا جل ان تانيث البهايم دون تانيث الادميين جازا لتانيث
ولم يحس بالمرأة والمؤنث اللفظي على ثلثة اضرب الاول ما فيه ياء التانيث ظاهرة
كالعرفة والظلمة او تقدير كالمشمس وان اردت الدار والسا في الف التانيث ممدودة
او مقصورة كمرأة وصحراء وجبل وبشرى والتانيث من اقسام اللفظي الجمع الالافى الواو
والنون حال كون ذلك المستثنى سالما من العقلاء سواء كان واحدا مذكرا حقيقيا او مؤنثا
حقيقيا كخو جاني الرجال جاز في الرجال في الشرط اذا جاء المومنات ومثال ما كان واحدا
مؤنثا حقيقيا قال نسوة فان نسوة جميع المرأة من غير لفظها وهو مؤنث حقيقي واما
ان شئ مثل هذا الجمع الى الجمع بغير الواو والنون لانه ناسب التانيث انما هو الواحد كالتانيث
للمذكر ولم يؤنث نحو مسلمون لاختصاصه بذكر العقلاء ولانه لم يأت في صيغة اخرى
هذا الى ترك العلامة في المؤنث الغير الحقيقي انما يجوز اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر
اما اذا اسند الى المضمر فالتانيث والضمير الجماعة واجب نحو الرجال جازت او جازوا
والنساء جازت او جستن والجدوع انكسرت او انكسرن اما التانيث فباعتبار
اللفظي اما ضمير الجماعة فباعتبار المعنى والنس والانام والرحط والنفر مذكر والقوم

يذكر ويؤنث قال الله تعالى كذبت قوم نوح وكذب به قومك ونحو النخل والنميمة
بينه وبين واحد لئلا ونحو النخل يذكر ويؤنث كما في التبريل العجاز نخل منقعه وعجاز
نخل خاوية والنخل باسقات لها قاعد كل عضو في اعضاء فرد فهو مذكر لا أكيد والطحال
وكل ما كان اثنان من الاعضاء فهو مؤنث كواليد والرجل والكف والاذن والعين
واليمين والشمال والعجز والقدم والساق والعقب ونحو الاحاجيب والحد والحب
وتأنيث العدد من الثلاثة الى العشر تأنيث جميع الاشياء تقول ثلث نسوة وثلاثة غلمة
وفي التبريل سبع لبال ثمانية ايام ومذا من لغتهم لان التاء من علامات التأنيث وقد جعلت
مناعلا للتذكير واختلفوا في تحليله فقال اكثرهم ان العدد جماعة والجماعة مؤنثة
والاصل ان تثبت لها في جميعها العدد فجاء مع المذكر على الاصل لان المذكر اصل
واثبات التاء في الجماعة اصل في احتاجوا الى الفرق بين المذكر المؤنث فمروا بالظرف
التاء لان طار على الاصل الحذف يكون بعد الثبوت وقال الآخرون ان العدد وهو
المعدود في المعنى فتأنيث المضاف اليه يفي عن تأنيث المضاف للتأنيث مجتمع بين
علامتي التأنيث وقال بعضهم ان العدد جمع تارة يحل على اللفظ وتارة يحل على المعنى فتكون
قام الرجل وقامت الرجال فجاءت العدد مع المذكر على اللفظ ومع المؤنث على المعنى وقال
بعضهم ان الهاء في العدد للمبالغة لا للتأنيث كرواية ونسابة وكما ان تذكير النساء يكون
في المذكر كذلك العدد واذا جازت العشرة اسقطت التاء عن العشرة مع المذكر للتأنيث
اجتماع علامتا التذكير في العدد وايتيها مع المؤنث للتأنيث اجتماع علامتي التأنيث
نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة بكر الشين وسكونها واحد عشر واحد عشر
واثنان عشر واثنان عشر والاسمان مبنيان على الفتح الا اثني عشر فانك ترفع اعراب لسان
وكان الفيلس ان يبنى جميعا لوجود التكرير كاخواتها الا انه اعاب الاول بوجهين احدهما
ان لو سمي لفظ الف والباء والالتان على التثنية فلهذا العار من منع بناءه وبنى عشر

على الاصل والكان التثنية بمنزلة كلمتين عطف احداهما على الاخرى وعشر كلمة ثالثة
فلو بنينا لمجمل ثلثة اشياء بمنزلة شيء واحد ولم يفعل العرب ذلك **الفصل الثالث**
في التتابع ومعنى التتابع تأكيد وصفه وبدل وعطف بيان وعطف حرف واما
التأكيد اعلم ان التأكيد مصدر وكنت ومثل وحدت توحيدا ويقال كنت تأكيدا و
بالاو ايجادا لقوان في قوله لا تنقض الايمان بعد تأكيدا فهو مختصة بالمعنى ويكون
بالكسرة وهذا يكون في الاسماء نحو جاني زيد زيد ويكون الجملة كقولك خرج زيد وزيد
قائم ومن الفعل الفاعل كقولك قباي لا ادرى بكما تكذبات كرر في الهمز احدى ثلثين
مرة ومن المبتدأ والخبر كقولك وويل يومئذ للمكذبين كرر في المرسلات عشر مرات وما
كررت في الجوف كقولك فاما الذين شقوا في النار هم فيها زفير وسهيح واما الذين
سعدوا في الجنة خالدين فيها ففيها تكررو ويكون التأكيد بغية اي بغية التأكيد نحو جاني
زيد زيف والرجلان كلهما والقوم وامرئان كلتا اسمي فلها احكام كثيرة منها انه لا يوكلاها
الا المستثنى ومنها انها بليان العوازل كقولك ايت كل الرجلين ومنها انها لا يستعملان الا مضارعين
ومنها انها لا يضافان الى انكزة ومنها انها يضافا الى المظهر والمضمر ومنها انها مفردان في اللفظ
وان افاد معنى التثنية ومن احكام كلا وكلا انها اذا اضيفا الى المظهر جلا بالالف في
كل حال لان الفهما كالف عصى واما الف كلتا فتش الف جلي فالنار فيها بدل من لامها وليست
للتأنيث وقال الجرجي على التأنيث وهذا خطأ لان تاء التأنيث لا يقع حشا وقال بعضهم
النار في كلتا بدل من ياء وقال بعضهم من بدل من واو كما بدلت في تراث وتجاه وبنيت
وهذه وقال الكوفيون هما مبنيان والدليل على فساد قولهم ظاهرا ونحو جاني القوم كلهم
اجمعون والكفون وابتعون وابصعون في الصفة اعلم ان الوصف في الاصل مصدر
وصفت مثلا الموعد والوزن واما الصفة فيستعمل على وجهين احدهما انه يرد بها الوصف
ثم يحل فيها عمل في عطف وزنه والكان ان يكون الصفة من المعنى القايمة بذات الموصوف

كحو العلم والمجمل واعلم ان الوصف النعت بمعنى واحد وعند اكثر من مائة الاسم الدال
على بعض احوال الذات وعلى ما فعل المراد بالفعل من ما يكون صادرا من احوال الجوارح كالقيام
والقعود وحلية وعلى الصفة الظاهرة على الشيء مدركة بالبصرة كالطويل والاسود وغيره
وعلى كل صفة لا تدرك بالبصرة كالقهرم والكريم والعاقل ونسبة كالحاشي والبرقي فاما الوصف
بما لا اجناس فانما يتاين بوسيلة ذواته على شي في مجمع ويذكر ويؤث فيفعال وعلى رجالا
ذوات الرفع وذوات النصب والجر ورجال ذوات الرفع ورجال ذوات النصب والجر ورجال ذوات النصب
النصب والجر وامر ذوات مال في الرفع وامر ذوات مال في النصب والجر ورجال ذوات مال في الرفع
والنصب وذوات مال وذوات مال في الرفع والنصب كسمات وكل صفة تنبع من
تذكير وانثى وتكرير وتوابع وافراد وتنشئة وجمع واعرابا اذ كانت فعلا لا يكون
فاما اذ كانت الصفة فعلا السببية نحو مرت رجل من غلام فانها الصفة تنبثق الى الوصف
في التعريف والتشكيك والاعراب فبمنه من عدم المطابقة قوله نورنا اخرجنا من هذه
القوة الظالم اهلها فان الظالم صفة القوة لفظا مع انه فاعلا لا يؤث وبالسؤال العلم ان
البدل بمعنى المبدل كالعقبى بمعنى المقبوض واللفظ بمعنى الملقوظ وهو على اربعة اوجه بدل الكل من
الكل نحو جاني زيد فخرى بدل البعض من الكل كخربت زيدا كما راسه قال الشيخ قوله كل
العقبى بالالف واللام خطأ عند محققهم لان هذين السمين لا يفرقان الاضافة فتوابعها
بها وبدل الاشمال نحو سلب زيد ثوبه وفي التنزيل سلوكم عن الشهر الحرام فقال فيه واغني زيد
فخرى او علمه وبدل الغلط نحو مرت رجل جار وعطف البيان وهو اسم صفة بحرى بحرى القبر
نحو جاني ابو عبد الله زيدا اذ كان مشهورا بالعلم فان قيل لم يسم هذا عطف قبل لا بعد اسم مشترك
نابجا كما تنبع المعطوف عليه في حروف النسخة فان قيل لم يسم بيان قبل لا يفسل بين سمين
مشتركين في الاسم مثلا ان يكون معك رجلان كل منهما يعرف بالكنية كما في عبد الله وابي محمد فنذكر
الكنية للمشتكك بينهما بالاسم مخصوص لاحد من القولين كمررت بابي عبد الله زيد ونقول جاء في

ابو عبد الله اذ كان مشهورا بالكنية فان قيل الفرق بين الصفة وعطف النبا واجب عنه
من ثلثة اوجه احدها ان الصفة مشتقة وعطف النبا غير مشتقة وان كان في الصفة تكون ضمير
يرجع الى الموصوف وليس كذلك عطف النبا والثالث ان الصفة تعمل في الاسم الظاهرة بغيره
وليس كذلك عطف النبا فان قيل الفرق بين البدل وعطف البيان اجيب عنه بثلثة اوجه
احدها ان البدل يفر مع العامل لعطف النبا كذلك تبين هذا بان ثلثة في النداء وهو فوكك
يا خانا زيدان جعلت زيدا عطف بيان لم يجر فيه الا النصب كالصفة وان جعلت بدلا
لم يجر الا الضم لان تقديره يا خانا يا زيد والكا انك تبدل المعرفة من النكرة والنكرة من
المعرفة وعطف البيان لا بد ان يكون كالموصوف في النوع الثالث انك
تبدل المضمين المضمرة عطف النبا لا يكون بالمتبعض ولا المضمرة ^{دروك العطف}
عطف الشيء اذ انشئت حروف العطف تسعة احدها الواو والجمع المطلق نحو جاني زيد وعمرو
فانده قال السري في حقه من كتاب سيبويه الواو يجمع من نحو لا بد وان يكون اي
من ان يكون والكا الفاء للترتيب مع التعقيب نحو جاني زيد وعمرو والثالث ثم وعلى
موضوعه للترتيب مع الترخي مثال نحو رابت زيدا ثم عمرو والرابع او ومن موضوعه للاحد
الثنين او الاشياء نحو جاني زيد وعمرو ويقال بها ان او وضعت للتركيب الخيرة يقال
وبالفتح والخيرة والاباح في الامر نحو هذا او ذاك وجال الحسن وابي سري والخامس
ام التي للاستفهام سواء كانت متصلة نحو زيد عندك ام عمرو واي انها او منقطعة نحو
ازيد عندك ام عمرو ومن هذه الحكاية من العوب بها لا بل ام رشة بمعنى بل ام رشة و
ذلك ان راي من بعيد رشة فظنها بالافعال انها لا بل فلي تاملها سك فراجع عن ذلك
ثم استأنف السؤال والسادس التي التي للتعقيب بعد الاثبات نحو زيد وعمرو والسابع بل ومن
موضوعه للاضرب عن الاول الاثبات للتعقيب كان او مثبتا نحو جاني زيد وعمرو و
ما جاني زيد وعمرو والثامن لكن للاستدراك بعد النفي نحو ما جاني زيد لكن عمرو واحاضروا

والفوق بينهما انكر نيطل الاضراب للكلم السابق وبلا سندراك لا تبطله والتاسع حتى يمتنع
 الثانية نحو ضرب القوم حتى رزوا وينبغي ان يكون ما بعده مما يصح دخوله فيما قبلها فلا يجوز ان
 يقال جاءني القوم حتى لما كما لا يجوز جاءني جار حتى القوم لان الجار لا يكون من جنس القوم
الفصل الرابع والجار والمجرور في قوله في الاعراب الاصل وغير الاصل في محل الرفع على انه خبر مبتدأ
 الكلام وهو مبتدأ وخبره مبتدأ الك مع خبره وهو قوله مداره على ثلثة معان في قوله اني عليه
 والمفعولية والاضافة يجوز الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والنصب على انه مفعول الفعل محذوف
 والمجرور هو الاول لانه يتركب المحذوف فالرفع للمفعول المحذوف لانه من الاعراب وكذا المحذوف
 والنصب للمفعول والاضافة اليه وما موصولة وصلته الطرف مع متعلقة المحذوف
 في قوله سوى ذلك وسويع صلته في محل الرفع بانه مبتدأ وخبره قوله طلق يا اعلم ان في سوى
 ثلثة لغات كسرين وضمها مع القصر ومع المد وعند البصريين اعرابه في كل مكان نصب
 على الظرفية لا يجوز النصرف فيه واما عند الكوفيين فيكون اسما غير ظرف فثمة قوله تعالى فاطم فمراه
 في سواء الجحيم قد دخل عليها في واخرجها في حكم الظرف في الاسماء وقد جازت فاعلة كقوله تعالى
 ولم يبق سوى العدوان ودناهم كاد انوا او جازت وصفا كقوله حرت برجل سواك
 قوله المحقق بالفاعل مبتدأ وخبره قوله حمزة اعدا المبتدأ وخبره خبر ان واسم كان واسم ملولا
 بمعنى ليس وخبره لا النفي لجنس قوله المفعول مبتدأ وخبره حمزة اعدا المفعول المطلق
 والك المفعول والثالث المفعول فيه والرابع المفعول والخامس المفعول مع فعل ان
 المضمرة الذي في مفعول به والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه يعود الى الموصول المحذوف
 معناه الاسم المفعول وكذلك البواني والمحقق به اي بالمفعول سبعة الحال والنمير والمستثنى
 المنصور وخبر كان واسم ان واسم لا النفي لجنس وخبره ولا عند الجازيين والجاء الاصل للمضاف
 اليه اما بالحروف والاضافة المعنوية غير الاصل اما بزيادة حرف الجر المرفوع نحو جيبك
 درهم وكفى بالله شهيدا والجار والمجرور فيهما غير متعلق بشئ لان حرف الجر فيه زائدة ومحل